عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور التخطيط العمراني في تعزيز السياحة التراثية في فلسطين

مدينة اريحا –حالة دراسية

تمارا محمد عيسى عريقات

رسالة ماجستير

القدس –فلسطين

1439هـ/2018م

دور التخطيط العمراني في تعزيز السياحة التراثية في فلسطين

مدينة اريحا –حالة دراسية

إعداد:

تمارا محمد عيسى عريقات

بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة النجاح الوطنية/فلسطين

المشرف: د. سامر رداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الجغرافيا والتخطيط الاقليمي /عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

1439هـ/2018م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

اجازة الرسالة

دور التخطيط العمراني في تعزيز السياحة التراثية في فلسطين

مدينة اريحا –حالة دراسية

اسم الطالب : تمارا محمد عيسى عريقات

الرقم الجامعي : 21411831

المشرف : د.سامر رداد

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2018/5/12 من اعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم :

1.رئيس لجنة المناقشة : د.سامر رداد التوقيع:.....

2.ممتحنا داخليا : د.فايز فريجات التوقيع:.....

3.ممتحنا خارجيا: د.على عبد الحميد التوقيع:.....

القدس–فلسطين

1439هـ/2018م

الاهداء

الى روح ابي الطاهرة الى والدتي الحبيبة

الى زوجي وسندي وشريك حياتي عيسى

الى ابنتي وصديقتي سارا

الى ابنائي احبائي جميل ويوسف

الى اختي الحبيبة واخواني الاعزاء وعائلاتهم

الى امي الثانية ام عيسى وابي الثاني ابو عيسى وابنائهم وبناتهم وعائلاتهم

الى عائلتي العريقة

الى زملائي واصدقائي

الى اساتذتي ومشرفي

الى وطني وابناء وطني فلسطين

الى ارواح الشهداء

والى الاسرى في سجون الاحتلال

الباحثة :تمارا عريقات

اقرار

اقر انا معد الرسالة بانها قدمت الى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة اليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة لم تقدم لنيل أي درجة علمية لأي جامعة او معهد اخر.

التوقيع :

تمارا محمد عيسى عريقات

التاريخ : 2018/5/12

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين خاتم الأنبياء والصديقين

((وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)) صدق الله العظيم

بداية من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فأنا أحمل في طيات شكري وإهدائي مشاعرًا" مليئة بالحب والامتنان لكل من ساهم من أجل إيصالي إلى هذه اللحظة التي لطالما انتظرت لها وتشوقت

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل د. سامر رداد على جهودة العظيمة، ونصائحة وتعديلاته التي اثرت الرسالة، كان لملاحظاته عظيم الاثر في انجاز الرسالة بالشكل العلمي الصحيح، أدامك الله ذخرا لطلبة العلم أستاذي الفاضل.

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل د.فايز فريجات والدكتور الفاضل د. على عبد الحميد على تقبلهما مناقشة الرسالة، وتقديم الارشادات والتعديلات التي ستثري الرسالة، لكم مني كل الاحترام والتقدير.

أشكركم عائلتي الصغيرة والكبيرة، أشكركم أساتذتي الأفاضل الكرام فشكركم لا يسطر بورقة وحبر مرسوم عليها، إنما هو أسمى من ذلك بكثير

الملخص:

يعتبر التخطيط العمراني اداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة القطاعات من خلال وضع تصورات ورؤى مستقبلية لتوزيع الانشطة وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل .وبما ان المواقع الاثرية في فلسطين تشكل حجر الاساس في بنية قطاع السياحة التراثية وأحد أركان الاقتصاد السياحي الفلسطيني، الا ان هذا القطاع يواجه العديد من الاشكاليات والتي تتمثل بقلة الاهتمام في حماية و تطوير المواقع الاثرية في فلسطين وذلك بسبب ضعف السياسات والخطط في النظام الحضري اتجاه حماية المواقع الاثرية في المدن الفلسطينية و الذي ادى الى التأثير السلبي على السياحة الاثرية في فلسطين. لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى تقييم اثر التخطيط العمراني على المواقع الاثرية بالاضافة الى اقتراح استراتيجية جديدة لحماية المواقع الاثرية والنهوض بالسياحة التراثية حيث تم دراسة تاريخ التخطيط العمراني في فلسطين وتحليل القوانين والتشريعات التي لها علاقة بحماية المواقع الاثرية. كما تم دراسة السياسات والاستراتيجيات والمخططات الوطنية والمحلية، وعمل مقابلات مع الفاعلين في التخطيط ومن ثم تحليل راي المخططين والفاعلين في موضوع السياحة الاثرية واصحاب القرار اضافة الى تحليل الوضع الحالي للمواقع الاثرية في حدود بلدية اريحا وفي نهاية الدراسة تم اقتراح استراتيجية جديدة لحماية المواقع الاثرية , حيث ان السياحة التراثية في فلسطين جزء من هوية الشعب الفلسطيني.

The Role of Planning in Enhancing Heritage Tourism in Palestine: Jericho City- Case Study

Prepared by: Tamara Mohamad Esa Ireqat

Supervisor: Dr.Samer Radad

Abstract

Tourism is considered one of the basic pillars in the global economy. Most of countries seek through developing their tourism sector as a main supporter to their national income. Tourism in Palestine varies in its forms and characteristics according to the religious and historical status which it occupies. In addition, Palestine has a huge variety in its natural characteristics. The archaeological sites in Palestine form the corner stone in the field of the archaeological tourism and in the economy of the Palestinian tourism. It should be emphasized that the Palestinian sector faces many obstacles and challenges represented in. the little concern which the government pays towards archaeological sector and the poor urban planning. This led to the negative effect on archaeological tourism in Palestine. The study aims at analyzing the urban planning in Palestine, the laws and regulations in regard of protecting the Palestinian archaeological sites. The relation between the urban planning and the archeological sites will be reviewed by studying the policies, the strategies and the local and national planning. In addition ، the views of the planners and the activists who in relation with the archaeological tourism will be analyzed added to analyzing the resent status for the borders of Jericho municipality. A new strategy will be suggested that could protect the archaeological sites and clarify its historical and economic importance. The archaeological tourism in Palestine has its own flavor and is distinguished from any other tourism in the world since it forms the identity of the Palestinian people.

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تتميز بعض المناطق بقدمها وعراقتها وتاريخها الحافل، وهذا ما يجعل منها جوهرة نادرة وموقع يزوره البشر من جميع أنحاء العالم لمشاهدة الأثار والأماكن التاريخية التي تتحدث عن عصور ماضية، وللحفاظ على هذا التاريخ يتطلب أخذ التدابير والطرق والوسائل اللازمة لحماية المواقع الأثرية وتطويرها وعدم السماح بالمساس بها على حساب الرقي والنمو.

ونظراً الى أن الأثار لم تعد فقط تحكي قصصاً عن الماضي (البعد التاريخي) ،انما اصبحت الأن موردا اقتصاديا هاما لمعظم البلدان الغنية بالأثار (البعد الاقتصادي)، لذلك اصبح من اللازم اجراء دراسة علمية تحفظ لهذه المواقع قيمتها التاريخية والجمالية، وتصونها ضد أي خطر يهدد سلامتها وبقاءها.(المحاري، 2009)

كما أن مثل هذه المواقع تعتبر كنز للمنطقة الموجودة بها إذا تم استخدامه بالطريقة الصحيحة، حيث أن السياحة التاريخية من السياحات المطلوبة والمميزة عند السواح في جميع أنحاء العالم .

وقد يؤثر تطور المدن وتحضرها إلى التأثير السلبي على تراثها، وذلك إذا اختفى التخطيط السليم والمنظم علما أنه من ناحية أخرى فان الاهتمام بالمواقع الأثرية ووضعها ضمن أولويات المخططات الهيكلية والاستراتيجيات للمدن ، يحافظ على تراثها وتطورها في الوقت ذاته.

ينبغي للبيئة التاريخية أن تكون قادرة على حمل رسالة من الماضي ، وفي نفس الوقت يجب أن تلبي التوقعات في الوقت الحاضر وتصبح جسرا للمستقبل. القطع الأثرية التاريخية تحكي قصة الماضي وتمكن من إنشاء هوية اجتماعية قوية، إضافة إلى أهمية التوافق بين التنمية الحضرية والمحافظة والمجتمع لممارسة التخطيط لترك الناس يفهمون أن الحفاظ هو لهم وليس ضدهم.

2.1 مشكلة الدراسة :ان سرعة التطور العمراني في البيئات الحضرية الفلسطينية مع غياب التخطيط السليم بالاضافة الى الوضع الخاص بسبب قيود الاحتلال انعكست بشكل كبير على المدن الفلسطينية ، مما يتطلب مستويات عليا للتخطيط العمراني للتعامل مع هذه التحديات . وأحد اهم هذه المشاكل والتي تعتبر مهملة الى حد كبير في أدبيات التخطيط العمراني في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص ،الا وهي غياب دور التخطيط العمراني من حيث اجراءات التخطيط وضعف الاستراتيجيات وضعف القوانين والانظمة وغيابها في بعض الاحيان وذلك في آلية حماية المواقع الاثرية وتطويرها وتعزيز السياحة التراثية ضمن استراتيجيات التخطيط العمراني المتبعة في فلسطين ، مع التركيز على نموذج أريحا كحالة دراسية .

3.1 أهداف الدراسة :

- تقييم أثر التخطيط العمراني الفلسطيني على تنمية وتطوير قطاع السياحة الاثرية.
- محاولة تطوير استراتيجية للتخطيط العمراني ليتوافق مع متطلبات واحتياجات قطاع السياحة الاثرية.

4.1 دراسات سابقة:

خلال عملية البحث عن دراسات وأبحاث سابقة ، وجدت الباحثة مجموعة من الدراسات التي تتناول موضوع السياحة الاثرية واليات لتطويرها ، بالاضافة الى دراسات حول التخطيط العمراني، الا أنه كان هناك صعوبة في الوصول الى دراسات سابقة تناولت العلاقة بين تنمية وتطوير السياحة الاثرية والمواقع الاثرية ، بالاعتماد على التخطيط العمراني أو أي دراسات حول علاقة التخطيط العمراني بالسياحة الاثرية ،وخصوصا بالنسبة للدراسات العربية ، وفي الملخص التالي بعض هذه الدراسات :

دراسات محلية :

- **دراسة لبنى عجعج (2007)، بعنوان تخطيط وتنمية السياحة التراثية في محافظة نابلس**

تسعى الباحثة إلى التعرف على الواقع الحالي للسياحة التراثية في نابلس ، ووضع تصور لتطوير وتنمية السياحة التراثية في المحافظة.

وتظهر الدراسة بانه رغم الاهمية السياحية والتراثية لمحافظة نابلس ،إلا أنها غير مستغلة ، والاهتمام بها لا يزال قليل والذي يتمثل في إهمال المواقع الاثرية وتدني جودة الخدمات ، وعدم توفر التنظيم والتشريعات وقلة المعلومات السياحية وكذلك الوضع السياسي الصعب .

– دراسة د. كباشي قسيمة (2010) بعنوان التخطيط السياحي واثره في مناطق ومواقع التراث الاثري

وتهدف الدراسة إلى أهمية استغلال مواقع وموارد التراث الاثري في السياحة الثقافية ، وتوظيفها في صناعة السياحة .

ويظهر افتقار معظم مواقع التراث الاثري في العديد من الدول لسياسة التخطيط السياحي ، مما أعاق الاستفادة منها اقتصاديا وذلك بتوظيف هذه الموارد في التنمية السياحية المستدامة.

إذا ما تمت تهيئة وتأهيل مناطق ومواقع التراث الأثري وفق خطط وبرامج وسياسات التخطيط السياحي ، فإن ذلك من المأمول أن يؤدي إلى بروز تنمية سياحية مستدامة ومسؤولة ، تعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لفائدة المجتمع المحلي والاقتصاد القومي.

– مشروع ريواق (2006) حول مخطط الحفاظ على الموروث الثقافي في بلدة الظاهرية

يتناول المشروع تحديد نطاق الحماية المتوقعة من خلال القانون ، حيث تم دراسة وتحليل جميع القوانين التي تعنى بالآثار، بالاضافة إلى خطة الحفاظ والتطوير بالاضافة إلى الحماية من خلال الصيانة والترميم للمواقع الاثرية.

وتم الاشارة من خلال الدراسة أن مساحة المنطقة التاريخية لأي قرية أو مدينة لا تتعدى 1% من مساحة المخطط الهيكلي لذلك الموقع ، لذا فان وضع احكام لحماية المناطق التاريخية وتقييد الاعمال فيها مبرر جدا.

وتتم الحماية من خلال تعيين عناصر التراث المختلفة على المخطط التفصيلي ، ووضع أحكام تنظيمية خاصة لحمايتها ،وعمل ملف كامل لكل عنصر من عناصر التراث وتحضير مخطط صيانة وترميم وتترك الى مشاريع مستقبلية.

دراسات عالمية :

اما بالنسبة الى الرسائل والدراسات الاجنبية وجد رسائل تتناول موضوع شبيه بموضوع هذه الرسالة

Merging Heritage Management and Urban Development–Creating Sustainable Archaeological Heritage Tourism in Citie by Carolina Fokke (2012)

وتهدف الدراسة إلى خلق سياحة مستدامة في مراكز المدن مع البقايا الاثرية ، وهو ما سيجلب مديري الأثار والمخططين معا . وتناولت الرسالة أنه في العقود الأخيرة العديد من مراكز المدن الاوروبية شهدت نمو متسارع للسكان ، وخلال عمليات الحفر والبناء يتم اكتشاف بقايا أثرية وهذا يمكن أن يعمل على تأخير مشاريع البناء بشكل ملحوظ ، ومنع اليات حماية المواقع الاثرية ، كما أن الحاجة التي التنمية العمرانية والحضرية أدى الى علاقة متوترة نوعا ما بين مخططي المدن ومسؤولي التراث، وفي هذه الاطروحة يتم استكشاف النظريات والمفاهيم لتحسين التعاون بين الجهات المعنية.

وتذكر الرسالة أربع معتقدات مهمة حول أهمية الماضي في الحاضر، وهي أن المواقع الاثرية أصيلة مما يجعلها مختلفة عن المزيف ،لا يمكن الاستغناء عنها حيث لا يمكن العودة للماضي لإعادتها ، والمواقع الأثرية في خطر الدمار من خلال التغييرات المختلفة من تنمية وحروب وغيره ، تعتبر السجل الأثري الذي يتم حفظة ليستطيع الجيل القادم أن يقدر الماضي . (Fokke,2012)

ورسالة اخرى بعنوان :

Archaeology and Urban Planning: A Consensus between Conservation and Development: Aphrodisias and Geyre by Gucer Evrim(2004) -

تبحث هذه الأطروحة العلاقة المتبادلة بين علم الآثار والتخطيط . أدت عواقب الأنشطة البشرية الحديثة إلى عملية إدماج علم الآثار في التخطيط الحضري. تم رسم الإطار القانوني للحفظ والتحقيقات الأثرية التي شكلت من خلال العديد من التجارب داخل المنابر الدولية فيما يتعلق بمفهوم التنمية الحضرية. ويجري التشديد على ضرورة اتباع نهج مجتمعية من أجل تحقيق متطلبات الحفظ والتنمية.
وكنتيجة فإن استخدام نهج التخطيط المجتمعي وإشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط وان تؤخذ دراسات التخطيط والمواقع الاثرية معا ،هو الطريقة الصحيحة في الحفاظ على السياحة الاثرية . والنتائج المتوقعة من هذه الدراسة هي علاقة مترابطة وايجابية للسكان بالنسبة للمنطقة الاثرية وذلك من رغبهم في الحفاظ على التاريخ وليس من اجل الالتزام بالقوانين، وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد المحدودة وادراة التراث الاثري.(Evrim,2004)

5.1 محتويات الدراسة :

تتكون هذه الرسالة من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول مقدمة حول الدراسة ومشكلة الدراسة والتي توضح سبب الخوض في موضوع الرسالة بالإضافة إلى أسئلة الدراسة التي سيتم الإجابة عليهم خلال الفصول الأخرى هذا بالاضافة إلى أهم الرسائل السابقة.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو يتناول الاطار النظري، ويستعرض الدراسات السابقة واتصالها بموضوع الدراسة، وخلال هذا الفصل تم التركيز على ثلاث نقاط رئيسية تمثلت في التخطيط العمراني من حيث المفهوم والأهمية والأهداف وتاريخ التخطيط العمراني في فلسطين، أما النقطة الرئيسية الثانية فهي السياحة وأنواعها والسياحة الأثرية، والنقطة الاخيرة في هذا الفصل هي التخطيط السياحي وعلاقة التخطيط العمراني بالسياحة الاثرية.

وتم خلال الفصل الثالث عرض المنهجية المتبعة في الدراسة والتي تمثلت في تحديد المناهج المتبعة في الدراسة وأنواع البيانات واليات جمع المعلومات واليات تحليلها.

وفي الفصل الرابع تم دراسة دور التخطيط العمراني في حماية وتطوير المواقع الاثرية في فلسطين ، وذلك من خلال تحليل القوانين والأنظمة التي لها تأثير على السياحة الأثرية وعلى حماية الاثار ، بالاضافة إلى دراسة وتحليل السياسات المتبعة في فلسطين والمخططات والخرائط الوطنية ومخططات لمنطقة الدراسة .

وفي الفصل الخامس قامت الباحثة بدراسة توجهات الفاعلين في حماية وتطوير المواقع الاثرية من خلال تحليل إجاباتهم على أسئلة وجهت إليهم حول تأثير التخطيط العمراني على الأثار، حيث تم تحليل إجاباتهم ومقارنتها للوصول الى النتيجة والملخص النهائي لهذا الفصل.

أما الفصل السادس فهو عبارة عن تحليل مكاني للمواقع الاثرية من حيث الوضع الحالي للمواقع الأثرية ضمن حدود بلدية أريحا بالاضافة إلى تحليل للمخطط الهيكلي الأخير وتأثيره على كل موقع.

والفصل السابع والأخير يحتوي على النتائج النهائية والتوصيات التي توصلت لها الباحثة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، بالاضافة إلى مخطط لخطة استراتيجية جديدة مقترحة من الباحثة لتطوير اليات التخطيط العمراني في الحفاظ على المواقع الأثرية وتطوير السياحة الأثرية .

6.2 منطقة الدراسة:

أريحا مدينة القمر، فريدة بعراقتها وتاريخها وإرثها الحضري الممتد لآلاف السنوات ، لها ميزات جعلت منها تحفة فنية بحاجة إلى خبرة عالية من التخطيط للحفاظ عليها وعلى ما تحتضنه من كنوز. تتميز أريحا بخصائص تميزها على المستوى العالمي فهي منطقة جذب سياحي فريدة من نوعها (قيصي، 2000)

وهي أخفض بقعة على وجه الأرض، كما أنها أقدم مدينة في تاريخ البشرية فهي تعود إلى ما قبل العصر الحجري. وعلى المستوى الوطني فمدينة أريحا بوابة فلسطين الشرقية. يسود منطقة أريحا مناخ جاف حار صيفا ومعتدل شتاءً وهي مشتى يأتيه الفلسطينيون للتمتع بالأجواء الجميلة والطبيعة الخلابة . و تحتضن محافظة اريحا 124 موقع أثري منها 25 موقع أثري داخل حدود البلدية ، أشهر هذه المواقع قصر هشام الأموي، تل السلطان، قصر هيرودس (تلول ابو العلايق)، طواحين السكر و تل السمرات.

نتيجة لهذا الإرث العريق فهي محط أنظار للعديد من مدن العالم التي رغبت بعقد علاقة شراكة وتعاون معها، فرصيد مدينة أريحا أصبح الأن يحتوي على 30 مدينة عالمية من علاقات التوأمات ترتبط ببرامج ومشاريع مختلفة معها. رغم ما تتميز به هذه المدينة إلا أنه لا يوجد استغلال لمواردها الطبيعية والمادية والبشرية بالشكل المطلوب لتنميتها، علاوة على ذلك لم تتلقى الاهتمام الكافي من الباحثين.

منطقة الدراسة

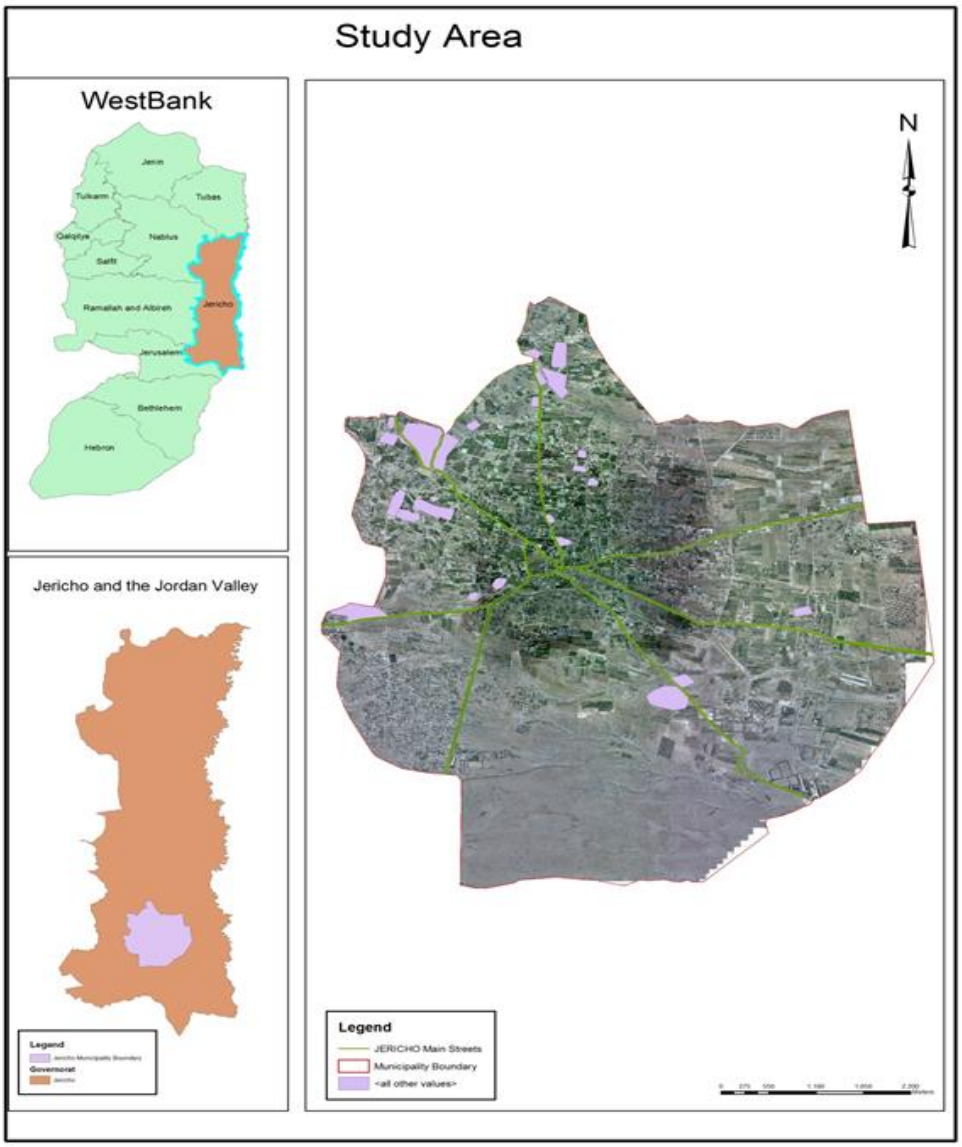

شكل رقم (1)

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد:

يتناول هذا الفصل شرح حول مفهوم التخطيط العمراني واهميته واهدافه ، بالاضافة الى تعريف السياحة والسياحة الاثرية ومشاكلها والتخطيط العمراني وعلاقته بالسياحة الاثرية .

1.2 التخطيط العمراني :

1.1.2 مفهوم التخطيط العمراني :

الدليل الفيزيائي الفلسطيني عرف التخطيط العمراني على أنه اداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب . وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة. وبما يحقق التوازن بين الرؤى الاستراتيجية والطموحات والرغبات، من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية، من ناحية أخرى ..ضمان تحقيق التنسيق والتكامل، في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة (سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، ...الخ)، من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة (وزارة الحكم المحلي، 2010)

وذكر الدكتور علي عبد الحميد في جامعة النجاح أن التخطيط العمراني هو اداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية تتعلق بتوزيع الأنشطة واستعمالات الأراضي في المكان الملائم وفي الوقت المناسب. وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة.(عبد الحميد، 2010)

كما أن التخطيط العمراني من وجهة نظر (Un-Habita,2015) فانه يزود الحكومات و المدن بالمبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة لدعم النمو الحضري وتحسين الاستدامة والكفاءة من خلال التخطيط والتصميم على جميع المستويات والمقاييس. وتتركز الجهود على ضمان تخطيط وتصميم المساهمة في التخفيف من اثار تغير المناخ والتكيف معه . ويتم التركيز على تعزيز المبادئ الاساسية ، بما في ذلك الاستفادة المثلى من السكان والكثافة الاقتصادية للمستوطنات الحضرية وتشجيع الاستخدام المتنوع للأراضي . من خلال هذا النهج يعالج قضايا المجتمع والتوازن بين الجنسين وإدراج الفئات الضعيفة والمحرومة في التخطيط والتصميم الحضري والاقليمي.(Un-Habitat,2015)

من خلال التعريفات السابقة يظهر أهمية التخطيط العمراني حيث أن الاخفاق في ذلك يدفع عجلة التقدم والتطور إلى الخلف لما للتخطيط العمراني من تأثيرات على جميع القطاعات بدون استثناء.

2.1.2 أهمية التخطيط العمراني :

من الملاحظ أنه خلال القرن الماضي فقط 20% من سكان العالم أقاموا في المناطق الحضرية، وبدأ العالم بالتحضر السريع في العام 2008م حيث أصبح سكان المناطق الريفية يفوق سكان المدن وبحلول عام 2050م من المتوقع ان ثلثي العالم سوف يسكنون المناطق الحضرية. وبوجود أكثر من نصف البشرية موجود في المناطق الحضرية والتزايد مستمر بما يقارب 73 مليون نسمة في كل عام ، فمن الواضح أن سكان الحضر لديهم العقلية الحضرية حيث تشير التقديرات أن 70% من إجمالي الناتج المحلي هو من المناطق والمدن الحضرية وبالتالي وجود النمو الاقتصادي والازدهار. لذا فإنه عندما لا يكون التخطيط

والإدارة لهذه المدن بالشكل الصحيح يجعل هذه المدن في الغالب تدفع ثمنا باهظا بسبب المشاكل والعوامل الخارجية مثل الازدحام والتلوث وقلة العدل وغيره.(Un-Habita,2015)

ومن خلال توضيح الأهمية للتخطيط العمراني من وجهة نظر السابقة بأنه ينبغي الاهتمام لتنظيم وتصميم الفضاء المشترك، حيث أنه واحد من المساهمين الرئيسيين في القيمة الحضرية للأجيال القادمة والربط بين المساحات المفتوحة والاستخدام الاقتصادي لها وذلك للحد من احتياجات التنقل وتقديم الخدمة للأفراد بأقل التكاليف، بالإضافة إلى التصميم بما يجمع المزيج الاجتماعي والثقافي .

وتتشابه مع التعريف السابق تعريف للتخطيط العمراني في رسالة عن التخطيط الاستراتيجي المكاني في جامعة في تركيا أن التخطيط العمراني يركز على التخطيط في المجال العام والذي يتكون من الأماكن العامة والمساحات المفتوحة والمباني ، والعناصر الرئيسية للتخطيط تشمل الخطة نفسها، واعداد المبادئ التوجيهية للمباني والتخطيط للاماكن المفتوحة والشوارع والارصفة والمساحات والمباني العامة (Polat,2009)

إن التخطيط الصحيح بشكل عام هو سر نجاح أي مشروع وعند الحديث عن التخطيط العمراني فإن هذا يعتبر حجر الأساس الذي تستند اليه المدن لبنائها بالشكل المتوازن والاقتصادي والمنتج والمنظم والجميل والمتطور مع ضرورة ان يرافق ذلك الاستدامة والحفاظ على التاريخ . فالتخطيط العمراني يهدف الى إنتاج منطقة منظمة عمرانيا بطريقة تعكس هوية المنطقة مع توفير كامل الخدمات لجميع القطاعات لضمان الحياة الكريمة والعادلة لجميع فئات المجتمع.

3.1.2 أهداف التخطيط العمراني :

يهدف التخطيط العمراني إلى تحسين مستوى حياة الإنسان في بيئته، ولا شك أن هناك عدة عوامل تؤثر في مستوى حياة الإنسان منها عوامل إجتماعية حضارية وثقافية وإقتصادية وسياسية، ولكل مواطن رغبات وحاجات تختلف عن رغبات وحاجات الآخرين، فالتنوع في الكم والكيف لا يمكن حصره لذلك يجب توفر عدة خيارات للناس لتلبية رغباتهم وحاجاتهم ، وهذا يعني أن تكون في المدينة مناطق سكنية متنوعة توفر أكبر قدر من الخيارات التي تلبي احتياجات ورغبات المواطنين المختلفة ، وكما أن

التخطيط الجيد هو القائد والمرشد لعملية التنمية الشاملة المستمرة التي تسعى اليها المجتمعات والحكومات.(نجوم،2006)

كما ويهدف التخطيط العمراني إلى التنسيق بين السياسة العامة التي يضعها مجلس المدينة وعمليات التنمية التي يقوم بها الافراد ، وتوفير المعلومات الفنية وجعلها توجه عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية الحضرية كما انها تهدف إلى ربط التنمية الخاصة على المدى الطويل بعمليات التنمية الخاصة على المدى القصير بالإضافة إلى توسيع القاعدة الإقتصادية للبيئة الحضرية المحلية وتقويتها .(ميا،2010)

4.2 السياحة

1.4.2 مفهوم السياحة :

إن السياحة هي واحدة من أكبر وأسرع الصناعات في العالم ، وهو مصدر متزايد الأهمية للدخل وفرص العمل والثروة في كثير من البلدان ، وتحدثت بعض الدراسات عن الفوائد الإقتصادية الرئيسية والأثر البيئي للسياحة وإعادة النظر في جدول الأعمال الدولي للسياحة المستدامة ، واتباع نهج جديد لتنمية السياحة المستدامة في الدول النامية لا ينبغي فقط أن يسعى إلى تقليل الأثر البيئي المحلي ولكن اعطاء أولوية أكبر لمشاركة المجتمع المحلي والحد من الفقر والعمل على التركيز على نهج السياحة لصالح الفقراء وذلك على الصعيدين الوطني والدولي.(Evrim,2004)

وتعرف السياحة على انها انتقال الأشخاص من مكان سكنهم إلى مكان أخر لمده لا تقل عن يوم ولا تزيد عن عام لغرض المتعة أو الدراسة أو العلاج (جاد الله، 2009)

و يعتبر التسويق السياحي عاملاً مهما في تحقيق التنمية السياحية نظراً لما تقوم به من دور في التعريف والترويج للمنتج السياحي. وتمثل التنمية السياحية مختلف البرامج التي تهدف الى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية . بالاضافة إلى أهمية وضع استراتيجية وطنية لتنمية سياحة مستديمة تأخذ بعين الإعتبار الآثار البيئية وتهدف إلى ترقية المنتج السياحي الوطني عبر اختيار انسب مزيج تسويقي . (رشيد ويوسف، 2012)

3.4.2 السياحة الاثرية :

1.3.4.2الموقع الاثري :

هو المكان الذي يوجد دليل مادي لوجود الانسان فيه في الماضي ويتم التحقق عنه من خلال التنقيبات الاثرية. والمواقع الاثرية غير قابلة للتجدد، ولا يتم عملية الحفر والتنقيبات الا عند الضرورة لما للتنقيبات والحفر من اثار سلبية على هذه المواقع.(Evrim,2004)

تتبع أهمية التراث الاثري بصورة رئيسة من القيم والمعاني والدلالات الثقافية والتاريخية والفنية والاجتماعية والاقتصادية التي تجسد تاريخ الامم والشعوب فمن المنظور الثقافي الحضاري تعد المواقع الاثرية كنز حضاري ثمين. فهي تشكل شاهدا ورمزا صادقا على الابداع الانساني ورؤاه الفنية عبر مسيرة التاريخ الحضاري الانساني، فهي تعمل على إبراز عناصر الفن والجمال والتميز والابداع والاصالة، ولهذا فهي تشكل خير لبنة لبناء صرح وحدة الامم وتماسكها، أما من حيث المنظور الاجتماعي الاقتصادي فالمواقع الاثرية تعود بالفوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة، كمـا أنها تغذي وتنمـي روح الانتمـاء والهـوية(قسيمة، 2010)

كما تمثل المناطق الاثرية ثروة ثقافية في كل مكان وتكشف عن الجوانب المشرقة في تنمية المجتمعات لو استثمرت بشكل جيد حيث ان هذه المناطق ممكن ان تساهم في زيادة الدخل القومي.(شحاتة، 1992)

علم الاثار وهو البحث لاكتشاف ودراسة المواقع التراثية ومع ذلك لا يتم تدريب علماء الاثار التخطيط السياحي، علما انه من الضروري ان بكون هناك تعاون من اجل الوصول الى هدف مشترك بان صناعة السياحة وعلم الاثار ومواقعها هما شريكان وليس خصمان (Mazzola,2015)

2.3.4.2دراسات عن السياحة الاثرية :

تم الاهتمام بالتراث العمراني في بعض الدراسات ففي الرسالة (ابودقة ,2010) عرف البحث التراث العمراني وعرض عدد مواقع التراث العالمي ومواقعهم بالاضافة الى مدن التراث في العالم العربي ومنها القدس ونابلس

والخليل واريحا في فلسطين وفي النهاية تم وضع التوصيات التي شملت حماية التراث واشراك السكان وتوفير المرافق السياحية حول الاماكن الاثرية لجذب السياح وتوعية المجتمع بحماية تراث المدن القديمة.

وتم عمل دراسة لاهم المواقع الاثرية في واحة الداخلة في مصر حيث انها تعود الى جميع العصور التاريخية التي مرت بها مصر وذلك بسبب ارتباطها مع النيل بالعديد من المسالك مما ادى الى انتقال الحضارة اليها، وتجمع كميات كبيرة من الاثار فيها.(السخاوي، 2016)

كما تم القاء الضوء على اهمية الموارد التراثية في زيادة حجم السياحة وذلك في رسالة (السعود، 2010) وتم تقسيم الموارد التراثية الى مجموعتين وهي مجموعة الموارد الثابتة مثل المباني والمواقع الاثرية ومجموعة الموارد المنقولة والمتاحف وما يتصل بها من نقوش وزخارف وتم خلال الدراسة بناء قاعدة بيانات موارد التراث عن موقع الدراسة.

كما أوصى الدكتور محمود خليفة من خلال ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر العلمي لجامعة نايف العربية للعلوم الامنية بتوحيد الجهد العربي لحماية الاثار العربية والفلسطينية، وانتاج موسوعة السياحة العربية بأكثر من لغة حية واتخاذ الاحتياطات لمختلف أشكال المخاطر التي تهدد مواقعنا الاثرية السياحية والعمل على تفعيل السياحة الداخلية وتأسيس المعاهد والجامعات المتخصصة في مجالات الترميم والتأهيل والسياحة. (خليفة، 2015)

بالبحث والدراسة عن الرسائل والأبحاث الأجنبية التي اهتمت بالسياحة الأثرية وجد أن هناك نسبة جيدة من الدراسات التي تطرقت الى التنمية السياحية

حيث اهتمت بعض الرسائل في امريكا بالمواقع الاثرية ومنها رسالة اهتمت بالمواقع الاثرية والمجتمعات الحديثة والسياحية والتي توضح ان علم الاثار هو العلم الرئيسي في صناعة السياحة في كل من البلدان المتقدمة والنامية وان السياحة الاثرية لديها القدرة على جعل المجتمعات المحلية تحقق مكاسب مالية (Pacifico,2012)

3.3.4.2 مشاكل السياحة الاثرية

اهتمت بعض الرسائل بالحفاظ على المواقع الاثرية لأهميتها حيث تحدثت احدى الرسالة عن أن المواقع الأثرية بحاجة إلى إدارة جديدة لمعالجة الضغوطات والاهتمام بالسياحة الاثرية ويتحدد في هذا الاطار تهديد المواقع الاثرية من الازدحام والأعداد الاضافية للسياح في المواقع الاثرية والاستخدام المفرط للمواقع، وقد تم تطوير إدارة في العديد من المجالات في السابق لعلاج قضايا مماثلة. ويتم هنا بحث الوسائل التي تساهم في تعبئة المبادئ التوجيهية الإدارية اللازمة للحفاظ على سلامة كل موقع اثري.(Mwanza,2015)

قد ينطبق جزء من هذه الرسالة على المواقع الاثرية في بلادنا الا أن التهديد التي تتعرض له المواقع الاثرية لدينا ليس بسبب الاقبال على السياحة الاثرية وانما من تهديد الاحتلال بالاضافة الى مشاكل كبيرة في إدارة هذه المواقع بالاضافة الى الضعف المادي .

تهدف بعض الدراسات إلى وضع مبادرات لضمان حماية المواقع الاثرية والمحميات في نطاق خطط الإدارة المستدامة وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى من الدولة . وتشير نتائج الدراسة ان مبادرات إدارة الموقع لديها امكانيات واعدة في تقديم الحلول للعديد من المشاكل الإدارية طويلة الأمد المتعلقة بالمواقع الاثرية في تركيا.(Perge,2015)

ان عدم وجود خطة منهجية لإدارة المواقع الأثرية والحفاظ عليها يؤثر بشكل كبير على المواقع الأثرية وعلى السياحة الأثرية وذلك يحدث في العادة في الدول النامية وتعزى إلى مشاكل مالية وعدم وجود مهنيين.(Lim,2005)

تشير دراسة قديمة في العراق إلى أن أكثر من عشرين في المائة من نسيج بغداد التاريخي قد دمر منذ الحرب العالمية 1 في شوارع جديدة ومشاريع تطهير وحدها. ويتضح ذلك خسارة مقلقة من جرد بعض المباني 160 من الفائدة الثقافية المتميزة التي هدمت منذ عام 1917. أما الجزء الثاني يغطي التاريخ والصرفي تطور بغداد ويدرس التخطيط في الآونة الأخيرة، وأربع نوى التاريخية الحالية وهي الرصافة، الكرخ، الاعظمية والكاظمية وتخلص الدراسة، في الجزء الثالث، مع التوصيات العامة والخاصة على الحاجة إلى المزيد من العمل واتباع نهج أكثر منهجية وشاملة لحماية وتوثيق وتعزيز التراث الثقافي للأمة. يتم إعطاء

الخطوط العريضة أيضا على التعديلات اللازمة على التشريعات، وإدخال الإدراج، وإنشاء هيئة الحفظ، والحاجة إلى تخصيص المزيد من الأموال وتدريب الموظفين لهذا النوع المتخصص من العمل. وأخيرا، يتم التركيز على المجالات العشرة وواحد وسبعون المباني في بغداد والتي هي تحت التهديد المباشر والتي تحرك عاجل أمر حيوي. (Fethi ،1978)

كما ان عدم كفاية نمو السياحة يمكن ان يعوض عن طريق استخدام حلول ذكية كاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية السياحة التراثية، حيث يمثل اللقاء بين السياحة الثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة للحفاظ على الثقافة الوطنية. وهذه الانظمة تقدم عروض من وسائل الراحة والجاذبية المحلية تمكن مستخدميه من بناء المسار الخاص بهم.(Domsic,2011)

وحتى هذه اللحظة لم يتم استخدام هذه الوسائل بالشكل الصحيح والكافي في فلسطين للنهوض بالسياحة وتنميتها والترويج لها بل على العكس يتم الترويج من قبل الاحتلال للمواقع الاثرية بمعلومات كاذبة تشوه التاريخ.

5.2 التخطيط السياحي :

التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي والقومي، وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة الذي يمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية (هرمز، 2006)

كما اشارت دراسة (قسيمة، 2010) إلى أهمية استغلال مواقع وموارد التراث الأثري في السياحة الثقافية وتوظيفها في صناعة السياحة ، و تتمحور مشكلة الدراسة حول افتقار معظم مواقع التراث الأثري في العديد من الدول لسياسة التخطيط السياحي مما أعاق الاستفادة منها اقتصاديا بتوظيف هذه الموارد في التنمية السياحية المستدامة إذا ما تمت تهيئة وتأهيل مناطق ومواقع التراث الاثري وفق خطط وبرامج وسياسات التخطيط السياحي . فإن ذلك من المأمول أن يؤدي إلى بروز تنمية سياحية مستدامة ومسئولة تعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لفائدة المجتمع المحلي والاقتصاد القومي.

كما ناقشت رسالة الماجستير لريهام الخضراوي لأن التراث العمراني يمثل إرثا يعكس مسيرة وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ كان هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حماية التراث العمراني وبين التنمية السياحية ، ويتم توظيف التنوع السياحي بصورة تحقق الاستدامة والتطور والتي تتضح في صعوبة تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث العمراني وبين التنمية السياحية المستدامة وذلك من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني سياسات وخطط الحفاظ على التراث العمراني. (الخضراوي، 2012)

1.5.2العلاقة بين السياحة الاثرية والتخطيط العمراني

قد تعتبر المواقع الأثرية في بعض الأحيان مهددة للتنمية ومن جهة أخرى فقد تعتبر التنمية الحضرية أيضا مهددة للمواقع الأثرية بوجود التوسع العمراني ومشاريع البناء الكبيرة والطرق والسدود وغيرها.

إن الأصول الأثرية باعتبارها مكونات التراث الثقافي باعتبار الموقع الاثري مكانا للماضي الانساني ومن ناحية اخرى فإن تخطيط المدن هو توجه للمستقبل ، يبدو أن هذين المجالين مختلفين ومع ذلك فإن التنمية والتخطيط لا يمكن أن يتحقق دون أن يحمل المدينة من الماضي إلى الحاضر ، وتعمل هذه التخصصات بشكل منفصل عن بعضها البعض حيث أن علم الأثار يطور نفسه وتخطيط المدن يأخذ رعاياها كمدخلات وينبغي ان تؤخذ ملاءمة سياسة التخطيط في الحسبان بحيث توفر الإجماع بين المحافظة والتخطيط وذلك بالتعاون بين المخططين وعلماء الاثار والمطورين ومسح مواقع البناء للتأكد من أي بقايا أثرية كجزء من عملية التخطيط وتنفيذ الإنقاذ لعلم الأثار والمواقع الأثرية.(Evrim,2004)

علما أن النهوض بالمواقع الأثرية وحمايتها وتطويرها والترويج لها محليا وعالميا وادماجا في عملية التنمية والتخطيط يؤدي إلى ازدهار هذه المواقع ، بالاضافة إلى أن عملية دمج الأثار بطريقة مدروسة ومنظمة يساعد في رفع الاقتصاد وتطوير معظم القطاعات في المنطقة .

ومن خلال الاطلاع على الدراسات الأجنبية أيضا وجدت دراسات اهتمت بالتقاطع بين التنمية الحضرية وكذلك بالنمو الاقتصادي وأثر ذلك على الموارد الطبيعية والسياحة الاثرية ، وتم الإشارة إلى أن الاهتمام بالنمو الاقتصادي بالاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية بالاضافة إلى عدم كفاية التخطيط للسياحة وقلة

التنسيق بين المؤسسات أظهر أنه يمكن أن يكون للسياحة أثر سلبي على الموارد الطبيعية . (Mwanza, 2015)

كما ان العديد من المدن الأوروبية والتي وجدت لاستيعاب النمو المتسارع للسكان يتم اكتشاف بقايا آثار رومانية أثناء عمليات البناء وهذا يؤدي في العادة إلى تأخير مشاريع البناء، ولوجود اتفاقيات حماية التراث بشأن حماية التراث الأثري خلال التنمية الحضرية، أدى إلى علاقة متوترة بين مخططي المدن ومديري التراث.

وهدفت الدراسة أنه يمكن إنشاء تعاون مثمر بين مخططي المدن ومديري التراث من خلال التركيز على الهدف المشترك المتمثل في خلق سياحة مستدامة للتراث. وترى الباحثة أن مثل هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تساعد على التطور والنهوض بالدولة.(Fokke,2012)

يتم بحث العلاقة المتبادلة بين علم الاثار والتخطيط ودراسة إمكانية وضع الاجراءات والقوانين من أجل تحقيق متطلبات الحفاظ ، وتم اتخاذ نهج الاتجاهات الحديثة في التخطيط والاثار بالتعامل مع الناس بالمشاركة المجتمعية وتتمركز الصعوبة في المنطقتين (جيري وافروديسياس) كمدن قديمة أثرية يجب الحفاظ عليها والحاجة إلى تطويرها وكانت هنا أهمية التخطيط لتوفير التوازن بين الحفاظ والتطور.(Evrim,2004)

وفي اطروحة سلوى شحاتة من جامعة الاسكندرية والتي تحدثت عن تأثير الامتداد العمراني على المناطق السياحية الأثرية، حيث أظهرت الدراسة الأهمية الاقتصادية والتاريخية والثقافية للمواقع الأثرية، وانقسمت الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية وهي الاستعراض النظري للتطور التاريخي للإسكندرية، ودراسة ميدانية للمناطق الأثرية والسياحية في المنطقة لتحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية والبصرية، بالاضافة إلى دراسة تطبيقية تفصيلية للمناطق العمرانية المحيطة بالمواقع الأثرية .
(شحاتة، 1992)

كما وهدفت رسالة الماجستير في جامعة القاهرة بعنوان التنمية السياحية للمناطق الأثرية في مصر إلى الوصول إلى منهج للتنمية السياحية للمناطق الأثرية مع الارتقاء بها والحفاظ عليها خلال مراحل التنمية

وذلك من خلال المفهوم الشامل لسياسات التنمية السياحية والتخطيط السياحي والارتقاء العمراني. (سعيد، 1995)

الفصل الثالث

خطة ومنهجية الدراسة

تمهيد :

يتناول هذا الفصل مراحل العمل ومصادر البيانات والية جمعها وتحليلها .

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي والتحليل النوعي والمنهج الكارثوجرافي حسب الاتي:

<u>مراحل العمل</u>

1.1.3 تصميم وتطوير الاستمارة وهي عبارة عن اربع نماذج من الاسئلة وجهت الى اربع جهات حيث ان المجموعة الاولى من الاسئلة وجهت الى متخصصين في التخطيط العمراني وتمثلت في الحصول على اجاباتهم حول رايهم في دور القوانين و السياسات والخطط والمخططات في حماية المواقع الاثرية بالاضافة الى تحديد المشاكل التي تواجه حماية المواقع الاثرية والحلول المقترحة لحمايتها، ومجموعة اخرى وجهت الى اصحاب قرار لابداء رايهم في دور التخطيط العمراني في حماية المواقع الاثرية والمشاكل والحلول لحماية المواقع الاثرية ومجموعة اسئلة ثالثة وجهت الى مالكين قطع الاراضي التي عليها مواقع اثرية وحول اليات التواصل معهم من قبل المؤسسات المعنية بالمواقع الاثرية بالاضافة الى رايهم حول حماية المواقع والمشاكل التي تواجهها ، والمجموعة الاخيرة وجهت الى اثريين ومتخصصين في الاثار وذلك بهدف الحصول على وجهات نظر جميع من لهم علاقة بموضوع الدراسة حيث وجهت لهم اسئلة تتعلق بالمواقع الاثرية وان كان هناك أي تصنيف لهذه المواقع وتقييمهم للوضع الحالي لها.

وقد تم تحكيم هذه الاسئلة من بعض المتخصصين ومهندسين يعملون في مجال التخطيط العمراني بالاضافة الى المشرف على الرسالة وذلك للوصول الى اسئلة واستفسارات تغطي جميع متطلبات البحث .

1.1.3 جمع البيانات

تم جمع مجموعة من البيانات تنوعت بين بيانات اولية تم انجازها من قبل الباحثة من خلال الزيارات الميدانية للمواقع الاثرية والتي تم حصرها وتحديدها من وزارة السياحة والاثار والموجودة على المخطط الهيكلي للمدينة كتصنيف اثري، وتسجيل الملاحظات التي تتعلق بوضع الموقع الاثري من حيث الحماية والاهتمام وتوفر الخدمات بالاضافة الى ملاحظة محيط الموقع من انشاءات واعتداءات . كما تم رسم مخطط لتوزيع المواقع الاثرية في منطقة الدراسة و جمعت الباحثة اراء ووجهات نظر المخططين واصحاب القرار ومالكين اراضي عليها مواقع اثرية بالاضافة الى متخصصين اثار حول اليات التخطيط العمراني وعلاقته بالسياحة الاثرية.

اضافة الى بيانات ثانوية تمت من خلالها جمع القوانين والسياسات والخطط والمخططات من المؤسسات المختلفة اضافة الى قائمة المواقع الاثرية في اريحا هذا بالاضافة الى المخططات الهيكلية السابقة والحالية لمدينة اريحا .

.2.1.3 مصادر المعلومات والبيانات

1.2.1.3 بيانات اولية

- دراسات ميدانية لجميع المواقع الاثرية في منطقة الدراسة بعد ان تم تحديدها من وزارة السياحة والاثار والحصول على كل المعلومات المطلوبة عنها من حيث الية الوصول للموقع وحالة الطريق التي توصل للموقع معبد ام غير معبد ومن حيث وجود الخدمات من كهرباء وصرف صحي ومياه قريب ، اضافة الى حماية الموقع وتحديده ام لا من حيث وجود سياج او سور او أي نوع من انواع الحماية كما تم دراسة محيط الموقع وطبيعة الانشاءات والمباني المحيطة وتاثيرها على المواقع الاثرية من حيث قرب المباني المجاورة وارتفاعها ونوعية المباني واستخداماتها اضافة الى تحديد أي تاثيرات مباشرة قد تسبب خطر على الموقع الاثري.
- استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحديد هذه المواقع مكانيا على الصورة الجوية للمدينة لتوضيح التوزيع المكاني لهذه المواقع في المدينة وعلاقتها مكانيا معا اضافة الى تحديد مساحة كل موقع اثري وملكيته بحيث تم تحديد الملكيات الخاصة للمواقع الاثرية والحكومية .

- اجراء مقابلات مع مجموعة من المخططين للاجابة على مجموعة من الاسئلة والاستفسارات حول علاقة التخطيط العمراني بالسياحة الاثرية والمواقع الاثرية في فلسطين بشكل عام وفي مدينة اريحا بشكل خاص وتمثلت بعشرة اسئلة تناولت تفسيرات حول الوضع القام للمواقع الاثرية واهم المشاكل التي تواجهها والحلول المقترحة ،واجاب عليها كل من

د.علي عبد الحميد(جامعة النجاح)، د. سمير ابو عيشة(شركة هندسية استشارية)، م.حسن ابو شلبك (شركة استشارية هندسية)، م. ديما قاسم (GIZ، م.باسل حجازي(مدير الدائرة الهندسية بلدية اريحا)، م. تغريد عبد ربه(الحكم المحلي اريحا)، بروفوسور باولو شكاريلي (الفريق الايطالي لمخطط هيكلي اريحا)، م. ليالي مقدادي (الحكم المحلي رام الله)

كما تم عمل مقابلات مع اصحاب قرار لتوضيح رايهم في الوضع العام للمواقع الاثرية ودور التخطيط العمراني في حمايتها ،حيث تم اجراء المقابلات مع كل من : م. ماجد الفتياني(محافظ اريحا)، عبد جلايطة(رئيس بلدية اريحا السابق)، عثمان ابو حطب (مدير دائرة الاراضي فرع اريحا)، اياد حمدان (مدير السياحة والاثار مكتب اريحا)

هذا بالاضافة الى اجراء مقابلات مع بعض اصحاب الاراضي التي تقع عليها مواقع اثرية والاطلاع على ارائهم وتعليقاتهم ومتطلباتهم بالاضافة الى مقابلات مع اثريين، د. حمدان طه مدير عام دائرة الاثار السابق ومحمد جرادات اثري في وزارة السياحة والاثار

وقد تم دراسة الاجابات وتحليلها للوصول الى النتائج.

2.2.1.3 بيانات ثانوية

- تجميع المعلومات المتوفرة عن هذه المواقع من المؤسسات المعنية من حيث اسماء المواقع الاثرية من وزارة السياحة والاثار وملكية الاراضي من خلال ملكيات الاراضي المتوفرة في بلدية اريحا .
- تجميع الانظمة والقوانين والخطط والسياسات والتي تمثلت في : نظام الابنية للتنظيم والبناء رقم 5 لعام 2011 ،قانون رقم (1) لسنة 1997 بشان الهيئات المحلية الفلسطينية ،قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (79) لعام 1966 ،قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953،قانون الاثار رقم(51)لعام 1966،بالاضافة الى قرارات مجلس الوزراء للفترة بين 2010الى 2017،اجندة

السياسات الوطنية للاعوام (2017–2022) ،استراتيجية السياحة والاثار (2017–2022) ،خطة التنمية الوطنية (2014–2016)،الخطة الاستراتيجية لبلدية اريحا(2013–2016)،خطة تطوير الاقتصاد المحلي مدينة اريحا 2016،دليل التخطيط الفيزيائي ،هذا بالاضافة الى تجميع المخططات حيث تم دراسة المخطط الوطني المكاني ،الخارطة السياحية لمدينة اريحا،المخططات الهيكلية لمدينة اريحا للاعوام ، ،2011،1998، 2014، 2016 .

1.2..3 تحليل المعلومات و البيانات

- تحليل نوعي ووصفي للقوانين والانظمة الفلسطينية التي تؤثر بطريقة او باخرى على السياحة الاثرية وتوضيح المشاكل والثغرات فيها وذلك عن طريق دراستها وتحديد جميع المواد والبنود التي تناولت الاثار او المواقع الاثرية .
- تحليل نوعي للخطط الوطنية الفلسطينية وعلاقتها بالسياحة الاثرية ومدى الاهتمام بالاثار ضمن الخطط الوطنية .
- دراسة وتحليل اثر وعلاقة السياسات والاستراتيجيات الفلسطينية بالسياحة الاثرية حيث تم دراسة مدى الاهتمام بالمواقع الاثرية والتاريخية ضمن الخطط والسياسات الوطنية .
- دراسة المخططات الهيكلية على المستوى الاقليمي والمحلي لاظهار الية تعامل هذه المخططات مع السياحة الاثرية والمواقع الاثرية في مدينة اريحا بحيث وذلك بدراسة المواقع الاثرية في مدينة اريحا وكيف تعاملت المخططات الهيكلية المتتابعة في المدينة معها ، وتم اجراء بعض المقارنات بين نفس المناطق خلال المخططات الهيكلية المختلفة للمدينة .
- تحليل للمقابلات التي تم اجرائها مع المخططين واصحاب القرار لمعرفة وجهة نظرهم في علاقة التخطيط العمراني بالسياحة الاثرية وذلك من خلال مقارنة الاجابات المختلفة بالاضافة الى راي الباحثة وتحليلها بالاعتماد على خبرة الباحثة العملية والطويلة في بلدية اريحا .
- تحليل للوضع الحالي من خلال المعلومات التي جمعها عن المواقع الاثرية وذلك لاعطاء تصور عام عن الوضع القائم للمواقع الاثرية .
- دراسة وتحليل النتائج من النقاط السابقة .

- اقتراح استراتيجية للتخطيط العمراني ليتوافق مع السياحة الاثرية والنهوض بها وتطويرها.

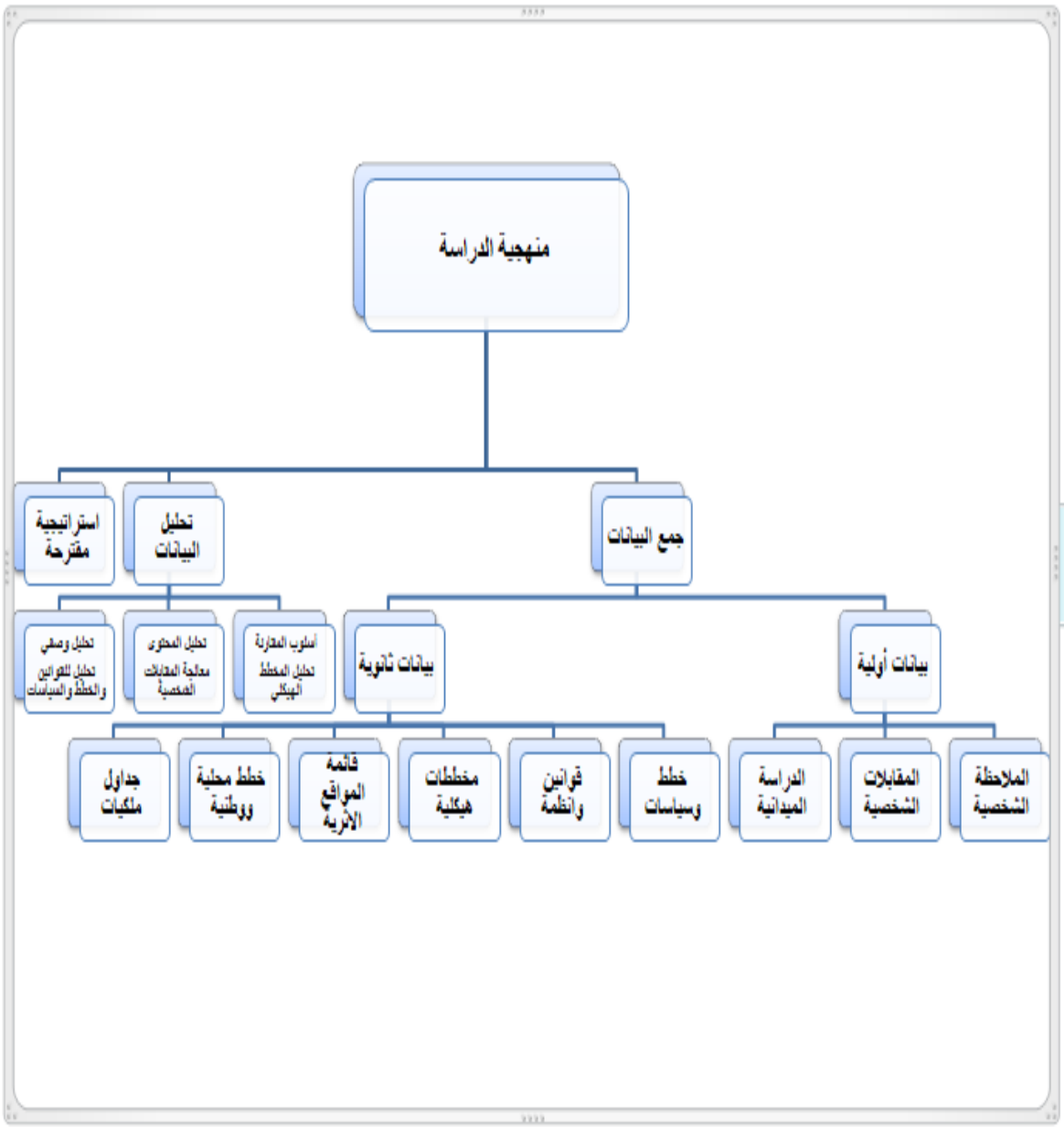

الفصل الرابع

التجربة الفلسطينية في حماية وتطوير المواقع التراثية

تمهيد :

يستعرض هذا الفصل مراحل التخطيط العمراني وتحديات ومعوقات التخطيط العمراني في فلسطين، كما ويحتوي على القوانين والانظمة التي تحمي وتؤثر على المواقع التراثية بالاضافة الى استعراض الخطط والسياسات و تاريخ المخططات الهيكلية لمدينة اريحا اضافة الى دراسة وتحليل السياسات العامة للدولة عن طريق الاطلاع على محاضر مجلس الوزراء وكذلك بالنسبة للخطط الاستراتيجية والتنموية ، كما تم دراسة وتحليل وجهة نظر المخططين واصحاب القرار وغيرهم حول التخطيط العمراني وتأثيره على المواقع الاثرية وكانت النتيجة كالاتي :

مراحل التخطيط العمراني في فلسطين

فترة الحكم العثماني : مر التخطيط العمراني في فلسطين بعدة مراحل متأثرا بالأنظمة السياسية التي توالت على فلسطين، حيث بدأت السلطة المحلية بإنشاء المجالس المحلية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك على ضوء القوانين العثمانية حيث نصت المادة "111" من قانون إدارة الولايات لعام 1871 على تشكيل المجالس البلدية، بالإضافة الى قانون البلديات لعام 1877م .

فترة الحكم البريطاني : بدأت فترة الانتداب البريطاني عام 1917م، وهي على مرحلتين، مرحلة الاحتلال العسكري واستمر العمل بها وفقا لقانون البلديات العثماني. وعند انتهاء الانتداب البريطاني عام 1948م تم تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق رئيسية، الضفة الغربية وقطاع غزة وما يعرف بإسرائيل، وخضعت هذه المناطق الى إدارات سياسية مختلفة وكذلك بالنسبة لقوانين التنظيم. وكانت المناطق التي أقيمت بها ما يعرف

بإسرائيل تشكل 70% من مساحة فلسطين وتدار بواسطة حكومة جديدة ، والضفة الغربية خضعت للسيادة الاردنية والتي اصدرت قانون تنظيم وأبنية معدل رقم 79 لعام 1966م ، وقبله كان هناك قانون المدن لعام 1955م. ومنطقة قطاع غزة خضعت للإدارة المصرية والتي استمرت على قانون المدن لعام 1936م.

الحكم الاردني : تم استحداث قانون البلديات للأعوام 1951م و1954م و1955م ، لم تقم السلطات الاردنية بتعديل نظام التخطيط البريطاني، وكان عملها فقط إعداد مخططات هيكلية لبعض المدن، إلا أنها لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديموغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية .

فترة الاحتلال الاسرائيلي: وقد قام الاحتلال بإجراء تعديلات لقوانين التخطيط جاءت لتحقيق هدف تنظيم الحيز الاقليمي لآجل تحقيق المصالح والاهداف الاسرائيلية . علما أن مشاركة الفلسطينيين في مؤسسات التخطيط كانت محدودة (عبد الحميد،2005)

فترة السلطة الوطنية الفلسطينية

انتقلت الصلاحيات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة عام 1994 بموجب الاتفاقية المرحلية وتقسيم الصلاحيات ، A تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية وصلاحيات إدارية لها على مناطق B ومناطق C تخضع إداريا وتنظيميا لسيادة الاحتلال الإسرائيلي . علما أنه بلغت مساحة المناطق A بمساحة 2.8% ومناطق B بمساحة 23.7% ومناطق C بمساحة 40% من مساحة فلسطين. باستثناء فترة الاحتلال يمكن القول أن السلطات والإدارات السابقة التي حكمت الأراضي الفلسطينية ساهمت نوعا ما في إحداث تطور عمراني مرتبط بمخططات هيكلية، لكن منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة أقامت مخططات هيكلية تابعة لمؤسسات التخطيط الإسرائيلية ، كما قامت بإجراء تعديلات لقوانين التخطيط بموجب أوامر عسكرية بما يتماشى مع المصلحة الاسرائيلية ، وتم إعداد مخططات إقليمية جاءت لتحقيق المصالح والاهداف الإسرائيلية(عبد الحميد،2005)

3.2 تحديات ومعوقات التخطيط العمراني في فلسطين

- تحديات موروثة :وهي تحديات ورثتها الادارة الفلسطينية عن الادارات التي توالت على فلسطين ومنها الاحتلال الاسرائيلي والذي ما يزال قائما حتى الوقت الحالي وتتلخص بما يلي :

1- الانظمة والقوانين حيث ان القانون العثماني قد فرض واقعا خاصا بملكية الاراضي وتقسيمها (ملك، وقف، ميري، متروكة، موات) بالاضافة الى قوانين البناء السارية والمستمدة من قوانين الانتداب البريطاني.

2- الوضع السياسي : من خلال عدم السيادة الكاملة على الاراضي والتقسيمات الادارية والامنية.

3- تسوية الاراضي : حيث ان غياب التخطيط يضعف من القدرة في السيطرة على الارض، ولعل عدم اجراء اعمال التسوية على 70% من اراضي الضفة الغربية هو احد العوامل التي تساعد في مصادرة الاراضي وبناء المستعمرات الاسرائيلية واعاقة عملية التخطيط.

4- المخططات السابقة :حيث قامت دائرة التخطيط المركزية التابعة للادراة العسكرية الاسرائيلية بإعداد مخططات هيكلية جزئية (سمارة، 2010)

وبناء على ما المحلي،يل التخطيط الفيزيائي الفلسطيني سعت وزارة الحكم المحلي من نشأتها في العام 1994 الى تطوير عملية التخطيط العمراني في المدن والقرى الفلسطينية والتي عانت من قصور في هذا المجال نتيجة ممارسات الاحتلال الاسرائيلي والذي عمل وما زال على اعاقة عملية التنمية والتخطيط العمراني في الاراضي الفلسطينية وقد ساهمت السلطة في المساهمة في دعم الهيئات والمجتمعات الفلسطينية في تنظيم عملية التخطيط العمراني من خلال المخططات الهيكلية، الا ان هذه المخططات ما زالت لا تلبي متطلبات التنمية العمرانية ويرجع ذلك إلى وجود التشريعات القديمة والتي بحاجة إلى تحديث، وغياب الأساس القانوني للتخطيط المكاني الفيزيائي وعدم توفر حدود واضحة للهيئات المحلية ، بالإضافة إلى المعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على عملية التنمية والتخطيط المستدام للأراضي الفلسطينية.

(وزارة الحكم المحلي ، 2010)

تحد آخر لا يقل أهمية عن التحديات السابقة يتمثل في التسارع الحاصل على أرض الواقع في تنفيذ مشاريع عشوائية قد تتناقض مع التوجهات الوطنية مما يفرض واقعا يصعب معالجته لاحقاً . والذي هدف المخطط الوطني المكاني أن يتم من خلاله إلى التخطيط لتنمية حضرية مستدامة وشبكات بنى تحتية أساسية فعالة وتنمية اقتصادية متوازنة وتوفير جسر لسد الفجوة القائمة في التنمية بين الاقاليم من خلال تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا وذلك من خلال الاهداف التالية :

تنظيم وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

وضع التوجيهات العامة لسلطة التخطيط الإقليمية فيما يتعلق باستخدامات الاراضي .

السيطرة على النمو غير المنظم للمراكز الحضرية .

تحقيق الربط العضوي بين التخطيط القطاعي والتخطيط العمراني .

تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا.(المخطط الوطني المكاني،)

وقد حدد الدليل الفيزيائي الفلسطيني بعض القضايا والتحديات التي من خلاله شرحها والاتفاق عليها كأهداف يجب توجيهها من قبل التخطيط الفيزيائي مستقبلا وهي :

- اهتمام أكبر بالروابط الاقليمية وهرمية التجمعات السكانية ومراكز التجمعات.
- تحديد أكثر واقعية لحاجات مناطق التوسع الحضري وتجنب الاستخدام المفرط للأراضي.
- تطوير مستوى مرونة أعلى للمخططات الهيكلية بتحديد المدة الزمنية من 10 الى 15 سنة.
- ضمان توفير جودة وتغطية ملائمة من خدمات البنية التحتية الأساسية.
- تخصيص مساحة كافية ومناسبة من الأراضي للخدمات العامة.
- حماية البيئة والمصادر الطبيعية والمشهد الطبيعي والموروث الثقافي.
- اهتمام أكبر بقدرة الهيئات المحلية على التمويل والإدارة واشتراطا إعداد المخططات الهيكلية بالاستناد إلى إطار "التخطيط الاستراتيجي التنموي والاستثماري" والذي تم تبنيه مؤخرا من قبل وزارة الحكم المحلي، كمدخل للخطط على المستوى الوطني الاقليمي.(وزارة الحكم المحلي،2010)

كما تم توضيح مشكلة عدم وجود أنظمة وقوانين حديثة، والضعف في التنسيق بين القطاعات والذي يؤدي إلى ازدواجية الجهود وإهدار الموارد والارتباك في العمل. علما أن الضعف المؤسسي يعيق تطوير استراتيجيات شاملة وسياسات وخطط وطنية للتنمية المستدامة في المستقبل . هذا بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية فضلا عن الأنظمة والقوانين الموروثة والتي لا تواجه الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني. (Shaheen, 2013)

تحليل القوانين والسياسات والخطط:

للوصول الى دور التخطيط العمراني في حماية المواقع الاثرية قامت الباحثة بدراسة وتحليل قرارات مجلس الوزراء المعلنة وهي من عام 2010 وحتى بداية عام 2017 حيث تم دراسة وتحليل القرارات

التي لها علاقة بالسياحة والسياحة الاثرية. بالاضافة الى دراسة وتحليل مجموعة من القوانين التي تعنى بالتخطيط العمراني لمعرفة دورها في حماية المواقع الاثرية.هذا بالاضافة الى الاطلاع والدراسة للخطط الوطنية والاستراتيجية والمخططات الهيكلية و تحليل فعاليتها في حماية المواقع الاثرية.

1.4 تحليل القوانين :

من خلال تحليل القوانين التي لها علاقة بالتخطيط العمراني لدراسة علاقتها وتأثيرها على السياحة الاثرية والمواقع الاثرية التي تتمثل بنظام وقانون الابنية والذي يحدد الشروط التنظيمية للبناء اضافة الى الانظمة التي تحدد مهام المجالس المحلية وقانون استملاك الاراضي وقانون الاثار:

1.1.1.4 نظام الابنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم 5 لعام 2011

ان نظام الابنية والترخيص المستخدم وهو مستخدم منذ عام 1996 م وتم تعديله حديثا وذلك عام 2011 وهو نظام يحدد الية ترخيص المباني والشروط التنظيمية المطلوب توفرها وارتفاع الطوابق وارتدادات المباني وعروض الشوارع وغيرها. وبما ان ترخيص المباني والانشاءات المجاورة للمواقع الاثرية قد تؤثر على هذه المواقع من حيث بعدها عن الموقع الاثري او ارتفاعاتها المسموحة بجوارها او غيرها من شروط تبين انه لا يوجد اية مادة في النظام لها علاقة بالآثار او تحديد شروط خاصة للتراخيص في الاراضي المحيطة بالمواقع الاثرية.

علما ان هناك العديد من المواد في النظام تنظم مواقع الانشاءات والمسافة بينها وارتفاعاتها والمسافة بين بعض الحرف المتشابهة عن بعضها الا انه لم يتم ربط احد من شروط الترخيص والبناء بقربها او بعدها عن الموقع الاثري ولم يتم تقييد أي ترخيص من حيث ارتداداته او ارتفاعه لقربه مثلا من موقع اثري مهم

والشرط الوحيد الذي يتم بالنسبة لترخيص الابنية ضمن اجراءات العمل في الهيئات المحلية هو احضار موافقة الاثار على الموقع قبل اتمام عملية الترخيص للتأكيد على ان القطعة التي سيتم البناء عليها ليست اثرية ولا يوجد فيها اثار دون وضع أي قانون او شرط للترخيص لأي بناء مهما كانت طبيعة استخدامه او ارتفاعه حتى وان كان قريب جدا للموقع الاثري

ترى الباحثة هنا ان النظام لا يراعي القيمة التاريخية للمواقع ولا يحتوي على اية شروط للبناء حول المواقع الاثرية. بالرغم من ان هذا النظام تم تعديله منذ فترة قصيرة الا انه لم يراعي خصوصية المواقع الاثرية ولم يتم اضافة أي بند لضمان الحفاظ عليها وعلى محيطها علما ان تعديل هذا النظام كان بالتعاون بين وزارة الحكم المحلي والوزارات الاخرى والتي منها وزارة السياحة والاثار والهيئات المحلية. ان مثل هذا النظام من المفروض ان ينظم عملية الترخيص في المناطق الاثرية وحولها بحيث يتم تحديد الارتدادات والارتفاعات والاستخدام الذي يضمن الحفاظ على هذه المواقع وعلى خصوصيتها

2.1.1.4 قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية

وهو قانون يوضح مهام وصلاحيات وواجبات المجلس المحلي. ومن خلال المادة 51 في النظام نجد ان النقطة 27 في المادة التي توضح مهام المجلس المحلي شملت جميع نواحي المدينة من خدمات ومباني وحرف ونظافة وتجميل ومقابر حتى الاهتمام بمراقبة الفنادق وتنظيمها وغيرها الا انه لم يتم التطرق الى الاهتمام بالآثار او المواقع الاثرية ولم يتم الاشارة لهذا الموضوع ولم يتم تحميل الهيئات المحلية اية مسؤولية مباشرة وواضحة بخصوص الحفاظ على المواقع الاثرية وحمايتها وتطويرها.

علما ان المادة 22 في القانون والتي تحدد الايرادات للهيئة المحلية في النقطة أ" من الضرائب والرسوم والأموال المفروضة بمقتضى احكام القانون او أي نظام صادر بالاستناد اليه او أي قانون او نظام اخر نص فيه على استيفاء ضرائب او رسوم او مخالفات للهيئات المحلية." وهي تفتح المجال لاستيفاء ضرائب مثلا من السياحة الاثرية اذا ذكر ذلك في قانون الاثار

بالرجوع الى هذا القانون يرى الباحث عدم تحميل الهيئات المحلية اية مسؤولية بخصوص الحفاظ على المواقع الاثرية او حمايتها او تطويرها. ان عدم اعطاء مسؤولية واضحة في القانون للهيئات المحلية بهذا الخصوص يساهم في ضعف حماية هذه المواقع الاثرية ووضع كامل المسؤولية على عاتق وزارة السياحة والاثار مع العلم ان امكانيات البلدية من توفر الطواقم والاليات قد تساهم في بعض اعمال الحماية كإنشاء الاسوار او سياج للحماية كما ان تراخيص المباني تصدر من خلال الهيئات المحلية والتي من شانها ان تساهم في وضع بعض الاليات ضمن التراخيص لحماية هذه المواقع . ان حماية المواقع الاثرية هي مهمة

قومية ووطنية وحمايتها مسؤولية كل مؤسسة حكومية او خاصة وواجب الافراد قبل الجماعات ووجود قانون يوضح هذه المهام والمسؤوليات تساهم بشكل كبير على تطبيق ومتابعة ذلك.

3.1.1.4 **قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (79) لسنة 1966**

وهو قانون يوضح اليات الترخيص والافراز وبيع فضلات الاراضي واجراءات مصادقة المخطط الهيكلي والاخطارات كما يوضح واجبات الوزير حيث ان المادة رقم 4 في القانون توضح واجبات الوزير فمن خلال النقطة (ب) ترى ان من واجبات الوزير ان يكون استعمال تنظيم جميع الاراضي منسجما مع مخطط التنظيم الاقتصادي والحكومي.

و المادة 19 والتي تتحدث عن تنظيم مخططات التنظيم الهيكلية فالنقطة (م) تذكر انه يجب المحافظة على المواقع والكهوف والابنية والموجودات والبقايا مما له قيمة تاريخية او اثرية او معمارية

والفصل الخامس من هذا النظام والذي يتحدث عن المحافظة على الاشجار والحدائق والمتنزهات والاراضي الحرجية وتتحدث هذه المادة حول الحفاظ على الاشجار وعدم قطعها وعن ضرورة اعادة غرس أي جزء من منطقة حرجية قطعت اشجارها بترخيص

علما انه لم يتم ايجاد اية مادة تتحدث في القانون عن اليات للحفاظ على المواقع الاثرية

ويناقش الباحث انه قد يتم الرد على هذا انه يوجد قانون للآثار منفصل ممكن ان يحمي هذه المواقع ولكن لا يوجد قانون لحماية الزراعة والاشجار والحرجيات في وزارة الزراعة ورغم ذلك تم تناول هذا الموضوع بفصل خاص في هذا القانون

الفصل الثامن من هذا النظام يتحدث عن استملاك الاراضي حيث ان المادة 56 من النظام تمنح الحق لمجلس التنظيم الاعلى ان يتقدم بطلب لاستملاك اية ارض استملاكا اجباريا وذلك للمنفعة العامة اضافة الى ان المادة 57 تسمح باستبدال قطعة الارض التي بحاجة الى استملاكها بحيث يتم تعويض المالك بارض اخرى بدل الدفع نقدا

من خلال ما سبق يرى الباحث ان هناك بنود في القانون تعطي حلولا جيدة لإنهاء مشاكل قيام بعض المواقع الاثرية على ملكيات خاصة وذلك بهدف حماية هذه المواقع والحفاظ عليها وتطويرها سواء كان ذلك بالاستملاك او بالتبديل الا ان هذا القانون ايضا قديم جدا وبحاجة الى مراجعة وتجديد كما انه لم يتم الاهتمام من خلاله بالمواقع الاثرية.

4.1.1.4 **قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953**

وهو قانون الاستملاك يوضح الية وخطوات وشروط الاستملاك ولم يتم الاشارة الى الاستملاك بهدف الحفاظ على الاثار والمواقع الاثرية علما انه تم الاشارة الى اسباب اخرى للاستملاك الا انه لا يوجد ما يمنع ذلك ابدا

وراي الباحث هنا ان قانون الاستملاك هو طريقة قانونية تساهم في ايجاد الحلول للحفاظ على المواقع الاثرية الا انه يتم في العادة تطبيق قانون الاستملاك لا نشاء المباني العسكرية ومباني الخدمات ولا يتم في العادة تطبيق هذا القانون لاستملاك اراضي عليها مواقع اثرية

وهذا ما تم في مدينة اريحا كمثال فقدتم استملاك مساحات كبيرة جدا من الاراضي لا نشاء مبنى جامعة الاستقلال والمباني التابعة لها من المسجد والمسرح وغيره اضافة الى الاستملاك لبناء خزانات مياه بالاضافة الى الاستملاك لأسباب اخرى الا انه لم يتم الاستملاك من اجل حماية موقع اثري او لتأهيله وتطويره بالرغم من وجود مواقع اثرية مهمة جدا في المدينة تقع في اراضي ذات ملكية خاصة وتتعرض كل يوم الى التخريب والسرقة والاهمال.

5.1.1.4 **قانون الاثار رقم (51) لسنة 1966**

وهو قانون خاص بحماية الاثار وهو قانون اردني لحماية الاثار ويتم فيه تعريف الاثار وتحديد ملكية الاثار وادارتها. وقد تم في هذا القانون التوضيح ان مالك الموقع الاثري لا يملك التصرف بالآثار ففي المادة (7) نقطة (ب) تذكر ان ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق التصرف بالآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التنقيب عن الآثار إلا إذا حصل على تصريح بذلك.

كما توضح المادة 10 من القانون بند (ب)انه لا يجوز ان يجري عمليات حفر أو ينشئ بناء أو يغرس أشجاراً أو يفتح مقالع أو يقوم بعمليات ري أو إحراق كلس أو نحوها من الأعمال في الأبنية والمواقع الأثرية أو بجوارها أو يضع فيها أتربة أو قاذورات أو يجعل منها مقبرة، أو يقيم أبنية أو جدراناً تتجاوز على أثر أو تلاصقه.

وفي المادة (11) توضح انه ممكن أن يتفق مع صاحب ذلك البناء أو الموقع على حفظه وتفقده وصيانته ويجوز أن يخصص له مبلغاً للقيام بأية عمليات ترميم وصيانة يراها ضرورية.

او أن يتم استملاك الموقع وفاقاً لأحكام قانون استملاك الأراضي عند تعذر البيع أو الإيجار، بعد دفع تعويض عادل

ترى الباحثة ان قانون الاثار فيه العديد من البنود التي تساهم في الحفاظ على المواقع الاثرية.بالرغم من ذلك لم يتم تطبيق ذلك او اضافته في القوانين الاخرى فنجد مثلا ان قانون الاثار يضع شروط على المباني القريبة من الموقع الاثري وكذلك بالنسبة للجدران المجاورة بحيث لا تتعدى الارتفاع الذي يؤثر على الموقع الاثري الا ان نظام الابنية والترخيص والذي بناء عليه تصدر رخص البناء للإنشاءات لا يتطرق ابدا لذلك أي ان هذه التوصيات والشروط موجودة على الورق فقط كما انه لم يتم توضيح الية التعامل مع مالك الموقع الاثري والقوانين التي تلزمه للتعاون حيث يرى الباحث ان قانون الاثار ينقصه اليات التطبيق.

ملخص تحليل القوانين

من خلال مراجعة القوانين والانظمة السابقة ترى الباحثة انها

– قوانين قديمة جدا وبحاجة الى تجديد وتطوير حيث انها لا تراعي التطور العمراني والتكنولوجي وغيرها من التغيرات وهي بحاجة الى مراجعة القوانين التي تؤثر على المواقع الاثرية جميعها بحيث تتوافق معا وتساهم مجتمعة في الحفاظ على السياحة الاثرية والمواقع الاثرية والعمل على تطويرها.

– معظم القوانين المتبعة لا تراعي القيمة الفيزيائية للمواقع الاثرية ويتم الاهتمام في قطاعات اخرى غير الاثار ونصيب المواقع الاثرية فيها قليل جدا

– ان بعض القوانين السالفة الذكر تحدد بنود معينة جزء منها للحفاظ على المواقع الاثرية الا انها تفتقر الى الاجراءات واليات التطبيق.

2.4 تحليل الخطط والسياسات

ممكن ان يتم الاطلاع على السياسات العامة للدولة عن طريق الاطلاع على قرارات مجلس الوزراء حيث انها توضح الاهتمامات والمشاريع والفعاليات العامة، هذا بالاضافة الى خطط التنمية والخطط الاستراتيجية والتي تختصر لنا رؤية المدينة والقطاعات الفاعلة والمشاريع المقترحة هذا بالاضافة الى المخططات الهيكلية والتي تعطي التوجه العام والتفصيلات لاستخدامات الاراضي وغيره. وهنا سيتم الاطلاع على ما تم الحصول عليه من جميع هذه المواضيع وتحليلها.

1.2.4 من خلال الاطلاع والمراجعة لقرارات مجلس الوزراء في الفترة 2010–2017 وهي الفترة المعلن عنها كقرارات منشورة.

وجد اكثر من 16 قرار تخصيص اراضي حكومية وذلك لعدة استخدامات منها للدفاع المدني ولمدارس ولعمل خزان مياه وغيره بالاضافة الى قرارات استملاك، وقرار تخصيص مبالغ من المال لدعم مشاريع الا انه لم يتم ايجاد طوال هذه الفترة أي قرار لدعم مشاريع للسياحة الاثرية او أي دعم لمشارع حفاظ كما انه لم يتم ايجاد طوال هذه الفترة أي قرار لاستملاك اراضي مواقع اثرية ولا حتى تخصيص اية ارض حكومية في المدينة لدعم السياحة الاثرية

اضافة الى انه لم يتم اصدار أي قرار بخصوص أي شيء يتعلق بالسياحة الاثرية سواء مشاريع مقترحة للتطوير او اقتراحات او اية دراسات حتى ان ذلك غير موجود طوال هذه الفترة سواء لمحافظة اريحا او لغيرها من المحافظات والقرارات الوحيدة التي صدرت طوال هذه الفترة لها علاقة بالسياحة والاثار هي قرار لترقية موظفين في السياحة والاثار وقرار بتشكيل لجنة لمتابعة مشروع اريحا عشرة الاف عام وقرار للمصادقة على اتفاقيات موقعة مع وزارة السياحة والاثار وهي

اتفاقية مع اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث الثقافي ومذكرة تفاهم مع ايطاليا لتعزيز التعاون المشترك في مجال الاثار وادارة التراث الثقافي ومذكرة تفاهم مع وزارة السياحة الفنزويلية بخصوص دعم وتبادل

المعلومات في مجال التسويق والترويج ومشروع تنمية السياحة المستدامة في فلسطين بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

وكنتيجة لمراجعة قرارات مجلس الوزراء لفترة تزيد عن ستة سنوات ترى الباحثة ان هناك تقصير في جانب السياحة الاثرية والتاريخية من حيث الحماية او التطوير او الترويج وذلك على مستوى فلسطين بشكل عام وعلى مستوى مدينة اريحا بشكل خاص. وبناء على نتيجة المراجعة التي تمت لقرارات مجلس الوزراء على مدار اكثر من ستة سنوات نرى التقصير الكبير من وزارة السياحة حيث لا يوجد أي طلب او قرار بالقبول او الرفض بخصوص طلب استملاك او طلب دعم مادي لتأهيل موقع او اي قرار بخصوص تأهيل موقع اثري. كما ان هذه النتيجة تظهر ضعف الاهتمام بقطاع يعتبر من اهم القطاعات في فلسطين ان لم يكن الاهم لما لهذه الارض (مدينة اريحا) من اهمية تاريخية ودينية حيث ان التاريخ يتغنى بما فيها من قصص وحضارات واثار تعود الى بدايات نشوء التجمعات السكانية.

2.2.4 ومن خلال مراجعة **اجندة السياسة الوطنية للأعوام 2017-2022**

لا يوجد اشارة واضحة عن الخطة المقترحة لتطوير السياحة والسياحة الاثرية، فقط كان من ضمن النقاط المقترحة هو زيادة مصادر الايرادات المحلية وجمعها واعادة بناء القطاعات الانتاجية مع التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة. الا ان هذه الاجندة توضح منهج جديد متكامل في التخطيط يقوم على مبدأين يعزز كل منهما الاخر (التخطيط للنتائج والتركيز على التنفيذ)ويعني التخطيط للنتائج تحديد النواتج والنتائج الملموسة التي تدعم السياسات الوطنية ويمكن تقديمها في إطار التمويل المتاح بدلا من وضع أهداف أداء طموحة لا يمكن تحقيقها. والتركيز على التنفيذ يعني إنشاء نظام لرصد الأداء يكفل تسليم الأصناف المخططة في الوقت المحدد، ولا يثقل كاهل الوزارات

يجب اتباع هذه الاجندة في السياسات لكامل النواحي ولكامل القطاعات، فان وضع الخطط المنطقية للسياحة الاثرية ومن ثم متابعة تنفيذها يعتبر هو الخطوة الصحيحة للحماية والتطوير. نرى ان الالية للسياسة الوطنية هي الطريقة الصحيحة والتي يجب ان تستند عليها السياسات على مستوى المحافظات والمدن.

3.2.4 اما بالنسبة **لاستراتيجية السياحة والاثار 2017–2022**

ومن خلال الرؤية المستقبلية للسياحة والاثار وهي " قطاع سياحي متطور وقادر على المنافسة ويساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي محمية ومصانة ومدارة بشكل فعال ويظهر هنا الاهتمام بالمواقع الاثرية من حيث الحماية والتطوير

كما ان الهدف الثالث في الاهداف الاستراتيجية هو تطوير مواقع تراث محمية ومصانة بشكل فعال.

وهذه هي السياسات الهادفة الى تطوير مواقع تراث محمية ومصانة بشكل فعال

1. خلق نظام حماية فعال لمواقع التراث الثقافي.
2. ترميم وإدارة مواقع التراث الثقافي بشكل فعال.
3. تطوير وتفعيل قطاع التراث الثقافي.

وقد تم خلال الخطة تحديد مجموعة من المشاريع التي لها علاقة بحماية وتطوير المواقع الاثرية منها :تغطية فسيفساء قصر هشام، صيانة 70 مواقع واماكن، ادراج 6 مواقع على لائحة التراث العالمي، ترميم وتطوير موقع سبسطية اضافة الى اقرار قانون الاثار والتراث الثقافي والانظمة التابعة له.

وعند الحديث بشكل خاص عن اريحا فنجد ان لها نصيب في هذه الاستراتيجية حيث تم البدء بالعمل على ادراج مدينة اريحا على قائمة التراث العالمي، ومشروع تغطية فسيفساء قصر هشام وتعتبر هذه الخطوة هي الاهم في تاريخ المدينة الاثرية

4.2.4 تقييم خطة التنمية الوطنية 2014–2016

من خلال الاطلاع على النفقات التطويرية والتشغيلية لقطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل ترى ان مجموع النفقات التشغيلية للسياحة للأعوام 2014–2016 فقط 15.7 ملون دولار والنفقات التطويرية لنفس الفترة هي 12 مليون دولار علما ان هذه القيمة هي فقط تساوي 4% من نسبة النفقات من القطاع الاقتصادي بينما نفقات قطاع الزراعة 36.4% وتكنولوجيا المعلومات 12.8%

ومن خلال الخطة والحديث عن قطاع السياحة فانه تم الإشارة الى ان النسبة المخصصة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى قليلة وستكون مخصصة لترميم المواقع السياحية والاثرية وتأهيلها

ومن النقاط التي تلفت النظر لها خلال الخطة انه ذكر فيها ان اعداد المواقع الاثرية المفتوحة للزيارة عام 2013 9 مواقع الاستهداف لعام 2014 11موقع ولعام 2015 12 موقع ولعام 2016 13 موقع .

7.2.4 دليل التخطيط الفيزيائي

اعتبر الدليل الفيزيائي حماية البيئة والمصادر الطبيعية والمشهد الطبيعي والموروث الثقافي من القضايا والتحديات الجوهرية.

كما يحدد الدليل الفيزيائي مهام المؤسسات والتي من ضمنها مسؤولية وزارة السياحة والاثار في المشاركة في اعداد المخطط الهيكلي والتي تتحدد في توفر المعلومات التالية: . المشاريع السياحية التي تم التخطيط لها و معلومات حول المواقع التاريخية والتراثية. دارسات ومشاريع منجزة ومقترحة. أنظمة وقوانين لحماية وتهيئة المناطق التاريخية والأثرية.

وقد تم خلال هذا الدليل تحديد الخطوات لتقييم الموروث الثقافي والتي من ضمنها المواقع الاثرية والتاريخية بحيث يتم الحصول على مخرجات عبارة عن خريطة للبيئة والموروث الثقافي وموجز وصفي للمشاكل الرئيسية والامكانات والاهداف للتطوير في المستقبل وذلك بالاعتماد على مصادر معلومات من التخطيط التنموي الاستراتيجي للبلديات وخطط اقليمية ووزارة السياحة وسجل مركز رواق ولجان الاعمار وزيارات ميدانية

وقد تم الحديث عن المشاكل التي تواجه الموروث الثقافي من خراب ومخاطر تحدق بالمعالم التاريخية.

وبالتالي تحدد الانعكاسات المكانية كخطوة نهائية في التحليل وتحديد انواع المناطق كمدخل لخطوات التخطيط اللاحقة ويتم تحديد الموروث الثقافي بثلاث مناطق وهي المناطق التي يجب ومظاهر بيئية خاصة

ان الدليل الفيزيائي اهتم بالموروث الثقافي والمواقع الاثرية بنسبة معينة.

ملخص تحليل السياسات

وترى الباحثة من خلال الخطط والسياسات السابقة ان الخطط الجديدة التي يتم اعدادها للسنوات القادمة اهتمت بالموروث الثقافي واعتبرته من اولوياتها ويظهر ذلك في التطلع الى زيادة عدد المواقع الاثرية المفتوحة وتأهيل المواقع الاثرية واعتبارها جزء من التنمية الاقتصادية ولكن ذلك غير كافي حيث انه في معظم الاحيان تكون هذه الخطط على الورق ولا يتم ترجمتها على ارض الواقع، الا انه قد يكون هناك خطوات ايجابية متوقعة وذلك ان السياسة الوطنية الجديدة وحسب الاجندة الاخيرة لها اعتمدت على مبدأين 1 –التخطيط للنتائج و2–التركيز على التنفيذ حيث انه ان تم اعتماد هذه الالية في جميع الخطط فإنها قد تكون الطريق الاولى للارتقاء الى المستوى المطلوب في التقدم بعمليات التخطيط. الا انه لا يزال هناك بعض العوائق الاخرى والتي تتمثل في الاعتماد على التمويل الخارجي والتي يجب ان يتم ايجاد حلول لها. كما انه مطلوب العمل على ان يتم العمل على الموارد التاريخية والاثرية اضافة الى انها تحكي قصص وتاريخ العصور الماضية وتمثل الهوية الفلسطينية واعتبارها مورد اقتصادي ممكن الاستفادة منه مع التأكيد على اهمية الحفاظ عليها طبعا.

3.4 تحليل المخططات ولاستكمال اثر التخطيط العمراني على المواقع الاثرية تم دراسة المخطط الوطني المكاني على المستوى الوطني بالاضافة الى دراسة المخططات الهيكلية لمنطقة الدراسة والخارطة السياحية وسيتم هنا التوضيح بالخرائط

1.3.4 المخطط الوطني المكاني

بادرت الحكومة إلى إعداد المخطط الوطني المكاني الأول ليشكل أساسا للتنمية المستدامة والمدروسة وبمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة من القطاع العام والخاص والأهلي.ومن خلال دراسة مراجعة هذا المخطط وجدت الباحثة انه في المخطط الوطني المكاني في البند رقم 9 من هذه الاحكام بتحديد المواقع الاثرية على مخطط الحماية على شكل نقاط وتخضع اجراءات الترخيص في الاراضي التي تقع فيها الى قانون الاثار بحيث يمنع ازالة او تغيير على المواقع الاثرية ويمنع اية تعديلات على المواقع الاثرية المحيطة وكذلك تخضع جميع الاعمال الانشائية لموافقة الاثار

ترى الباحثة ان جميع النقاط والاحكام السابقة تعتبر حماية للمواقع الاثرية ولكن اذا تم متابعة تنفيذ هذه الاحكام وتطبيقها بحيث لا تكون على الورق فقط

كما ان حماية المنطقة التي عليها الموقع الاثري لا يكفي لحماية المواقع الاثرية حيث اننا بحاجة الى حماية المنطقة المحيطة للموقع الاثري ووضع القوانين والشروط التنظيمية الخاصة لاستخدامها.

واذا تم الاطلاع على جزئية اريحا في المخطط الوطني المكاني نلاحظ ان عدد المواقع الاثرية ومواقعها غير دقيقة وغير صحيحة في بعض الاحيان حيث انها لا تنطبق مع المواقع الاثرية في المخططات التي تم تحديدها من السياحة والاثار مما ينتج لدينا معلومات غير صحيحة في مخطط الحماية الوطني المكاني و نماذج على ذلك ترى موقع تل العريس الاثري محدد في موقع غير صحيح بالاضافة الى ان شجرة زكا لم يتم اعطائها موقع اثري في المخطط المكاني علما انها محددة موقع اثري في مخططات الاثار والمخطط الهيكلي

الفصل الخامس

تحليل وتقييم واقع السياحة التراثية في فلسطين واليات تطويرها

تمهيد :

يتكون هذا الفصل من تحليل لإجابات الفاعلين في التخطيط العمراني على اسئلة تم توجيهها لهم ضمن مقابلات مع الباحثة ، من مخططين واصحاب قرار ومالكين اراضي عليها مواقع اثرية بالاضافة الى اثريين . ومن خلال هذه الاجابات وتحليلها ومقارنتها معا وذلك لتقييم واقع السياحة التراثية والبحث عن اليات تطويرها . حيث انه من خلال هذا الفصل يتم اتخاذ اراء الفاعلين في عملية التخطيط لربطها مع النتائج في الفصول الاخرى للوصول الى الهدف المنشود من هذه الدراسة .

تقييم الواقع الحالي للسياحة التراثية من حيث المشاكل والتحديات ومقترحات الحماية والتطوير ودور التخطيط العمراني بحسب وجهات النظر المختلفة :

1.5 توجهات المخططين العمرانيين نحو حماية المواقع الاثرية :

في ضوء نظريات وأدبيات التخطيط الحضري والعمراني، فإن عملية التخطيط العمراني وبناء مؤسسات التخطيط في ظل استقرار سياسي وإداري تمكن الدولة من وضع رؤى وتصورات مستقبلية للحيز المكاني، بالتوازي مع تكوين مؤسسات وأجهزة إدارية لإدارة عملية التخطيط باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف والغايات المنشودة(عبد الحميد، 2005).

1.1.5 دور التخطيط العمراني من وجهة نظر المخططين

من خلال الاستفسار من المخططين حول رأيهم في دور جهاز التخطيط العمراني الفلسطيني بشكل عام في حماية وتطوير المواقع الأثرية وتنوعت الاجابات حيث ان هناك تنوع في المخططين الذي تم مقابلتهم او استقبال اجاباتهم حيث تم الحديث من قبل مخططين اكاديميين عن ان دور التخطيط العمراني محدود وربما غائب في حماية المواقع الاثرية واضاف ان هذا الدور فاعل في المدن الرئيسية حيث ان دوره مرهون بقدرات الهيئات المحلية وامتلاكها السياسات واليات تنفيذ الاحكام. كما اشار غيره من المخططين على اهمية القوانين والانظمة التي تعنى بالحفاظ على المواقع الاثرية وعن اهمية اضافة قوانين لتفعيل الحفاظ . واشار بعضهم لضرورة تحديد المواقع الاثرية وتصنيفها من حيث الاهمية كما اضاف بعض المخططين من خارج البلاد وممن عمل كمخطط في بعض المدن الفلسطينية ان النظام الذي يقوم عليه التخطيط العمراني الفلسطيني كالدليل الفيزيائي الذي يضع الخطوات ومراحل عملية التخطيط يذكر بشكل هامشي كيفية التعامل مع التراث الاثري للبلاد . واشار الغير ان للتخطيط العمراني دور في حماية المواقع الاثرية من خلال المخططات الهيكلية وكان هذا راي التخطيط في وزارة الحكم المحلي علما ان راي المخططين في القطاع الخاص انه تم توفير الادوات الخاصة بتوفير الحماية بالرغم من عدم تفعيلها في بعض الاماكن مع غياب المعايير اللازمة. واشار احد المخططين ان حماية المواقع الاثرية تتطلب الالتزام بما ورد في المخطط المكاني وحماية الموارد الطبيعية وما تحدده السياحة والاثار.

ويرى الباحث هنا انه لا يوجد تقاطعات واضحة بين راي المخططين ولكنها تكمل بعضها فالتخطيط العمراني الفاعل هو من اهم الطرق التي تساهم في حماية المواقع الاثرية وذلك بتحديدها على المخطط الهيكلي و تنفيذ القوانين والانظمة الفاعلة والتي تحافظ على المواقع الاثرية وتحميها وتتوفر الانظمة والمناهج الخاصة

بالتخطيط العمراني كدليل التخطيط الفيزيائي الا انها لا تراعي حماية المواقع الاثرية بالشكل المطلوب اضافة الى ضرورة وجود المعايير اللازمة للحماية ومن ثم تحديد القوانين والانظمة التي تضمن تطبيقها وذلك عن طريق التعاون بين المؤسسات والهيئات المحلية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

2.1.5 دور السياسات في حماية وتطوير المواقع الاثرية

وعند سؤال المخططين بخصوص سياسات التخطيط العمراني في فلسطين ان كانت تراعي حماية وتطوير المواقع الاثرية سواء كانت في ممتلكات خاصة او عامة. حسب راي المخططين كان الرد بان سياسات التخطيط تراعي الى حد ما حماية وتطوير المواقع الاثرية ولكن المشكلة في التطبيق وذلك بسبب غياب اليات التطبيق بالاضافة الى غياب القوانين والتشريعات الفلسطينية. كما اكد احد المخططين على اهمية دور سياسات التخطيط العمراني الفلسطينية. واشار البعض الى مشكلة عدم تصنيف المواقع الاثرية وذلك انه لا يوجد تصنيف للمواقع سواء حسب الاهمية التاريخية او الدينية او الاهمية الاثرية فقط يحدد الموقع بانه موقع اثري، كما اشار احد المخططين في القطاع الخاص ان السياسات تحمي وتحدد الموقع الاثري فقط دون الاهتمام بما يحيطه من مناظر او منطقة عازلة لحمايته واشار البعض ان اجراءات الاستملاك واضحة في حال ان الموقع موجود على ملكية خاصة لكن المشكلة في التطبيق.

نرى هنا بعض التوافق في اجابات المخططين مع التنوع في الاجابات ولكن نستنتج من الاجابات ان السياسات الفلسطينية تساهم الى حد ما في حماية المواقع الاثرية وذلك بوجود قوانين وانظمة تمنع المساس بهذه المواقع وتحدد الاجراءات لذلك ولكن المشكلة الموجودة هنا هي اليات التطبيق وضعف القوانين التي بحاجة الى تطوير اضافة الى مشكلة عدم وجود التصنيف لهذه المواقع لتسهيل حمايتها. إن عدم وجود تصنيف للمواقع الاثرية تزيد من العبء على عاتق الدولة حيث يتم تصنيف أي موقع اثري دون الاهتمام الى

اهميته التاريخية او ما يحويه الموقع من اثار والذي بدورة يزيد مساحة الاراضي المصنفة اثري مما يؤدي الى حرمان العديد من الاشخاص من الاستفادة من ملكياتهم من الاراضي ومن جهة اخرى تزيد مساحة الاراضي الاراضي التي يطلب من الدولة استملاكها في كثير من الاحيان للحفاظ على هذه المواقع.

كما وترى الباحثة اضافة لما سبق ان اليات التعاون بين المؤسسات وتوزيع المسؤوليات والمهام قد تكون من اهم النقاط التي تساهم في تنظيم عملية الحماية حيث ان تحميل مسؤولية الحماية للسياحة والاثار وحدها يثقل كاهلها هذا بالاضافة الى عدم وجود الاليات والادوات والمواد والقدرات المادية والبشرية المطلوبة، ومن المهم ان يتم توزيع المسؤوليات وتحديدها واضافتها الى السياسات بشكل واضح.

3.1.5 دور قوانين التنظيم الفلسطينية من وجهة نظر المخططين

وبخصوص قوانين التنظيم الفلسطينية وهل تراعي تطوير وحماية المواقع الاثرية تم الاشارة الى انه بشكل عام هذه القوانين تراعي حماية وتطوير المواقع الأثرية في أراضي الممتلكات العامة أكثر من الخاصة. كذلك معظم قوانين التنظيم بحاجة إلى تطوير وتحديث بما يخص حماية وتطوير المواقع الأثرية . كما اكد مخطط اخر على اهمية وضع قوانين لحماية المواقع الاثرية مع ضبط عملية الاستخدام لهذه الاراضي والاراضي المحيطة ويرى بعض المخططين ان الإشارة الى المواقع الاثرية وتحديدها قد يتسبب في توجيه الانظار اليها والتعدي عليها للحصول على المكاسب المادية اضافة الى ملاحظات بعض المخططين والتي تشير الى عدم مراعاة قانون التنظيم والبناء للمواقع الاثرية وانما يقتصر الامر على ما يرد في المخططات الهيكلية من احكام خاصة. نرى هنا الاجماع على اهمية وجود القوانين لحماية المواقع الاثرية والاجماع على عدم توفرها بالشكل الكافي وانا مع رأي المخططين فإننا بحاجة الى قوانين جديدة او معدلة تحمي المواقع الاثرية.

تعتبر القوانين هي نقطة البداية لحماية المواقع الاثرية والتي تم الاجماع بانها موجودة ولكنها غير كافية وبحاجة الى تجديد وتعديل وتطوير لتتناسب مع متطلبات الحماية

4.1.5 دور المخططات الهيكلية من وجهة نظر المخططين في حماية وتطوير المواقع الاثرية

وحول المخططات الهيكلية ودورها في حماية وتطوير المواقع الاثرية. اشار المخططين انه بشكل عام المخططات الهيكلية تراعي حماية وتطوير المواقع الاثرية في أراضي الممتلكات العامة وبشكل أقل في الممتلكات الخاصة من خلال تحديد البلدات القديمة وإخضاع عملية التطوير والحماية فيها لأحكام خاصة تختلف عن باقي المناطق، كما اكدوا على ان هذه المخططات لم ترقى إلى المستوى المطلوب فيما يخص المواقع الأثرية ويعود ذلك الى قلة الوعي والاهتمام بالمواقع الأثرية وحمايتها وتطويرها من قبل الهيئات المحلية وكذلك السكان أو المالكين بالاضافة الى غياب آليات التنفيذ والمتابعة من قبل الجهات ذات العلاقة (الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي، وزارة السياحة والآثار. الا ان احد المخططين اشار الى ان المخطط الهيكلي الذي يتم اعداده بالعادة في الهيئات المحلية الفلسطينية فقط يحدد المواقع الاثرية دون اعداد مخطط يراعي حماية محيط هذه المواقع او ان يوفر المخطط الخطة المستقبلية لتطوير اضافة الى نقطة مهمة تم الإشارة لها سابقا وهي عدم وجود تحديد للمواقع الاثرية فترى ان جميع المواقع الاثرية لها نفس التصنيف على المخطط الهيكلي وهو تصنيف اثار دون تمييز او تحديد للأهمية التاريخية لهذه المواقع.

اجمع المخططين بان المخططات الهيكلية تراعي المواقع الاثرية الى حد ما ولكنها حسب راي د.علي عبد الحميد تعاني من صعوبة التنفيذ وذلك لقلة الوعي بالمواقع الاثرية واهميتها، بالاضافة الى ضعف وغياب اليات التنفيذ والمتابعة من قبل الجهات المسؤولة واضاف المخطط الذي عمل على مخطط اريحا الهيكلي وهو مخطط ايطالي انه لم يكن يعلم ولم يجد القيود التي يجب العمل عليها في التعامل مع المواقع الاثرية او

المناطق المحيطة وانه تم الاجتهاد في تحديد هذه القيود لمحاولة حماية المواقع الاثرية عن طريق تنظيم استخدام الاراضي للمناطق الاثرية والمحيطة وقد اجمع مخططين وزارة الحكم المحلي ان المخططات الهيكلية هي من اهم الوسائل لحماية المواقع الاثرية وذلك بالتنسيق مع وزارة السياحة والاثار لوضع القيود الخاصة بها وبالمنطقة المحيطة .

يتوافق الباحث بالراي بان المخططات الهيكلية تراعي الى حد ما المواقع الاثرية الا انها بحاجة الى تفاصيل اضافية كتصنيف هذه المواقع و تحديد اهمية هذه المواقع وبالتالي يتم دراسة المواقع المحيطة بها في المخططات كل حسب اهميته وما يحتاج من خصوصية او تحديد استخدام معين مجاور له قد يوثر سلبا او ايجابا على الموقع كما ان تحديد الموقع الاثري على المخطط وتحديد منطقة حماية حوله قد لا يكون ذلك هو الجزء الوحيد الذي يساهم به المخطط الهيكلي فدراسة المسارات المؤدية لهذه المواقع مع امكانية ربط عدة مواقع اثرية في المنطقة معا بمسارات سياحية قد يكون من النقاط التي ممكن الحصول عليها من خلال المخططات الهيكلية والتي تساهم بطريقة غير مباشرة على ازدهار السياحة في المنطقة لوجود التخطيط السليم وذلك يتعارض مع راي احد المخططين الذي اشار الى ان المخطط الهيكلي هو طريقة لحماية المواقع الاثرية وان تطويرها يكون عن طريق خطط تنموية او متخصصة فإنني ارى ان اعداد مخطط هيكلي مدروس يراعي المواقع الاثرية حسب الاهمية مع اضافة التجانس بالاستخدام وربط المواقع الاثرية معا بطريقة خلاقة قد يساهم بشكل كبير ايضا في تطوير المدينة اولا وللمواقع الاثرية لاحقا ، كما انه طريقة للترويج لها ايضا وحسب راي الباحث فان اعداد مخطط هيكلي يرتقي الى المستوى المطلوب من التخطيط السليم ليس بالأمر السهل ، حيث ان اعداد هذه المخططات لا يقتصر على المخططين وانما يتعداه الى وجود قوانين تتدخل في اعداده والتي منها اجراءات المصادقة من اللجنة المحلية والتي تتكون بالعادة من

اشخاص غير مهندسين او ليس لديهم الخبرة بالتخطيط ، اضافة الى اعلان المخططات للاعتراض مما يؤدي الى اجراء العديد من التعديلات التي تتعارض مع التخطيط السليم للمصالح الخاصة للمواطنين والتي في كثير من الاحيان يتعاطف معهم اعضاء اللجنة المحلية ، اضافة الى ضعف القدرات المادية والتنفيذية للهيئات المحلية والتي تتمثل في عدم القدرة على استملاك الاراضي للحفاظ على المواقع الاثرية ومحيطها.

5.1.5 دور الخطط الاستراتيجية في حماية وتطوير المواقع الاثرية من وجهة نظر المخططين

اما بالنسبة لراي المخططين في دور الخطط الاستراتيجية ومدى الاهتمام بها بالمواقع الاثرية اجمعوا بعدم الرضى عن الخطط الاستراتيجية من حيث دورها في حماية وتطوير المواقع الاثرية حيث ان الخطط الاستراتيجية للمؤسسات والهيئات المحلية تتركز على البنية التحتية والخدمات ولم ترقى بعد الى مستوى الاهتمام بالمواقع الاثرية

واعتقد هنا انه اضافة الى عدم الاهتمام الكافي بحماية هذه المواقع ضمن الخطط الاستراتيجية فانه يتم الاعتماد ايضا بالنسبة الاكبر في هذه الخطط على التمويل الخارجي وتصبح صعبة التحقيق اضافة الى اننا نعاني من التخطيط المحلي وليس الاقليمي والذي يساهم في ضعف وفشل تطبيق هذه الخطط. كما ان النظرة الضيقة للفائدة المادية للمواقع الاثرية وذلك باعتبارها بحاجة الى الانفاق وعدم اعتبارها مصدر دخل حجم من وجود السياحة الاثرية في الخطط الوطنية والاستراتيجية.

6.1.5 طرق تحسين التخطيط العمراني في حماية وتطوير المواقع الاثرية كما يراه المخططين

وحول كيفية تحسين دور التخطيط العمراني في حماية وتطوير المواقع الاثرية اختلفت الآراء ، حيث تحدث البعض على ضرورة اعداد مخططات طارئة لتلك المناطق وتفعيل الدور الرقابي ووضع خطط وطرق لاستخدام الممتلكات الخاصة التي يقع عليها الموقع الاثري ، كما اشار البعض الى ضرورة مراعاة المواقع الاثرية ضمن الخطط الاستراتيجية والمخططات الهيكلية ، اضافة الى راي المخططين الدوليين على اهمية توفير الدعم المستمر للمواقع الاثرية عندما يتم وضع الخطط المادية ، اضافة الى وضع انظمة صارمة بهذا الخصوص في قوانين التخطيط وفي حماية الاثار والمواقع الاثرية ، واشار البعض على اهمية التوعية والترويج وتوفير الامكانات المادية . ومن الاجابات المهمة على كيفية تحسين دور التخطيط العمراني في هذا الموضوع اجاب احد المخططين خلال سياسات وتوجهات التخطيط ضمن المخططات الهيكلية ووضع آليات لتنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى ربط التوجهات التخطيطية بالأبعاد الاقتصادية والتنموية بحيث يتم الارتقاء بالمواقع الأثرية من مجرد الحماية والترميم إلى إعادة الإحياء والتأهيل وإعادة الاستخدام، بشكل يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي عبر قطاعات السياحة والثقافة والتجارة والخدمات، خاصة في البلدات القديمة والمواقع الأثرية المميزة . وبالنسبة للملكيات الخاصة يتم ذلك عن طريق وضع نظام خاص لتطوير الموقع والسماح للمالك من الاستفادة من ذلك للاستثمار في ملكه تحت رعاية وحماية وزارة السياحة والاثار.

7.1.5 تقييم واقع السياحة الاثرية في فلسطين من وجهة نظر المخططين

ولتقييم واقع السياحة الاثرية في فلسطين من وجهة نظر مخططين فلسطينيين او مخططين عملوا في المنطقة يشير د. سمير ابو عيشة ان هناك اهتمام نوعا ما بالسياحة الأثرية في فلسطين، نظرا لأن فلسطين غنية بالتراث الأثري، ومن الواضح أن الاهتمام الكبير من السائحين من الخارج، بينما هناك عدم اهتمام كبير في ذلك من قبل السياحة الداخلية ويرى المخططين في القطاع الخاص ان السياحة في فلسطين عامة وفي مدينة اريحا خاصة تفتقر الى البنية التحتية الخاصة بالسياحة وتوفير الخدمات السياحية، حيث تفتقر المدينة الى وجود برنامج سياحي متكامل يربط بين المواقع السياحة ذلك بالاضافة الى ضعف الترويج السياحي. اما من وجهة نظر مخططين الحكم المحلي فيرو ان وضع السياحة الاثرية في فلسطين جيد الى ممتاز واذا تم الاهتمام به اكثر لأصبح مصدر دخل قومي لفلسطين اما من وجهة نظر مخططين من خارج البلاد عملوا على مخططات هيكلية في المدينة ان هناك اختلال بين الاهمية التاريخية والثقافية للموقع الاثري وبين الية تنظيم المواقع الاثرية وتشغيلها ومثال على ذلك وضع قواعد خرسانية لأعمدة التلفريك فوق معالم اثرية وتاريخية يرى الباحث اختلاف الرؤى لواقع السياحة الاثرية بين المخططين على اختلاف مواقعهم قد يكون هناك توافق على اهمية السياحة الاثرية وان الاهتمام والنهوض بها قد يشكل دخل قومي لفلسطين الا اننا نرى ان البعض يرى واقع السياحة الاثرية والاهتمام بالمواقع الاثرية غير جيد ويتم استغلال هذه المعالم للمكاسب الشخصية دون اعطاء حق الاولوية للأهمية التاريخية غير ان بعض المخططين يرون ان واقع هذه السياحة جيد جدا ولكنه بحاجة الى القليل من الاهتمام للنهوض به كدخل قومي

من الواضح ان موقع المخطط الوظيفي قد يؤثر على نظرته وحكمه على الواقع وقد نحتاج هنا الى تعاون والجمع بينهم للنقاش لتحديد واقع السياحة الاثرية في فلسطين قبل البدء في أي عمل تطويري وقبل وضع أي

خطة مقترحة حيث ان تقييم الوضع القائم السياحة الاثرية وللمواقع الاثرية هي نقطة البداية والتي منها يتم وضع الخطط للحماية والتطوير.

8.1.5 اهم المشاكل التي تواجه حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر المخططين

وللوصول الى اهم المشاكل التي تواجه حماية وتطوير المواقع الاثرية نرى ان البعض يحدد هذه المشاكل في قلة الوعي عند المواطن اضافة الى ضعف في وزارة السياحة والاثار حول الحفاظ والترويج للمواقع الاثرية اضافة الى ان بعض المخططين يرى ان قلة الامكانات المادية والملكية الخاصة من المشاكل التي تواجه حماية وتطوير المواقع الاثرية كما يشير البعض الى قضية مهمة وهي عدم وجود تصنيف للمواقع الاثرية حسب الاهمية التاريخية واعمال التسجيل والتصنيف والتوثيق للمواقع الاثرية بما يراعي اهميتها ونطاق تواجدها وشروط حمايتها ومن المشاكل الاخرى التي اشار لها المخططين هي غياب المحفزات وعوامل الدعم والتشجيع من قبل الجهات المسؤولة وبالتالي لا يوجد تعاون بين القطاع الخاص او اصحاب الاراضي للمواقع الاثرية لتطوير وحماية هذه المواقع اضافة الى ضعف البنية التحتية السياحية والاثرية وعدم توجيه الاستثمار تحو هذا القطاع ناهيك عن سرقة الاثار وهدم المعالم التاريخية في اراضي الملكيات الخاصة وذلك مع ضعف القوانين وانعدام اليات التنفيذ .

من خلال ما سبق نرى تنوع وكثرة المشاكل التي تواجه حماية وتطوير المواقع الاثرية.

9.1.5 الحلول المقترحة من المخططين لحماية وتطوير المواقع الاثرية

وفي النهاية ومن خلال استطلاع راي المخططين حول الحلول المقترحة تجد ان هناك ضرورة لتوفير الامكانات المادية والفنية والاهم هو تصنيف المواقع الاثرية وتحديد الاهمية التاريخية لها وتحديد نظام

بخصوص الابنية في المواقع الاثرية والمحيط بها وعدم اقتصار الحماية بل تتعداها الى وجود تطوير فعلي عبر تدخلات واستخدامات محددة لا تتعارض وطبيعة المواقع الاثرية بشكل يسهم في احداث تنمية وتغيير ملموس كما اشار البعض الى ضرورة نشر الوعي ومحاولة ايجاد سياسة وطنية لحماية وتطوير تلك المواقع واعداد خطط شاملة، ذلك اضافة الى ايجاد تعاون مشترك بين المؤسسات لحماية وتطوير هذه المواقع بالاضافة الى التعاون والتشارك مع مالكين قطع الاراض التي عليها المواقع الاثرية.كما يشير البروفسور باولو وهو مخطط ايطالي عمل على مخطط هيكلي اريحا انه يجب ان يؤخذ التراث على محمل الجد حيث انه عنصر مهم في هوية هذه البلد ويشير الى ضرورة وجود قوانين ولوائح افضل لحماية المواقع الاثرية ودمج القوانين وادوات التخطيط الاخرى

ان حماية المواقع الاثرية بحاجة الى العديد من الخطوات تبدا بحصر المواقع الاثرية وتصنيفها بحيث يتم تحديد اهمية كل موقع وطرق حمايته ومن ثم اتخاذ الاجراءات الفعلية والعملية للحماية وذلك بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة وبالتوعية والارشاد وتعديل القوانين والانظمة واليات تنفيذ الحماية وبعد استكمال اجراءات الحماية نخرج الى الخطوة الاخرى وهي تطوير المواقع الاثرية واستخدامها ضمن شروط الحماية بحيث يتم اضافة السياحة الاثرية الى قائمة قطاعات ومصادر الدخل .

10.1.5 ملخص توجهات الفاعلين في حماية المواقع الاثرية

- التخطيط العمراني السليم هو الاساس في حماية المواقع الاثرية وتطويرها
- تساهم السياسة الفلسطينية الى حد ما في حماية المواقع الاثرية ولكن تكمن المشكلة في اليات التطبيق
- ضعف القوانين وقدمها

- عدم وجود تصنيف للمواقع الاثرية في فلسطين.
- وجود معظم المواقع الاثرية على ملكيات خاصة.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات وعدم وضوح المهام
- المخططات الهيكلية لم ترقى الى المستوى المطلوب علما انها تساهم في حماية المواقع الاثرية الى حد ما.
- السياحة الاثرية والمواقع الاثرية ينظر لها نظرة ضيقة في المخططات الاستراتيجية واعتبار انها بحاجة الى الانفاق عليها وعدم اعتبارها مصدر دخل
- مطلوب تقييم واقع السياحة الاثرية في فلسطين قبل اعداد أي خطط.

2.5 حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر اصحاب مالكين قطع اراضي المواقع الاثرية

تعود ملكية النسبة الاكبر من قطع الاراضي التي يقع عليها المواقع الاثرية الى ملكيات خاصة حيث تشكل هذه النسبة (92%)في مدينة اريحا الاراضي التي تدخل فيها الملكيات الخاصة وهذا قد يكون العائق الاكبر في حماية او تطوير المواقع الاثرية. وعند اجراء بعض المقابلات مع مالكين اراضي عليها مواقع اثرية كانت النتيجة كالاتي :

1.2.5 التواصل بين المالكين والمؤسسات ذات العلاقة بالمواقع الاثرية

من خلال اجابات المالكين تبين انه لا يوجد أي تواصل بين المالكين والمؤسسات الحكومية سواء كان ذلك بخصوص ايجاد الية لحماية المواقع الاثرية او تطويرها حيث انه من خلال اجابات المالكين لم يتم مراجعة أي منهم للسماح بإنشاء اسوار او سياج لتحديد الموقع الاثري والحفاظ عليه اضافة الى انه لم يتم اجراء اية محاولة لاستثمار الموقع الاثري او اعادة استخدامه وتأهيله كموقع سياحي وكل ما يتم من قبل المؤسسات هو متابعة عدم المساس بالموقع الاثري سواء من المالك او من غيره وذلك عن طريق الجولات الدورية للشرطة الاثرية على هذه المواقع حتى لا يحصل سرقات في الموقع. كما اوضح لنا احد المالكين انه لم يكن

يعلم ان ارضه مصنفة كموقع اثري الا بعد ان تقدم بطلب مخطط موقع وترسيم للقطعة علما انه حصل على مخطط سابق ولم تكن ارضه مصنفة اثري في المخطط الهيكلي السابق.

ويذكر احد المالكين انه لا يوجد أي اهتمام بالمواقع الاثرية من قبل المؤسسات المسؤولة وهي ليست ضمن اولوياتها او حتى اهتماماتها ويظهر ذلك من الوضع الحالي للمواقع الاثرية حيث انها متروكة ومهملة وهي مكب للنفايات وعرضة للسرقات من هنا نرى عدم التعاون او التنسيق سواء بين المالك والمؤسسات التي تعنى بالمواقع الاثرية او حتى بين المؤسسات المختلفة.

2.2.5 الدور الفعلي للمؤسسات ذات العلاقة في حماية وتطوير المواقع الاثرية

اجمع المالكين على وجود اهمال كبير من قبل المؤسسات الحكومية والمؤسسات المسؤولة عن المواقع الاثرية وذلك ان المواقع غير محمية ومعرضة للسرقات حيث انها مفتوحة ولا يوجد اية وسيلة للحماية اضافة الى عدم ترميمها او صيانتها او حتى تنظيفها فالكثير من المواقع الاثرية هي مكان تجمع الاوساخ والاشواك والحشائش حتى انها مكان لرعي الاغنام. كما يشير احد المالكين ان هناك اهمال بخصوص تصنيف المواقع الاثرية وتسجيلها وارشفتها حيث انه لا يوجد ملفات لهذه المواقع او معلومات مساحية او هندسية والمعلومات المتوفرة عن هذه المواقع هي معلومات تاريخية فقط.

يبدو ان اجماع المالكين على الاهمال لم يأتي من الفراغ حيث انه عند البحث عن معلومات للمواقع الاثرية لم نجد اية ملفات لها او معلومات عن مساحة لهذه المواقع او تصنيف لها سواء حسب القيمة التاريخية او الاهمية الاثرية ولم يتم ايجاد اية معلومات عن ملكيات هذه المواقع أي انه لا يوجد قاعدة بيانات للمواقع الاثرية بشكل كامل.

ويرى احد مالكين الاراضي للمواقع الاثرية انه اذا ما عدنا للموقع ودراسة اهميته الاثرية فقد نجد انها لا تشكل اية اهمية اثرية وفقط يتم تصنيفه كموقع اثري وعدم السماح لمالك القطعة باستخدامها وقد يكون ذلك لإيجاد قطعة اثرية صغيرة في الموقع فقط ويتم بالتالي حرامان صاحب القطعة من استخدامها.

ويذكر احد المالكين ان عدم التعاون بين المؤسسات وتعدد المرجعيات وعدم وضوح المهام هي من اهم النقاط التي ادت الى الاهمال في حماية وتطوير المواقع الاثرية حيث انه لا يوجد مهام واضحة ومسؤوليات

لكل جهة كما انه لا يوجد اجراءات واضحة حول الية التعامل مع المواقع الاثرية سواء كانت تعود ملكيتها الى ملكيات خاصة او حتى حكومية.

3.2.5 التعاون المشترك في حماية المواقع الاثرية او المشاريع الاستثمارية بين المالكين والمؤسسات المسؤولة عن المواقع الاثرية

اشار احد المالكين وهو مالك لجزء من اراضي طواحين السكر انه تم مراجعته بخصوص استبدال ارضه او شرائها الا انه لم يتم الموافقة من قبله علما ان هذا الموقع من المواقع الاثرية المهمة في المنطقة وبعدها لم يتم مراجعته وترك الموقع على حاله مع العلم ان المالك يكرر زيارته الى المؤسسات المعنية لرغبته في تطوير الموقع واستخدامه كمشروع استثماري سياحي بترميم الموقع واعادة استخدامه لطحن السكر كما كان منذ زمن بعيد.

علما انه ومن موقع الباحثة في بلدية اريحا فانه يتم حاليا المتابعة من احد مالكين الاراضي وهو يملك جزء من ارض طواحين السكر ويتابع مع البلدية والسياحة لجمع معلومات عن قطعة الارض ويطلب اجراء استثمار بالتعاون مع السياحة والاثار لإعادة تأهيل الموقع واستخدامه حسب التاريخ الخاص به وهو لإنتاج السكر ويتم حاليا المتابعة من قبل المالك لدراسة طلبه في الجهات المسؤولة لتحديد امكانية الموافقة.

كما يذكر احد المالكين انه عند اعتراضه على تصنيف ارضه كموقع اثري تم اعلامه انه سيتم استملاكها او انه سيتم حصر الاثار في الموقع لتحديد الجزء الاثري من ارضه وكل ذلك منذ فترة طويله وشفهيا ولم يحدث اية مستجدات بهذا الخصوص.

نرى هنا اختلاف وجهات النظر والآراء من قبل المالكين حيث ان البعض يود ان يتم تعويضه عن خسائره فقط والبعض الاخر لا يود التنازل عن ارضه ويطلب الاستثمار بها واستخدامها. أما بالنسبة لموقف السياحة والاثار باعتبارها المسؤول الاول او الجهة الاولى لمتابعة المواقع الاثرية فهو باستمرار التأجيل والتأخير شفهيا دون اية اجراءات واضحة او موثقة.

4.2.5 اهم المشاكل التي تواجه حماية وتطوير المواقع الاثرية من وجهة نظر المالكين

السرقة والتخريب للمواقع الاثرية، عدم وجود تصنيف للمواقع الاثرية او تقييم لها، قلة الاهتمام بالمواقع الاثرية وضياع فرصة استغلالها استثماريا هذا ما يمكن ان يتم تجميعه من اراء المالكين واجاباتهم حول المشاكل التي تواجه المواقع الاثرية والذي استشفه هؤلاء الاشخاص من تجربتهم الشخصية. ويذكر احد المالكين انه تم اقتطاع ما يقارب 9 دونم من ارضه دون توضيح ما هي الاثار الموجودة وان كانت ذات قيمة ام لا وهذا حال العديد من اصحاب الاراضي في مدينة اريحا حيث ان المدينة بالكامل مدينة اثرية وقد يتم اعتبار جميع اراضي المدينة اثرية اذا لم يكن هناك تقييم لأهمية الاثار التاريخية وتحديد القيمة الاثرية ودرجتها.

5.2.5 الحلول المقترحة من قبل المالكين لحماية وتطوير المواقع الاثرية

من خلال الاطلاع على اقتراحات بعض المالكين لقطع الارضي التي تقع عليها مواقع اثرية تم الاشارة او اقتراح العديد من الاجراءات والتي تتمثل في :

وضع سياسات للإعادة دراسة شروط تحديد المواقع الأثرية لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني الطبيعي وغير الطبيعي حيث أن بعض المدن تشهد نموا غير طبيعي من حيث الزيادة السكانية. مدينة أريحا مثلا.

1. يجب أن يكون هناك خطة حكومية لتطوير الموقع الأثري الذي يقع في ملكية صاحب الأرض
2. اشراك القطاع الخاص (صاحب الارض) بمشروع الموقع الأثري لكي لا يخسر أرضه دون مقابل
3. يجب ايجاد قانون للمواقع الأثرية التي تقع ضمن ملكيات خاصة يقتضي بأن تقوم الحكومة بتخمين الأرض وشرائها في حال صعوبة تحقيق الشراكة أو صعوبة تطوير الموقع.
4. اعادة دراسة تعريف (الموقع الأثري) وتقليص الشروط التي ينطبق عليها
5. المواقع الأثرية التي لها نفس الدلالة يجب تقليصها والاستفادة من الأرض
6. تجاوز التعقيدات البيروقراطية والتشارك والتعاون بين الاطراف المسؤولة عن المواقع الاثرية

7. هذه المواقع بحاجة الى دراسة لتحديد ان كانت اثرية اصلا وتحديد درجة القيمة الاثرية لها وايجاد الحلول للحفاظ على هذه المواقع مع اصحاب الاراضي اما بالاستملاك او التبديل او الاستثمار فيها مع المالك.

ومن خلال خبرة الباحثة في العمل في بلدية اريحا لفترة لا تقل عن 17 عام في ترخيص المباني وتنظيم المدينة فقد يتم تقديم معاملات لترخيص ابنية على اراضي مصنفة اثري بالكامل وموثق ذلك في المخطط الهيكلي بناء على معلومات وزارة السياحة والاثار وعند اعلام المالك بذلك وبعد مراجعته للسياحة والاثار تتفاجأ البلدية من احضار المالك موافقة على البناء على معظم قطعة الارض مع ابقاء جزء صغير منها يمنع البناء عليه علما ان هذا لم يتم تعديله في المخطط الهيكلي وهذا يؤدي الى تعارض وتضارب المعلومات حيث ان المساحة المصنفة اثري على المخطط الهيكلي تختلف كليا عن المساحة التي يمنع البناء بها باعتبارها موقع اثري على ارض الواقع.

6.2.5 ملخص حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر اصحاب الاراضي

من خلال المقابلات مع مالكين الاراضي نجد ملخص اجاباتهم تركزت في :

- عدم وجود تواصل بين المؤسسات التي تعنى بالمواقع الاثرية مع المالكين مع تعدد المرجعيات.
- اجماع المالكين على اهمال المؤسسات بالمواقع الاثرية من حيث حمايتها وتطويرها.
- عدم وجود تصنيف للمواقع الاثرية ويتم اعطاء التصنيف اثري لقطعة الارض لمجرد ايجاد قطعة صغيرة من الاثار في الموقع.
- استعداد بعض اصحاب الاراضي للاستثمار في المواقع الاثرية حسب شروط السياحة والاثار.

3.5 وجهة نظر اصحاب القرار في حماية المواقع الاثرية

ومن وجهة نظر اصحاب القرار والذين تمثلوا بمحافظ اريحا ورئيس بلدية اريحا السابق ومدير عام السياحة والاثار في مدينة أريحا ومدير دائرة الاراضي في المدينة وخلال نقاش ومقابلات مع الشخصيات المذكورة فكانت لديهم تحليلات وراي خاص بالنسبة لموضوع التخطيط العمراني وتأثيره على المواقع الاثرية

1.3.5 دور التخطيط العمراني في حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر اصحاب القرار

وكان هناك تشابه في الآراء والاجابات حيث اكد اصحاب القرار على اهمية المخطط الهيكلي للحفاظ على المواقع الاثرية بالاضافة الى الشروط التنظيمية الخاصة التي تساهم على الحفاظ على الفضاء المحيط في المواقع الاثرية الا انه ايضا تم الاجماع ان المخططات الهيكلية الموجودة لا ترقى الى المستوى المطلوب لضمان الحفاظ كما اشار البعض الى ضعف البلديات لعدم توفر القوة التنفيذية لديها

2.3.5 دور المجتمع المحلي في حماية المواقع الاثرية وخصوصا في اراضي الممتلكات الخاصة

كما اجمع اصحاب القرار الى ان المجتمع المحلي هو العامل الاول في تطوير المواقع الاثرية وحمايتها وانه يجب في البداية تطبيق التوعية للمجتمع المحلي بأهمية المواقع الاثرية والتركيز على انها تمثل تاريخ الوطن وحكايته وقيمنا التي يجب الحفاظ عليها وهي القيمة الحقيقة للآثار والمواقع الاثرية وليس القيمة المادية اضافة الى ضرورة وجود تعاون متبادل بين المؤسسات التي لها علاقة بالآثار مع المواطن وخصوصا الذين يملكون قطع اراضي تعود ملكيتها للمواقع الاثرية.

3.3.5 اهم المشاكل التي يواجهها تطوير المواقع الاثرية وحمايتها من وجهة نظر اصحاب القرار

اشار محافظ اريحا ان انعدام التخطيط في سنوات سابقة وغياب السلطة فتح المجال الى التعدي على المواقع الاثرية والتأثير عليها بشكل سلبي مما حصر الموقع الاثري في بقعة صغيرة افقدته القيمة التاريخية ويصبح تطوير المكان مرهون بإدارة المكان هذا بالاضافة الى القوانين الضعيفة المعمول بها والتي لا تحمي المواقع الاثرية بالشكل المطلوب. كما اشار رئيس بلدية اريحا السابق ان المشكلة الرئيسية في وقوع معظم المواقع الاثرية على اراضي الملكيات الخاصة مع عدم اتخاذ اية اجراءات او أي خطوات للاستملاك لهذه الاراضي. كما اكد مدير عام السياحة والاثار في اريحا على مشكلة الملكية الخاصة وضعف خزينة الدولة على الاستملاك والنظرة الخاطئة للحكومة ان اراضي المواقع الاثرية لا تصلح للاستثمار فيتم العدول عن

الاستملاك كما اشار مدير دائرة الاراضي ان مجرد وجود قطعة اثرية صغيرة في موقع مثل جرة مثلا يتم اعتماد الموقع كموقع اثري ممنوع المساس به.

علما انه وعند الاستفسار من مدير دائرة الاراضي ان كانت لديه قائمة بأرقام قطع الاراضي الاثرية وجد انه ليس لديه اية معلومات عن هذه الاراضي سوى بعض المواقع الاثرية المعروفة والواضحة وهذا يفتح المجال للبيع والشراء لهذه المواقع.

4.3.5 الحلول المقترحة من قبل اصحاب القرار لحماية وتطوير المواقع الاثرية

- يشير محافظ اريحا على اهمية تحديد القيمة التاريخية للمواقع الاثرية فليس مجرد ايجاد فخار في قطعة ارض يتم اعتبارها اثرية لذا مطلوب خبرة الاثرين في تقييم هذه المواقع لحصرها لدراسة الحلول الممكنة لها وذلك اضافة الى ضرورة الجرأة في اتخاذ قرار الاستملاك
- وذكر رئيس بلدية اريحا السابق ان تحديد المواقع الاثرية على ارض الواقع واحاطتها بأسوار واستعجال اجراءات استملاكها هي من اهم الحلول التي تحول دون سرقة الاثار وتخريبها
- ويرى مدير عام الاثار ا ن اشراك المجتمع المحلي وخصوصا اصحاب الملكيات لأراضي هذه المواقع وتوضيح التراث والتاريخ لهذه المواقع والقيمة الوطنية التي يشكلها هذا الموقع يساهم بشكل كبير في حماية هذه المواقع.
- وعند تحليل اجابات اصحاب القرار نجد توافق الآراء واستكمالها لبعضها حيث نستخلص رايهم حول اهمية تصنيف المواقع الاثرية وتحديد اهمية الموقع لتحديد الحماية المطلوبة له
- كما انه تم الاشارة الى ان التخطيط العمراني لم يرقى الى المستوى المطلوب الذي يوصلنا الى حماية المواقع الاثرية وتطويرها
- هذا بالاضافة الى اهمية التوعية للمجتمع المحلي لتعريفهم بأهمية هذه المواقع الوطنية وليس القيمة المادية ودفع المجتمع الى التعاون في حمايتها بدل من التعدي عليها وان يكون شريكا في الرقي بهذه المواقع

- وتم الاجماع على المشكلة الاكبر لهذه المواقع وهي وجودها على اراضي ملكيات خاصة مع ضعف الحكومة في الاستملاك

4.5 حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر الاثريين

1.4.5 تصنيف المواقع الاثرية حسب القيمة والاهمية

من خلال تحليل راي الاثريين بخصوص تصنيف المواقع الاثرية من حيث القيمة والاهمية، وجد انه لا يوجد تصنيف وطني فلسطيني للمواقع الاثرية على اساس القيمة او الاهمية بالمعنى القانوني . كما تخلو مسودات القانون الجديدة بالاضافة الى القوانين القديمة من هذه التصنيفات على المستوى الوطني لم تجري أي محاولات جديدة لتعريف القيمة والاهمية للمواقع الاثرية باستثناء المحاولة التي جرت لأغراض تفاوضية صرفة ولا زال هذا الموضوع في طور النقاش ومن الجدير بالذكر هنا انه لا بد من ان يجري التصنيف ضمن عملية تشاورية بين الادارات المعنية والمختصون مع اخذ كافة وجهات النظر في تحديد القيمة والاهمية.

2.4.5 تعرض المواقع الاثرية للتخريب والسرقة

يرى الاثريين ان المواقع الاثرية تعرضت لعمليات تخريب شبه منظمة حيث يقوم لصوص الاثار بالتنقيب وسرقة المواقع الاثرية لخدمة المشروع الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية والذي يهدف الى الاستحواذ على الموارد الاثرية وتوظيفها لخدمة هذا المشروع . ويذكر د. حمدان طه ان التخريب والتدمير للمواقع الاثرية وصل حد كبير ينذر بالخطر وذلك بالتدمير عن طريق الجرافات ووجود اجهزة الكشف عن المعادن بالاضافة الى غياب الخطط الموقعية للحماية كوضع الاسيجة والاشارات الدالة هذا بالاضافة الى غياب الوعي وغياب الية الانذار المبكر وضعف دور الادارات الميدانية كالمجلس القروي والبلديات. وقد تكون المشكلة الاكبر هي في المواقع الاثرية التي تقع ضمن السيطرة الاسرائيلية والتي هناك صعوبة كبيرة في حمايتها وهي تتعرض الى التخريب والتدمير باستمرار.

3.4.5 ترك المواقع الاثرية دون حماية يؤدي الى فقدانها اهميتها

المواقع الاثرية هي موارد قابلة للنضوب اذا ما تعرضت للتدمير والتخريب والذي بدوره يفقدها اهميتها التاريخية بنسبة عظيمة . لذا فان حماية المواقع الاثرية هي حماية لموارد ثقافية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا فهناك ضرورة الى وضع الخطط لحماية المواقع الاثرية وادارتها وتبدأ الخطوة الاولى في وضع قاعدة بيانات تفصيلية بالمواقع الاثرية وحصرها وتوفير المعطيات لكافة الجهات التي تعمل في مجال التخطيط والادارة على المستويين المحلي والاقليمي وتقوم حاليا دائرة الاثار الفلسطينية بتطوير قاعدة بيانات شاملة للمواقع الاثرية. كما لا بد من متابعة اليات الترخيص والتفتيش على كافة اعمال البناء والحفر ودراسة اثر المشاريع الكبرى على المواقع الاثرية قبل بدء التنفيذ وخصوصا مشاريع البنية التحتية وشق الطرق والمشاريع الكبيرة.

ملخص راي الاثريين:

فانه لا يوجد تصنيف للمواقع الاثرية في فلسطين حسب القيمة والاهمية بالرغم من اهمية ذلك، وان عملية التصنيف يجب ان تتم ضمن عملية تشاورية بين الادارات المعنية والمختصون.

تتعرض المواقع الاثرية في فلسطين الى السرقة والتخريب المستمر ويعود ذلك الى عدة اسباب تتمثل في غياب الخطط الموقعية من اسيجة حول الموقع واشارات دالة للموقع، ضعف دور الادارات الميدانية كالمجلس القروي والبلديات.

ان ترك المواقع الاثرية دون حماية يفقدها اهميتها التاريخية ولكن من جهة اخرى فان حماية المواقع الاثرية هي حماية لموارد ثقافية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل السادس

مقترح استراتيجية للتخطيط العمراني لحماية وتطوير السياحة التراثية في مدينة اريحا

تمهيد :

يتناول هذا الفصل التحليل المكاني للمواقع الاثرية في مدينة اريحا بحيث يتم توضيح الوضع القائم والحالي لهذه المواقع ، بالاضافة الي عرض الخطط الخاصة بالمدينة وتاريخ المخططات الهيكلية فيها, وذلك ليتم توضيح دور التخطيط العمراني في منطقة الدراسة .

ملخص عام حول مفهوم الاستراتيجية ومكوناتها ومراحل اعدادها :

****

تشخيص الواقع الحالي للمواقع التراثية في اريحا :

ان الموقع الجغرافي للموقع الاثري وما يحيط به من انشاءات، وموقعه في المخطط الهيكلي وما يحيط به من تصنيفات واستخدامات وخدمات، هما من المواضيع الهامة جدا في دراسة الية حماية الموقع وتطويره وسيتم هنا دراسة المواقع ال25 التي تم تحديدها في مدينة اريحا حيث ان هذه المواقع التراثية تم تحديدها من قبل السياحة والاثار وهي للمواقع داخل حدود البلدية فقط علما ان مجموع المواقع التراثية في محافظة اريحا 114 موقع . والمخطط رقم (11) يوضح توزيع المواقع التراثية داخل المدينة ، والجدول رقم (1) يوضح اسماء المواقع ومساحاتها وملكيتها .

المواقع الاثرية داخل حدود بلدية اريحا

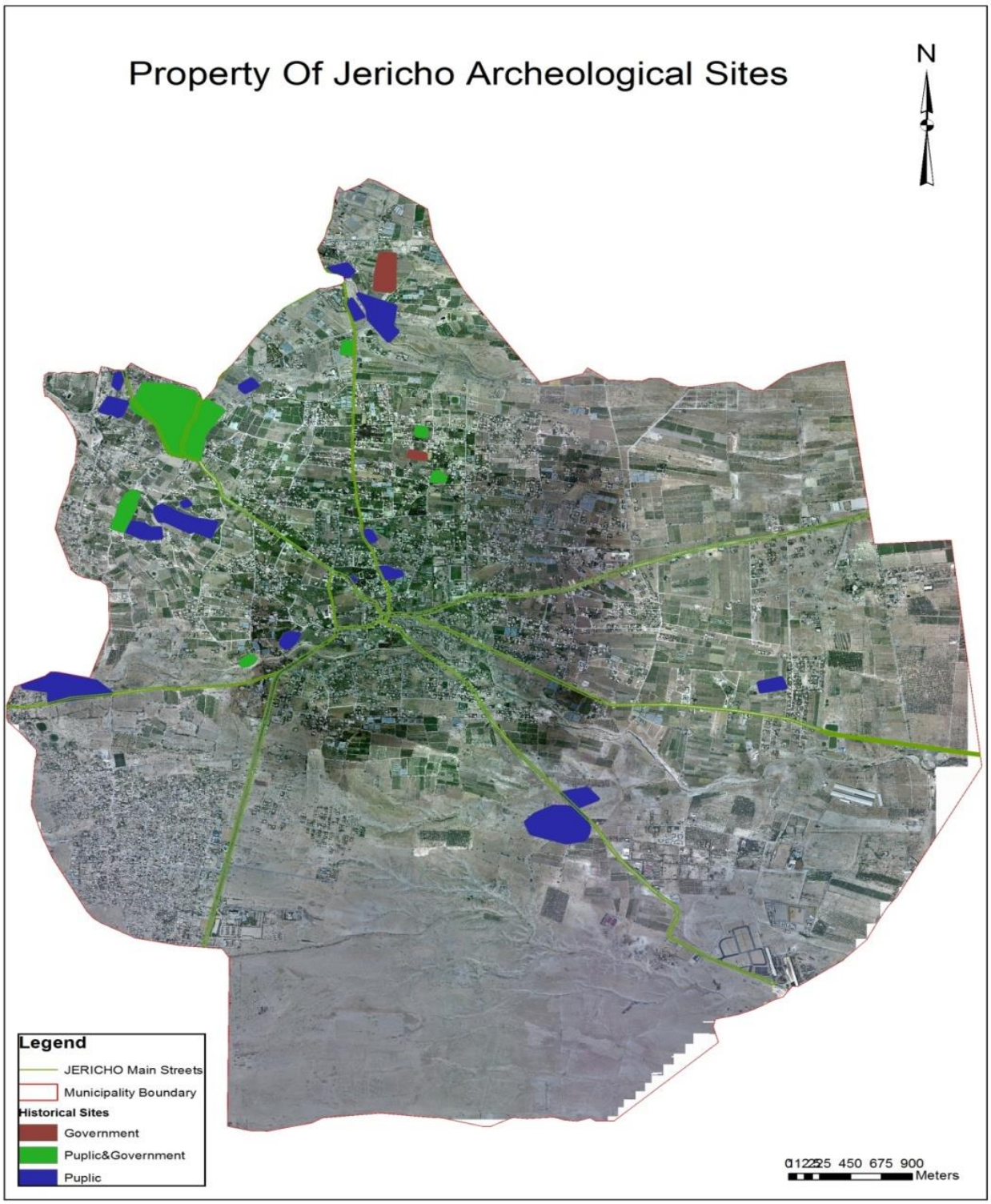

مخطط رقم (11)

قائمة المواقع الاثرية في حدود البلدية

حالة الموقع	الملكية	مساحة المنطقة الاثرية/م2	الموقع الاثري	name	
مؤهل وفيه خدمات	حكومة	5554	قصر هشام	Hesham palac	1
	خاصة	2689	جسر ابو غبوش	Jeser abu ghabush	2
	خاصة	1802	قناطر	qanater	3
	خاصة	7167	تل المفجر	Tal al mefgar	4
	حكومة+خاصة	1521	تل ابو غنام	Tal abu ghanam	5
	خاصة	1319	المقابر اليونانية	Younan cimetary	6
	خاصة	2963	طواحين السكر	Tawaheen al sukar	7
مؤهل وفيه خدمات	حكومة+خاصة	28283	تل السلطان	Tal al sultan	8
	خاصة	3746	تل ابو الزلف	Tal abu suluf	9
	خاصة	565	تل العريس	Tal al areec	10
مؤهل وفيه خدمات	خاصة	1460	بيت شهوان	Bait shahwaan	11
	خاصة	1884	تل درب الحابس	Tal darb al habes	12
	حكومة+خاصة	1066	تل القصب	Tal al qasab	13
مؤهل وفيه خدمات	خاصة	432	شجرة زكا	Zaka tree	14
	خاصة	1225	تل حاسن	Tal hasen	15
	حكومة+خاصة	1142	تل المطلب الكبير	Tal almatlab al kabeer	16
	حكومة	1225	تل المطلب الصغير	Tal al matlab al sagheer	17
	حكومة+خاصة	1000	تل ابو خرس	Tal abu khurs	18
	خاصة	2383	خربة النتلة	Kherbet al natleh	19
	خاصة	3591	تل مغيفير	Tal mghefeer	20
	خاصة	12484	خربة مغيفر	Kherbet al mghefeer	21
	حكومة+خاصة	4540	تل السمرات	Tal el samarat	22
	خاصة	1968	تل حسان	Tal hassan	23
	خاصة	7031	تل ابو هندي	Tal abu hindi	24
	خاصة	47700	تلول ابو العلايق	Tal abu alayek	25

جدول رقم (1)

اشتهرت اريحا بكونها اقدم مدينة في العالم، وارتبط اسم تل السلطان باريحا القديمة كما اشتهرت بعدة اسماء منها مدينة النخيل، جنة الله ، مدينة القمر، مدينة العمالقة وعاصمة الغور تاسست اول مدينة حضرية على تل السلطان، عرفت اريحا كمنتجع شتوي للحكام والاثرياء، كما شهدت اريحا قصة الحب الشهيرة بين انطونيو وكليوبترا ووفق احدى القصص ان انطونيو قدم بساتين البلسم في اريحا الى كليوبترا. (طه، 2011)

وسيتم هنا اعطاء نبذة تاريخية مختصرة عن كل موقع اثري وتحليل للوضع القائم للموقع وما يحيط به بالاضافة الى تحليل لاستخدامات الاراضي لهذه المواقع ضمن المخطط الهيكلي الاخير .

مع العلم ان المواقع الاثرية المصنفة حسب المخطط الهيكلي الاخير هي 25 موقع اثري بالاضافة الى نبعة عين السلطان وذلك حسب المعلومات التي تم الحصول عليها من قبل وزارة السياحة والاثار مع العلم ان مجموع المساحات التي صنفت موقع اثري في المخطط الهيكلي الاخير هي 625668م2 وهي تشكل 1.89% من مساحات التصنيفات الاخرى.

معظم هذه المساحات تعود الى ملكيات خاصة وجزء منها ملكية خاصة وحكومية علما ان نسبة المواقع التي تدخل فيها الملكية الخاصة في حدود مدينة اريحا هي 92%

1.6 خربة المفجر(قصر هشام)

(Khirbet el Mafjar)/Qaser Hisham

نبذة تاريخية

ويعود الى العصر الاسلامي وهو من اهم المواقع الاثرية في فلسطين وتم تشييده على يد الخليفة الاموي هشام بن عبد الملك . والقصر عبارة عن مجموعة من الابنية واحواض الاستحمام وجامع وقاعات

قصر هشام الاثري

شكل رقم (1)

الوضع القائم والمحيط

وهو من اهم المواقع الاثرية في المدينة وهو احد المواقع المؤهلة للسواح، يحيط بارض القصر سور يحميه كما انه يتوفر في الموقع خدمات للسائح من منافع ومكتب للخدمات والارشادات السياحية بالاضافة الى توفر نشرات توضيحية عن الموقع وكذلك فيلم يشرح معلومات عن الموقع بالصوت والصورة، يوجد طريق معبد يصل للموقع وموقف للسيارات والباصات ولوحات ارشادية في الطريق الى الموقع وكذلك لوحات ارشادية داخل الموقع تشرح معلومات عن جميع اجزائه، كما انه سيتم العمل في الفترة القليلة القادمة على تغطية القصر لكشف ارضية الفسيفساء التي تنتشر في كافة ارجائه.

الفسيفساء في قصر هشام

شكل رقم (2)

ويحيط بالموقع اراضي زراعية ولا يوجد انشاءات قريبة سوى مطعم ومنتزه تم انشاؤه حديثا وهو غير مرخص وهو في الجهة الغربية للموقع ويفصله عنه طريق معبد.

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما من حيث التصنيفات المحيطة في المخطط الهيكلي الاخير فقد تم اعتماد التصنيف الزراعي المؤقت في كافة المنطقة لحين تنظيمها في مخطط لاحق للمخطط الهيكلي الاخير، علما انه تم تحديد منطقة القصر كموقع اثري و منطقة حماية بمساحة جيدة حوله والمخطط رقم (12) يوضح ذلك ، مما سبق يظهر الاهتمام بهذا الموقع الاثري والحاجة الى اعداد مخطط منفصل لأهمية المنطقة من الناحية الاثرية والتاريخية، الا ان التأخير في اعداد المخطط ادى الى الزيادة في التعديات وانشاء المباني بدون ترخيص والتي قد تتعارض مع التصنيفات المقترحة في المستقبل او مع الشروط التنظيمية لها، حيث تم انشاء عدة مباني محيطة بدون ترخيص اضافة الى ما سيتم انشاؤه من الان وحتى اعداد المخطط الهيكلي للمنطقة

المواقع الاثرية في منطقة قصر هشام

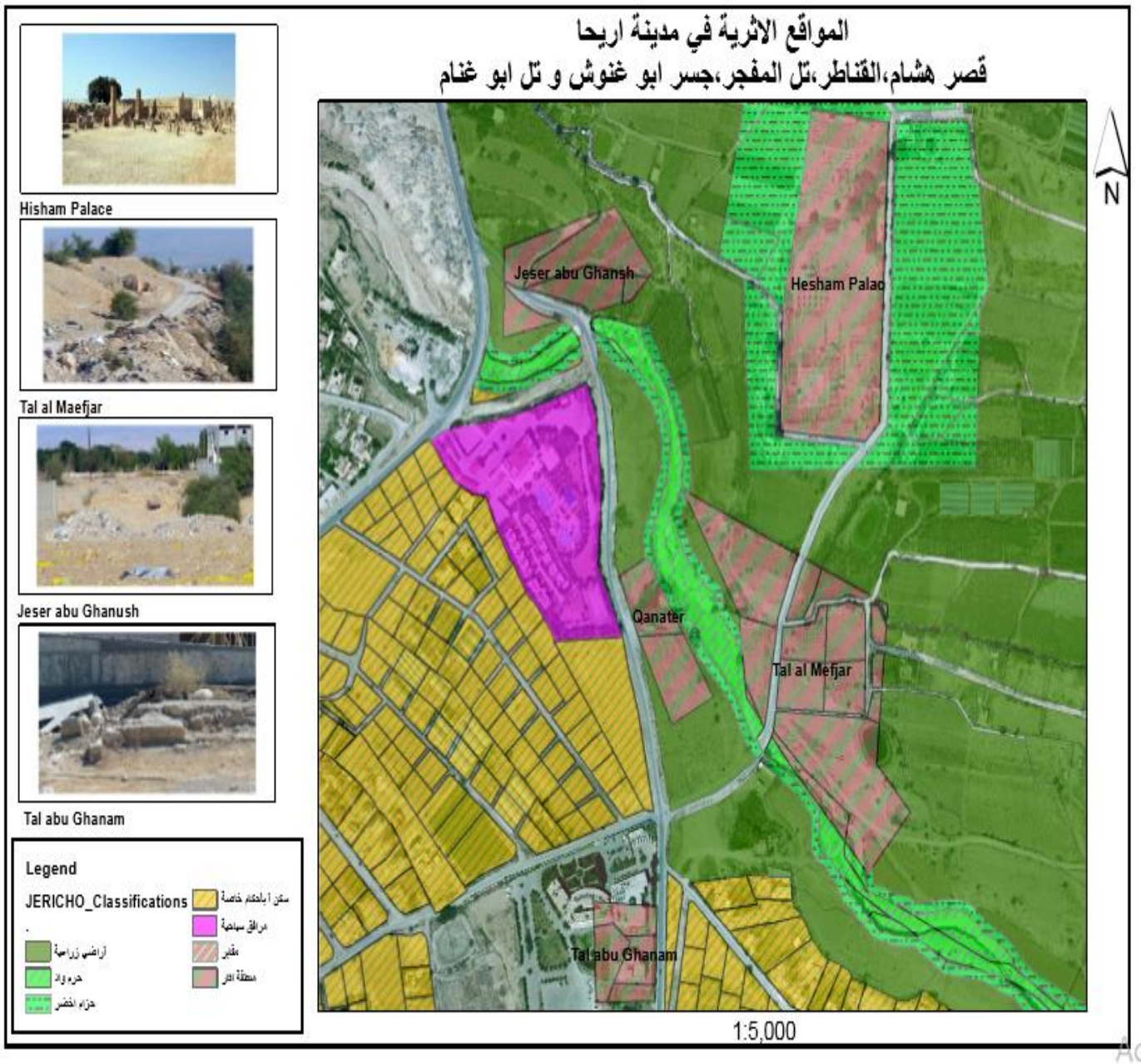

مخطط رقم (12)

الملكية

ان ملكية الموقع هي ملكية حكومية وهذا من النقاط المهمة التي ساهمت في حماية وتطوير الموقع الا ان الملكيات المحيطة هي ملكيات خاصة

2.6 تل السلطان +نبع السلطان

Tell es-sultan

نبذة تاريخية

وهي بداية التجمعات السكانية واظهرت الاكتشافات وجود بقايا 23 حضارة قديمة نشأت في هذا الموقع ونشات هذه الحضارة حول نبع عين السلطان، تمثلت اوجه الحضارة في توسعة حدود المدينة والاسوار واقدم نظام درج في العالم واقدم برج دائري

تل السلطان الاثري

شكل رقم (3)

الوضع القائم والمحيط

وهو ايضا من اهم المواقع الاثرية في المدينة وهو مؤهل سياحيا حيث انه يتوفر في الموقع مكتب للخدمات السياحية ويتم عرض فيلم عن الموقع للزوار كما يوجد منافع وبروشورات ولوحات ارشادية وتعريفية بالموقع الا انه لا يوجد سور للحماية.

تعرض تل السلطان الى عدة اعتداءات حيث تم اجراء حفريات وتجريف في جزء من ارض التلة وزراعتها وهذا تعدي على الاثار المنتشرة في الموقع هذا بالاضافة الى اقامة مطعم على جزء من المنطقة الاثرية التابعة له مع اضافة بعض الاقتباسات التي من شانها ان تتعدى على تاريخ الموقع وتستقطب زواره. هذا بالاضافة الى انشاء مباني مجاورة قد تهدد ثبات وضيان الاثار وهو انشاء تل فريك مجاور ويمر فوق التلة شكل رقم (4) يوضح ذلك ، كما انه تم تعبيد طريق منذ مدة يفصل التلة عن نبعة عين السلطان والتي هي جزء من تاريخ المنطقة اضافة الى انشاء مبنى للنبعة وجميع هذه المباني تقع فوق جزء من الاثار للمنطقة اضافة الى تشويه المنظر الجمالي للموقع الاثري

ابراج التل فريك في منطقة تل السلطان

شكل رقم (4)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة الى تصنيف المنطقة وما يحيط بها في المخطط الهيكلي فقد تم اعطاء تصنيف اثري لكامل هذه المواقع مخطط رقم (13) يوضح ذلك، مما يمنع التعدي المستقبلي على المنطقة الاثرية او ما يحيط بها بغض النظر عن التعدي القائم.

المواقع الاثرية في منطقة تل السلطان

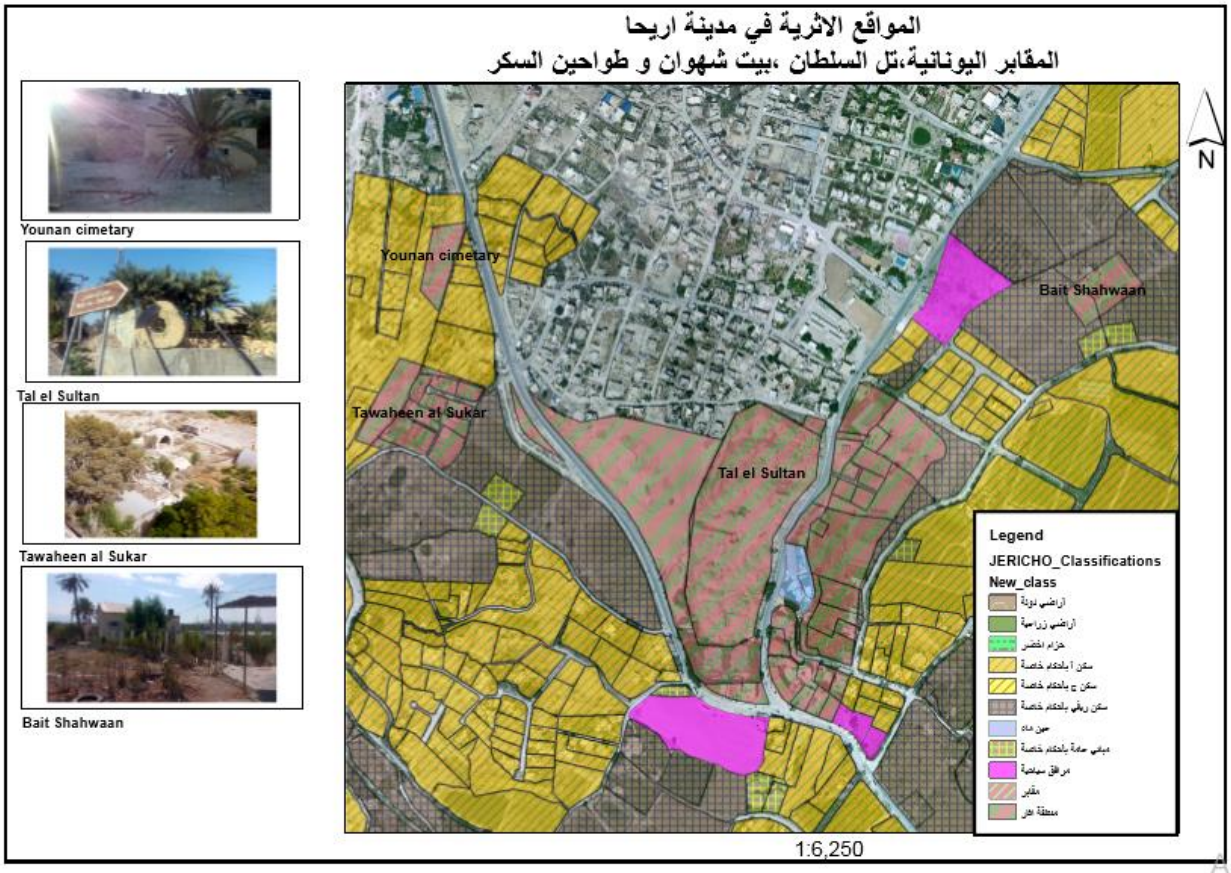

مخطط رقم (13)

الملكية

الجزء الاكبر من ملكية الموقع هي ملكية حكومية وايضا هذا ساهم في حماية الموقع وتطويره الا ان الملكيات المجاورة ملكيات خاصة

3.6 طواحين السكر

(Tawaheen es-sukkar)

نبذة تاريخية

كانت صناعة السكر من ابرز الانشطة الاقتصادية السائدة في المنطقة منذ العصور الوسطى ويعود تاريخ الطاحونة الى الفترة الايوبية ، وبناء على تصريحات السياحة والاثار في المدينة فقد شهدت المنطقة عام 2002 اعمال تنقيب وعثر على مجموعة كبيرة من المواد تدل على مختلف الانشطة المتعلقة بإنتاج قصب السكر من اواني فخارية واواني مخروطية لتخزين السكر.

موقع طواحين السكر الاثري

شكل رقم (5)

الوضع القائم والمحيط

وهو موقع مهم تاريخيا الا انه مهمل بشكل كبير حيث انه لا يوجد أي اسلوب حماية في الموقع كما انه يتعرض الى التعدي بجميع الاشكال من التخريب او من وجود الحيوانات او من رمي النفايات ووجود الاشواك اضافة الى عدم وجود اية خدمات في الموقع حيث لا يوجد طريق معبد يوصل له وعدم وجود مياه او حمامات او لوحات ارشادية او أي شيء يذكر من الخدمات والشيء الوحيد المتوفر في مدخل الموقع لوحة مكتوب عليها اسم الموقع وهو طواحين السكر ، شكل رقم (6) يوضح ذلك .

الطريق الى طواحين السكر

شكل رقم (6)

تراكم الاشواك في طواحين السكر

شكل رقم (7)

كما انه تم التعدي من المحيطين للموقع بالسياج وبعض المباني الصغيرة وغيره ومن الجدير ذكره هنا ان الاراضي التي يقع عليها هذا الموقع الاثري المهم هي ملكيات خاصة وهي اكثر من قطعة ولأكثر من مالك.

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة للتصنيف في المخطط الهيكلي الاخير فان طواحين السكر مصنف منطقة اثرية علما انه يوجد تعديات على هذه المنطقة كما يظهر بالصورة الجوية اما بالنسبة للمنطقة المحيطة فقد تم تصنيفها سكن ا وهذا التصنيف يسمح بنشاء مباني حتى ارتفاع اربع طوابق دون تحديد أي شروط لهذه المباني تحمي خصوصية الموقع الاثري.(مخطط رقم (13) يوضح التصنيفات المجاورة)

الملكية

تشكل الملكية في هذا الموقع العائق الاكبر في حمايته وتطويره حيث ان ملكيته هي ملكيات خاصة ومتعددة حيث ان الموقع موجود على اكثر من قطعة وكل قطعة فيها عدة شركاء وهذا يتعارض مع أي الية لحماية المواقع الاثرية او أي مشروع لدول مانحة لحمايته مع العلم انه يتم المتابعة من احد المالكين لمحاولة تطوير الموقع واستخدامه حيث تم مراجعته للبلدية وللسياحة والاثار في اريحا بهدف اعادة تأهيل طواحين السكر للإعادة تصنيع السكر فيها وتأهيلها لاستقبال السواح وذلك بالتعاون مع السياحة والاثار الا ان القوانين وتفتت الملكية قد يكونوا العائق حول مثل هذه المشاريع.

4.6 تلول ابو العلايق

Abu el-AlayiqTell

نبذة تاريخية

عرف الموقع ابان العصر الاغريقي الروماني، لأخذه الملك هيرودس منتجعا له ولأسرته وقد شهدت اريحا قصة الحب الشهيرة بين انطونيو وكليوبترا حيث قدم بساتين البلسم الى كليوبترا وتضمن الموقع مشاريع تنموية من بناء سلسلة قصور بديعة ومسرح وحلبة لسباق الخيل بالاضافة الى انشاء نظام مائي يتألف من قنوات وجسور مائية.

شكل رقم (8)

الوضع القائم للموقع والمحيط

موقع اثري واسع يحتل مساحة واسعة والمشكلة الاكبر في هذا الموقع انه يقع ضمن منطقة (ج) وهي ضمن السيطرة الاسرائيلية الكلية وهذا ادى الى تعذر حماية هذا الموقع حيث انه مفتوح ولا يوجد حوله اية وسيلة من وسائل الحماية ولا أي نوع من انواع الخدمات لا طريق كعبد ولا مياه ولا اضاءة ولا حراسة والموقع يتعرض بشكل مستمر للتخريب والسرقة والتدمير وخاصة من قبل الجهات الاسرائيلية حيث انه في الفترة الاخيرة تعرض الموقع الى اعمال حفريات من قبل الاسرائيليين .

يحيط بالموقع بعض المباني الصغيرة ومعظمها من الزينكو والمباني المؤقتة حيث ان المنطقة سي ولا يتم اصدار رخص بناء فيها.

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة لتصنيف الموقع والمجاور له حسب المخطط الهيكلي الاخير فقد تم اعطاء التصنيف الاثري لكامل المساحة الاثرية حسب ما تم تحديدها من وزارة السياحة والاثار وصنفت المنطقة المحيطة الشرقية والجنوبية وهي منطقة أ بتصنيف مناطق سكنية ولكن بارتفاعات منخفضة ونسبة مئوية قليلة للبناء اما المنطقة الشمالية والغربية فلم تعطى أي تصنيف حيث انها خارج حدود البلدية ومنطقة تحت السيطرة الاسرائيلية مما يهدد المنطقة الاثرية بشكل اكبر من هذه الجهات ، مخطط رقم (14) يوضح ذلك .

المواقع الاثرية في منطقة تلول ابو العلايق

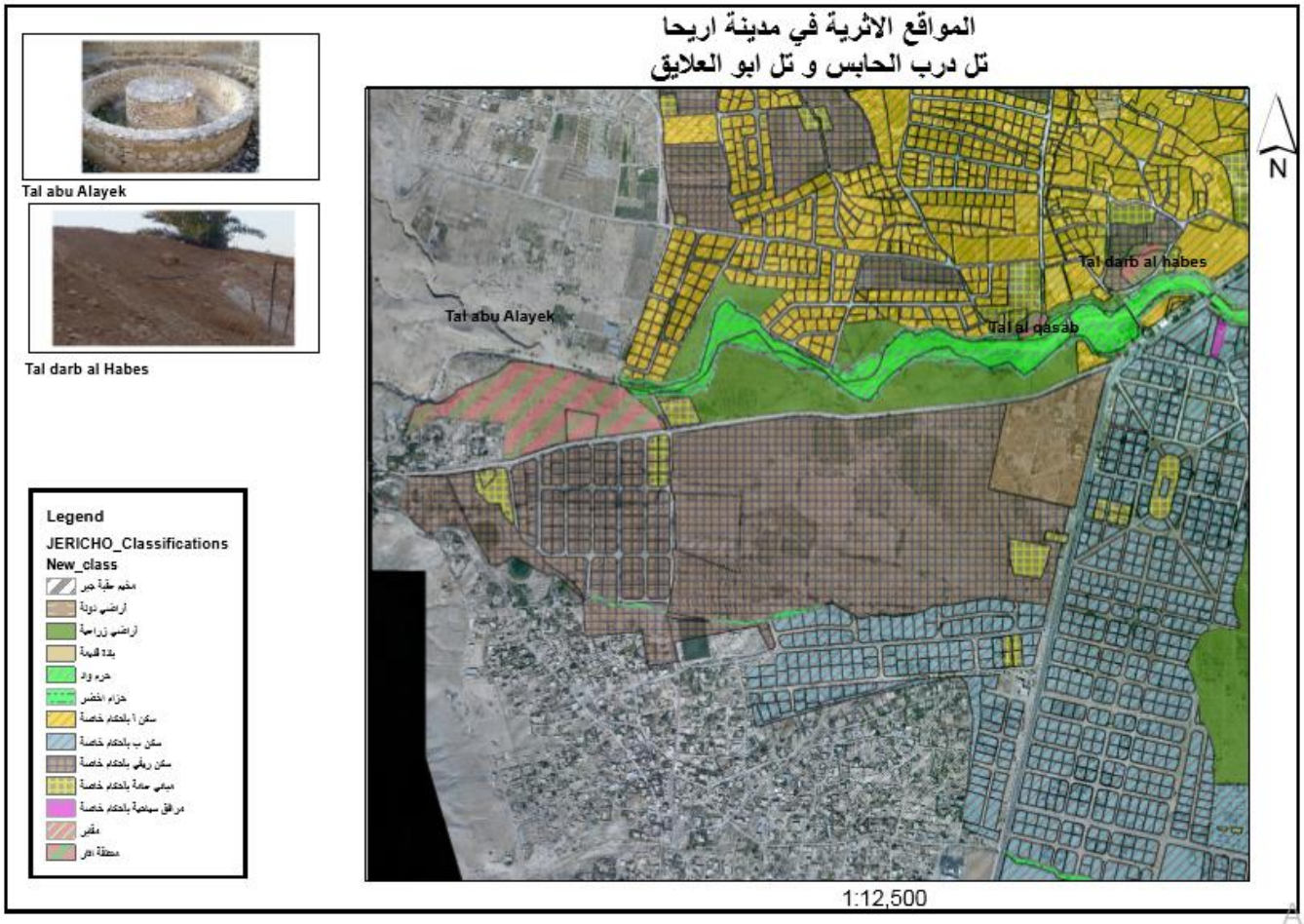

مخطط رقم (14)

الملكية

ملكية الموقع يقع الموقع ضمن حدود السيطرة الاسرائيلية

5.6 شجرة زكا

نبذة تاريخية

وتعود قصة شجرة زكا الى الفي عام، حيث التقى المسيح بزكا العشار وحثه حينها بعد ان تناول الطعام في بيته الى عمل الخير ومساعدة المحتاجين.

الوضع القائم والمحيط

تقع شجرة زكا في منطقة قريبة من وسط المدينة وتحتل مساحة صغيرة ويحيط بها طرق من جهتين والمتحف الروسي من الجهات المتبقية حيث تم انشاء هذا المتحف على الارض الاثرية

تم حماية الشجرة بإنشاء جدار يحيط بها وضمها لمنطقة المتحف ويتوفر هناك الخدمات المطلوبة بالاضافة الى الاضاءة والطرق المعبدة والاكشاك السياحية المجاورة

شجرة الجميزة

شكل رقم(9)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اعطي تصنيف اثري بشكل كامل لموقع الشجرة والمتحف مخطط رقم (12)يوضح التصنيف للمنطقة حسب المخطط الهيكلي علما انه يحيط بالشجرة شارع رئيسي من جهة وهو شارع اعتمد سياحي في المخطط الهيكلي الاخير وشارع مشاه من الجهة الاخرى تم وضع اكشاك سياحية به ومن الجهة الاخيرة المتحف الروسي والشجرة ضمن سور المتحف، علما انه بالرغم من ان الموقع بالكامل اثري الا انه تم السماح للحكومة الروسية وهي مالكة القطعة بإنشاء المتحف واستخراج بعض الاثار من الموقع.

الملكية

هي ملكية خاصة للحكومة الروسية

6.6 تل السمرات، تل ابوهندي، تل ابو الزلف، تل العرايس

Tell el-Arays ،Tell Abu Zelef ،Tell Abu Hindi ،Tell as-Samarat

نبذة تاريخية

تل السمارات : وهو الموقع الثاني لمدينة هيرودوس وكان به مسرح يجتمع الناس فيه لحضور فعاليات سباق الخيل ايام هيرودوس

تل ابو الزلف : وهو موقع اثري روماني

تل ابو هندي ويعود للعصر الهلنستي وفيه اثار بئر مياه قديم

تل العرايس : وهو موقع بيزنطي وكانت تخرج منه جميع العرايس في المدينة

الوضع القائم والمحيط

مجموعة من التلال لا يوجد معالم لا ثار واضحة ولا يوجد اية حدود على ارض الواقع تحدد المواقع الاثرية كما انه لا يوجد أي نوع من انواع الحماية او الخدمات ومعظمها لا يتوفر له طريق معبدة ولا يوجد سوى يافطة في الطريق تدل على اسم هذه المواقع تل السمرات جزء من المنطقة الاثرية لها هي التلة القائمة والموجودة والجزء الاخر هي اراضي فارغة ومزروعة وهي مكان سباق الخيل حسب تاريخ الموقع حاليا تم الاعتداء على جزء من هذا الموقع بالبناء على الموقع الاثري مجاور التلة

تل السمرات الاثري

شكل رقم (10)

بالنسبة لتل ابو الزلف وتل ابو هندي فقد تم تجريفها قبل فترة من الزمن من قبل احد المواطنين ولا يوجد معالم للموقع الاثري وهي اراضي مزروعة حاليا وتل العرايس تلة صغيرة وعليها بناء صغير من الطين

تل العرايس

شكل رقم (11)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بخصوص تصنيف هذه المناطق في المخطط الهيكلي الاخير وما يحيط بها فقد تم تحديد التصنيف الاثري لها على المخطط الهيكلي علما انها تشكل مساحات واسعة والمناطق المحيطة بها جميعا اعطيت التصنيف السكن الريفي والذي يسمح بإنشاء المباني السكنية بارتفاعات قليلة لا تزيد عن طابقين وروف

المواقع الاثرية في منطقة الديوك

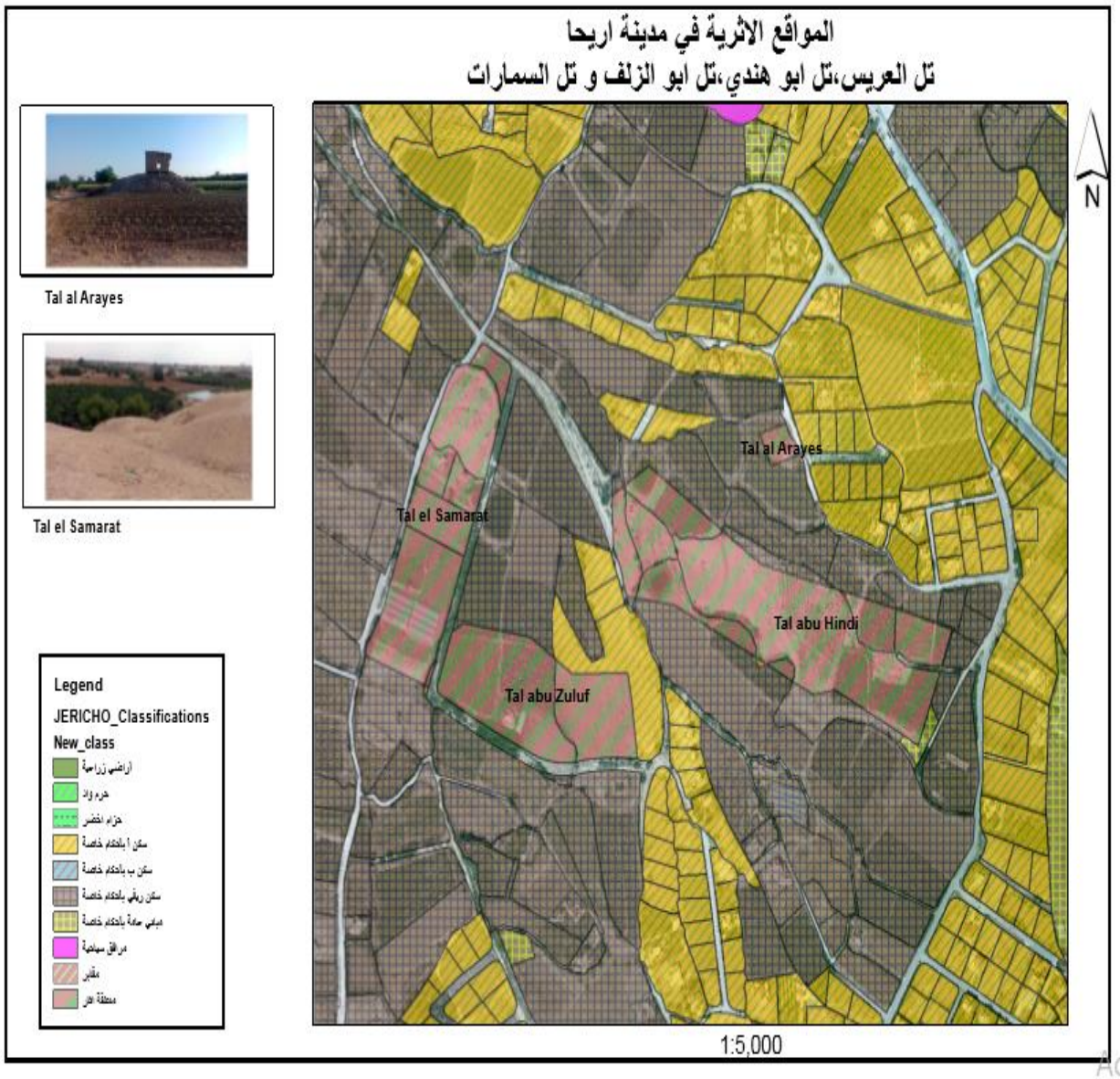

مخطط رقم (15)

الملكية

وهي ملكيات خاصة وجزء صغير جدا منها ملكية حكومية

7.6 تل المطلب الكبير وتل المطلب الصغير وتل ابو خرس

Tell el-Matlab ،Tell Abu Khurs

نبذة تاريخية

وهي خرائب تعود للعصر البيزنطي حيث اكتشف فيها ابنية من الطين

الوضع القائم والمحيط

تقع هذه المواقع الثلاث في نفس المنطقة تقريبا او مناطق متقاربة وهي عبارة عن اراضي فارغة تلال صغيرة متروكة ولا يوجد حولها حماية تتجمع بها النفايات والاوساخ وهي مفتوحة و عبارة عن ارض صغيرة بين اراضي زراعية ومباني سكنية كما انه لا يوجد ما يدل على وجود اثار على سطح الاراضي وهي متروكة ومفتوحة ويحيط بها مباني سكنية واسوار احد هذه المواقع تقع على الشارع المعبد والموقعين الاخرين لا يوجد لها طريق معبد ولا يوجد فيها أي نوع من انواع الخدمات للسائح كما انه لا يوجد ما يشير على ارض الواقع للموقع الاثري سوى لوحة مكتوب عليها اسم احد المواقع فقط .

تل المطلب الصغير

شكل رقم (12)

تل ابو خرس

شكل رقم (13)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة لتصنيف هذه المواقع في المخطط الهيكلي الاخير فقد صنفت المواقع الاثرية التي تم تحديد ابعادها على المخطط من قبل السياحة والاثار بالتصنيف الاثري والمناطق المحيطة لها مباشرة اخذت تصنيف سكن ب وهو يسمح بإقامة الانشاءات بارتفاع خمسة طوابق وبنسبة بناء تصل الى 40% وبارتدادات 3م

المواقع الاثرية في منطقة شارع فلسطين

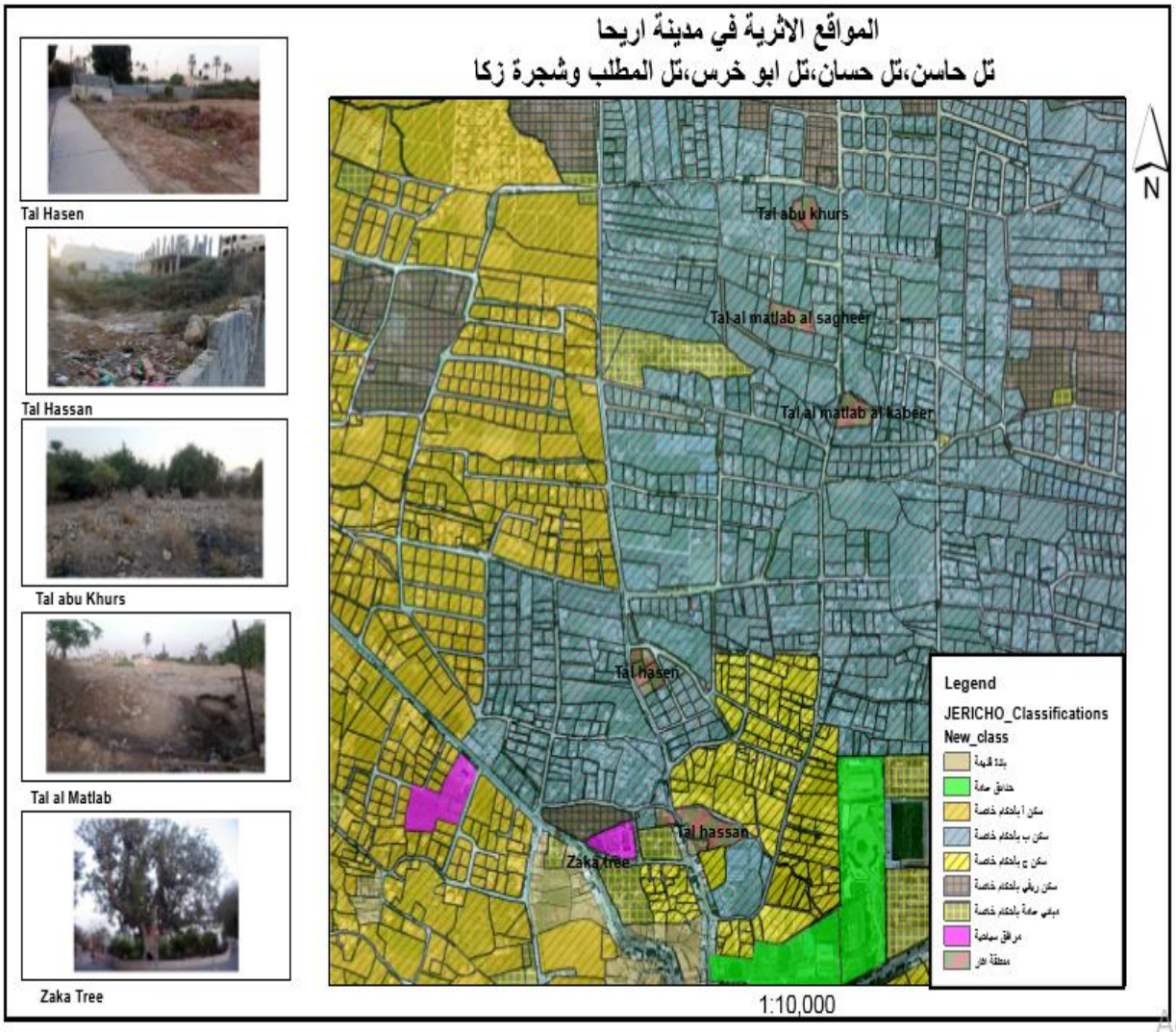

مخطط رقم (16)

الملكية

هي ملكيات خاصة وجزء صغير منها ملكية حكومية

8.6 خربة النتلة

Khirbet en-Nitla

نبذة تاريخية

وجد فيها العديد من الفخاريات والاواني النحاسية والتي تؤكد انها تعود للعصر الكنعاني

الوضع القائم والمحيط

الموقع عبارة عن جزء من ارض زراعية ولا يوجد أي علامات او حدود على ارض الواقع تحدد الموقع الاثري يوجد طرق ترابية في منتصف الموقع ولا يوجد أي اثار واضحة على سطح الارض للموقع لا يوجد طريق معبد يصل للموقع كما انه لا يوجد اية خدمات للسائح ولا يوجد سوى لافتة مكتوب عليها اسم الموقع

خربة التبلة

شكل رقم (14)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة للتصنيف في المخطط الهيكلي فان حدود الموقع الاثري كما تم تحديده من وزارة السياحة والاثار مصنف اثري والمحيط به منطقة سكنية تسمح بارتفاع 5 طوابق وبنسبة بناء مرتفعة وارتدادات قليلة .

المواقع الاثرية في منطقة السيح

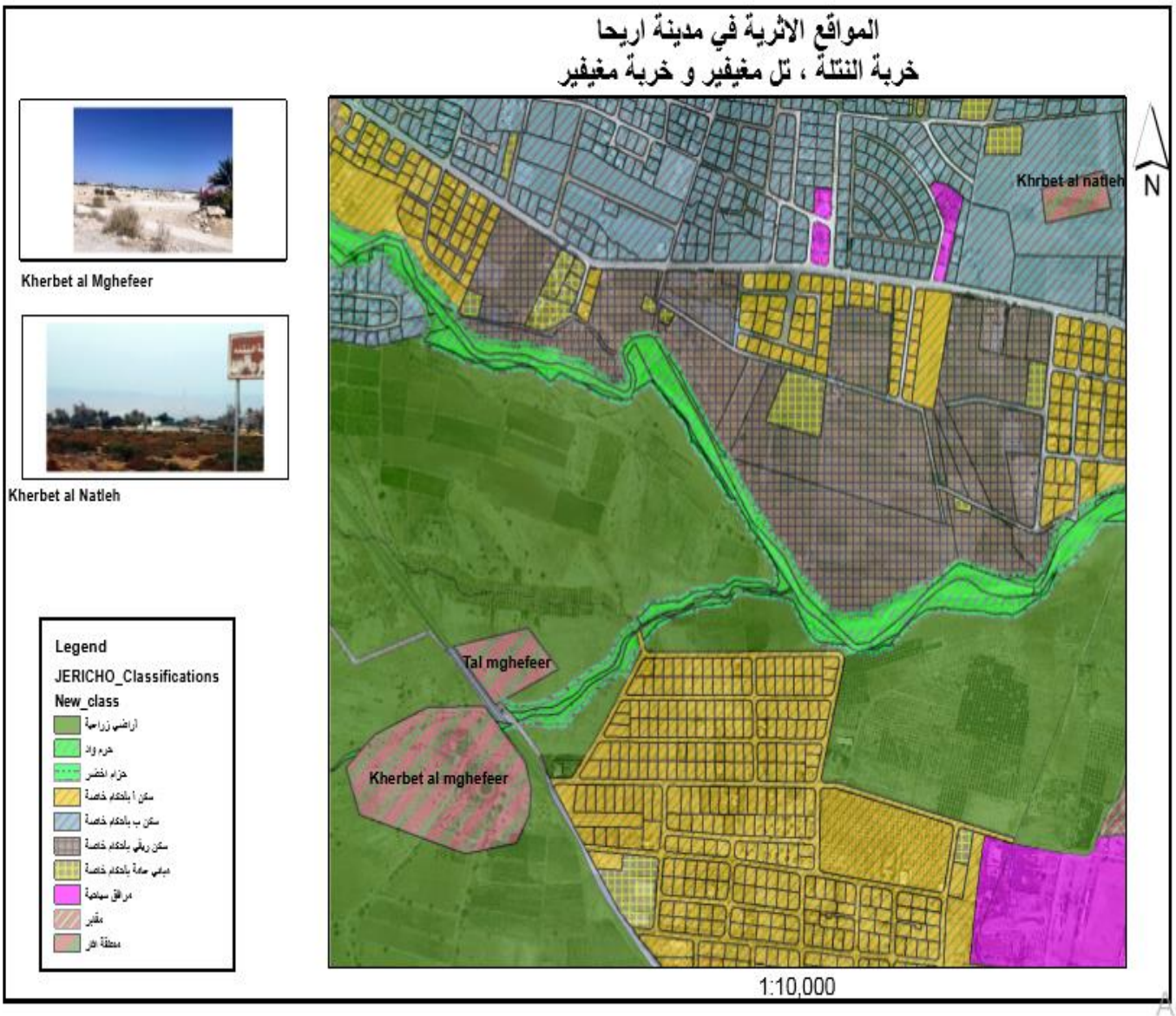

مخطط رقم (17)

الملكية

وهي ملكية خاصة بالكامل

10.6 بيت شهوان

Shahwan

نبذة تاريخية

وهو عبارة عن ارضية فسيفساء وفوقها منزل يعتبرها اليهود كنيس لهم

الوضع القائم والمحيط

الموقع عبارة عن مبنى مغلق وهو ملك لعائلة فلسطينية لا يسمح بالدخول له الا عن طريق تنسيق امنى حيث ان الموقع يعتبره الاحتلال كنيس لهم للعبادة، البناء عبارة عن بناء قائم على اعمدة فوق لوحة فسيفساء تم السماح لمالكين الارض بالبناء عليها دون ان يتم المساس بالفسيفساء الموقع بحاجة الى عناية وتنظيف بيت شهوان

شكل رقم (15)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

صنف الموقع في المخطط الهيكلي الاخير بالتصنيف الاثري وما يحيط بها ريفي أي نسبة بناء قليلة مسموحة وارتفاع منخفض مخطط (8) يوضح التصنيفات المجاورة

الملكية

الملكية خاصة بالكامل

11.6 تل المفجر وقناطر

Kanater ،Tell el-Mafjar

نبذة تاريخية

وهي مواقع اثرية مجاورة لخربة المفجر

الوضع القائم والمحيط

وهي مواقع اثرية متجاورة وهي على ارض الواقع عبارة عن اراضي فارغة تقريبا ولا يوجد حدود واضحة و هي اراضي مفتوحة وغير محمية ولا يوجد ما يبين انها ارض اثرية في الواقع سوى لافتة باسم الموقع علما انه يوجد طريق معبدة تصل للموقع حيث انها تقع على الشارع الرئيسي .

تل المفجر

شكل رقم (16)

قناطر

شكل رقم (17)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

اما بالنسبة لتصنيف هذه المواقع في المخطط الهيكلي فتم اعتماد التصنيف الاثري حسب ما تم تحديده من قبل السياحة والاثار والمناطق المحيطة حددت تصنيف زراعي منطقة تطوير مستقبلي حيث ان كامل المنطقة المحيطة بقصر هشام والمناطق المجاورة لم يتم تنظيمها وسيتم عمل مخطط هيكلي خاص بها لاحقا. مخطط رقم (8) يوضح التصنيف

الملكية

ملكيات خاصة

12.6 تل درب الحابس تل القصب

الوضع القائم والمحيط

يقع موقع درب الحابس على طريق معبد ولا يوجد اية علامات تدل على الموقع يوجد سياج قائم حول الموقع تم وضعه من قبل مالك القطعة علما انه تم اصدار رخصة سياج بعد موافقة السياحة والاثار على ذلك، ويوجد فقط لافتة تدل على الموقع علما ان المنطقة عبارة عن ارض فارغة وتم هدم مبنى قديم واثري في الموقع دون موافقة الجهات المسؤولة .

تل درب الحابس

شكل رقم (18)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

تم تصنيف الموقع حسب الابعاد التي حددت من السياحة والاثار كموقع اثري والمناطق المحيطة تم اعطائها تصنيف سكن ريفي بنسبة مئوية قليلة وارتفاع منخفض مخطط(9) يوضح التصنيف كما هو في المخطط الهيكلي وفي المخطط الهيكلي

الملكية

ملكية خاصة بالكامل لتل درب الحابس وملكية للأقباط لتل القصب

13.6 جسر ابو غنوش

الوضع القائم والمحيط

الموقع عبارة عن منطقة خالية ويوجد بها جسر صغير وهي مجاورة لقصر هشام ولا يوجد انشاءات مجاورة جسر ابو غوش

شكل رقم (19)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

تم اعطاء تصنيف اثري للموقع علما ان كامل المنطقة المحيطة لم يتم شملها في المخطط الهيكلي الاخير وسيتم دراستها ضمن مخطط هيكلي قادم علما ان تأخير تنظيم المنطقة يؤثر سلبا على حماية المناطق الاثرية مخطط رقم (2)يوضح التصنيف

الملكية

ملكية خاصة

14.6 تل ابو غنام

الوضع القائم والمحيط

وهو موقع اثري تم انشاء مبنى جامعة الاستقلال حوله وهو موقع تتوفر فيه كامل الخدمات من طريق معبدة وخدمات وهي تابعة للجامعة ولا يسمح الدخول الى الموقع الا بالتنسيق مع ادارة الجامعة الا انه يتم بشكل مستمر داخل الجامعة انشاء المباني ورغم ذلك لم يتم تحديد الموقع باي طريقة وعند زيارة الموقع لم يكن يعلم المهندسين او العمال في الموقع عن وجود موقع اثري ويبدو الموقع بحالة غير جيدة حيث انه بحاجة الى حمايته بشكل مستعجل بوضع حواجز لحمايته وتركيب يافطة لتعرف بالموقع الاثري والتوعية له شكل(19) يوضح الموقع الاثري من الداخل

تل ابو غنام

شكل رقم (20)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

من حيث التصنيف يوجد تصنيف اثرية على المخطط الهيكلي للجزء المصنف اثري من قبل السياحة والاثار والمنطقة المحيطة مصنفة مباني عسكرية علما ان هذا التصنيف لا يتوافق مع الواقع حيث تم استخدام الموقع الاثري شكل يوضح التصنيف للمنطقة حسب المخطط الهيكلي مخطط (9)يوضح التصنيفات للموقع

الملكية

ملكية خاصة وجزء صغير منها خزينة

15.6 المقابر اليونانية

الوضع القائم والمحيط

لم يتم تحديد الموقع بسهولة حيث يوجد انشاءات مجاورة قائمة والموقع ولا يوجد معالم لوجود اثار

المقابر اليونانية

شكل رقم (21)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

ان التصنيف لهذا الموقع كغيره تصنيف اثري والمنطقة المحيطة تم تصنيفها ضمن المخطط الهيكلي الاخير سكن ا وهذا يسمح بارتفاع المباني الى اربع طوابق ونسبة بناء تصل الى 35% مخطط (8) يوضح التصنيفات المجاورة

الملكية

ملكية خاصة

16.6 تل حاسن وتل حسان

نبذة تاريخية

الوضع القائم والمحيط

تل حسان هي ارض على شارع قصر هشام الرئيسي تم اصدار تراخيص ابنية لأجزاء في الموقع بناء على موافقة السياحة والاثار وتم تحديد جزء صغير فقط اثري من هذه الاراضي التي تقع على يمين الشارع ويساره علما ان تصنيف كامل هذه الاراضي لا زال مصنف اثري في المخطط الهيكلي ولدى السياحة والاثار الجزء المتبقي من الموقع الاثري هو زاوية القطعة على الشارع يوجد حفريات واثار في الموقع ولكنها مفتوحة ومتروكة ولا يوجد أي اسلوب حماية لها والجزء الاثري الاخر لهذا الموقع هو للقطعة المقابلة على يسار الشارع وهو قطعة حولها سور قائم وعليها مباني قديمة ومباني اخرى حديثة مرخصة بناء على موافقة من السياحة والاثار وجزء صغير من القطعة تم منع انشاء اية مباني عليه وهو عبارة عن ارض مليئة بالأشواك والنفايات .

تل حسان

شكل رقم (22)

اما بالنسبة لتل حاسن فهي اراضي مفروزة وهي فارغة ولا يوجد فيها انشاءات وهي اراضي مزروعة جزء منها والجزء المتروك والمحدد اثري هو مساحة صغيرة من الارض تقع على الشارع الرئيسي مباشرة لا يوجد ما يحميها وهي عبارة ايضا عن ارض فيها الاشواك والنفايات ولا يوجد اية اثار واضحة في الموقع علما انها منطقة مفتوحة ولا يوجد حولها اية وسيلة للحماية

تل حاسن

شكل رقم (23)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

جميع مساحات الموقعين تل حاسن وتل حسان مصنفة موقع اثري والمحيط بها مناطق سكنية ب و ج وذلك يسمح بارتفاعات مباني عالية تصل الى خمسة طوابق ونسبة بناء مرتفعة من 40% الى 50% مخطط(12)يوضح التصنيف للموقع

الملكية

الملكية للموقعين هي ملكية خاصة بالكامل

17.6 تل المغيفر وخربة المغيفر

نبذة تاريخية

الوضع القائم والمحيط

لا يوجد ما يوضح وجود اثار في الموقع تقريبا الموقع خالي من الانشاءات سوى بعض المباني الغير مستكملة في الموقع .

تل المغيفر

شكل رقم (24)

الموقع في المخطط الهيكلي الاخير

صنفت هذه المواقع ايضا وهي متجاورة الى التصنيف الاثري علما ان المناطق المحيطة لها حصلت على تصنيف زراعي منطقة تطوير مستقبلي مخطط(13)يوضح تصنيفات الموقع

الملكية

وهي ملكية خاصة بالكامل

تحليل للدراسة الميدانية

من خلال مراجعة المواقع الاثرية في المدينة وحسب التحليلات السابقة يظهر لنا ان عدد المواقع الاثرية الفعلي حسب راي الباحث في مدينة اريحا هي موقعين اثريين مؤهلين فقط يتم متابعتهم من قبل السياحة والاثار بشكل مباشر ويكونوا جزء من الاقتصاد الفلسطيني حيث انهم يشكلون جزء من الدخل للمدينة والمتبقي عبارة عن مجموعة من الاراضي المفتوحة المتروكة والغير محمية لا من السرقة ولا من التخريب ولا من الاوساخ والنفايات.

هذا بالاضافة الى الاعتداءات المباشرة لبعض المواقع بإنشاء المباني عليها مثل تل السمرات او الاعتداء على بعض اجزائها مثل تل السلطان او التعدي على الفضاء الخاص بها مثل انشاء تلفريك فوق تل السلطان.

وقد صنفن جميع هذه الاراضي ضمن المخطط الهيكلي الاخير مناطق اثرية لا يسمح البناء عليها او اجراء اية معاملات او اجراءات عليها حيث تقدر المساحات التي تم حجزها كمواقع اثرية في مدينة اريحا تقريبا (625668)م2 معظمها هي ملكية خاصة مع العلم ان المساحة الفعلية للمواقع الاثرية المفتوحة للسواح ومهيئة كموقع اثري هي فقط بمساحة (35339)م2

ان اعتماد المساحات الواسعة المذكورة كمواقع اثرية يحمل الحكومية عبء مادي كبير في حال مطالبات اصحاب هذه الاراضي بالتعويض كما انها تحمل ايضا الحكومة عبء البحث والتنقيب رغم ان هذه المناطق تم تحديدها على المخطط الهيكلي كمواقع اثرية من قبل السياحة والاثار ورغم ان قانون الاثار يمنع اصحابها من البناء عليها او استعمالها، الا انه تم اعطاء عدة موافقة على الترخيص وانشاء مباني على اجزاء من هذه الاراضي من قبل السياحة والاثار مع انه لم يتم تغيير تصنيف هذه الاجزاء في المخطط الهيكلي ولا زالت جميع هذه المساحات اثرية.

تحليل دور المخططات الهيكلية والخطط الستراتيجية للمدينة في حماية وتطوير المواقع التراثية

وضمن هذا العنوان سوف يتم تحليل الخطط الاستراتيجية للمدينة بالاضافة الى عرض وتحليل المخططات الهيكلية التي تم استخدامها في المدينة خلال السنوات الماضية ودورها في حماية المواقع التراثية .

الخطة الاستراتيجية لبلدية اريحا للفترة 2013-2016

ومن خلال تحليل الخطة والمشاريع المقترحة بها والتي تتعلق بالسياحة وجد انه خلال الخطة تم وضع العديد من المشاريع السياحية المقترحة ضمن فترة الخطة وتتمثل هذه المشاريع باعداد خرائط سياحية، ترويج سياحي لمدينة اريحا، تطوير شوارع المواقع السياحية، تحسين الخدمات للمواقع السياحية، اضفاء طابع تاريخي وسياحي داخل المدينة، ترميم الجسور الاثرية، ترميم المباني الطينية، منتجع سياحي علاجي و انشاء متحف تاريخي للاثار.

علما انه لم يتم انجاز أي من هذه المشاريع ضمن فترة الخطة كما انه لا يوجد أي مشروع مقترح ضمن هذه الخطة يهدف بشكل مباشر للمواقع الاثرية في المدينة سوى بعض المشاريع المقترحة لتحسين الخدمات السياحية وتطوير الشوارع المؤدية الى المواقع السياحية علما ان هذا يتناول السياحة بشكل عام وليس السياحة الاثرية بشكل خاص، حيث فقط هناك اقتراح لترميم جسور اثرية

من خلال الاطلاع على الخطة الاستراتيجية للهيئة المحلية ترى الباحثة ان المواقع الاثرية والاهتمام بها وتطويرها وحمايتها والترويج لها ليس من ضمن اولويات الخطة ولم يتم الاهتمام بها ابدا. ترى الباحثة ان جزء من الاهتمام في الخطة الاستراتيجية للمدينة بالسياحة الاثرية ولكن من الواضح انه لم يتم اتباع السياسة الوطنية المقترحة في اجندتها وهي التخطيط للنتائج والتركيز على التنفيذ حيث ان معظم المشاريع المقترحة بحاجة الى تمويل وما يمكن تمويله لا يوجد متابعة ولا تركيز على تنفيذه

6.2.4 خطة تطوير الاقتصاد المحلي مدينة اريحا 2016

اوضحت الخطة ان ضعف عمليات تأهيل المواقع السياحية والتاريخية والدينية هي من اهم قضايا التنمية لمدينة اريحا

وضمن خطة التنفيذ للمشاريع المقترحة للفترة 2017-2021 تم تحديد مشروع صيانة المواقع التاريخية والسياحية وتشمل (قصر هشام، طواحين السكر، تل السمرات) وتحديد التكلفة التقديرية للمشروع 12500 دولار كما تم تحديد الجهات المقترحة للتمويل (الاتحاد الاوروبي، الحكومة اليابانية، الايطاليين)

وتم تحديد انه من متطلبات نجاح خطة التنمية الاقتصادية في اريحا ضرورة التنسيق الجدي بين البلدية والمؤسسات الحكومية والوزارات الرسمية والاتحادات وغرفة التجارة والقطاع الخاص

نعود هنا مرة اخرى الى الاعتماد على التمويل الخارجي في تأهيل وترميم المواقع الاثرية كما ونرى مشكلة عدم التنسيق وقلة التعاون بين المؤسسات

وترى الباحثة انه من خلال الاطلاع على الخطط السابقة ان نصيب السياحة الاثرية ضمن هذه الخطط ليس ضمن النسبة المطلوبة كما تم الاعتماد في معظم الحالات على التمويل الخارجي للتأهيل والتطوير كما تعاني معظم هذه الخطط عدم المتابعة لضمان التنفيذ.

4 الخارطة السياحية لمدينة اريحا

بالاطلاع على الخارطة السياحية للمدينة والتي تم اعدادها عام 2010 نجد ان المواقع الاثرية التي تم تحديدها فيها لا تتجاوز 8 مواقع من المواقع الثرية الموجودة في المدينة، وعند تحليل ذلك نرى انه تم اهمال هذه المواقع ايضا اعلاميا وترويجيا حيث لم يتم الافصاح عنها في الخريطة الوحيدة التي تشير وتدل على السياحة في المدينة. قد يكون ذلك قرار صائب بعدم وضع هذه المواقع على الخارطة السياحية حيث زيارة هذه المواقع بالوضع الحالي لها قد يكون غير صالح لزيارة السواح.

الخارطة السياحية لمدينة اريحا

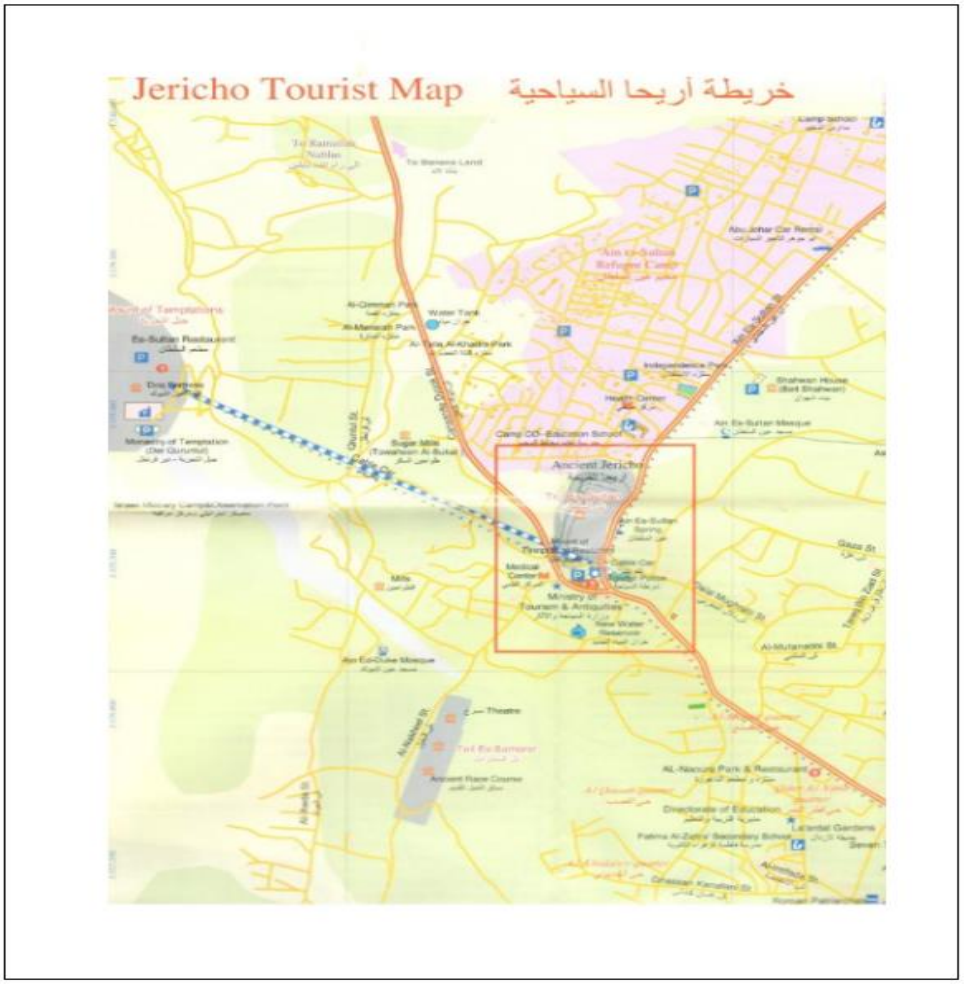

مخطط رقم (2)

3.3.4 المخططات الهيكلية لمدينة اريحا وتحليل المخطط الاخير التعديلات النهائية

أ – مخطط 1957

تسلسل العمل على المخططات الهيكلية لمدينة اريحا حيث تم المصادقة على المخطط الهيكلي الاول عام 1957م هو مخطط يدوي يحتوي على العديد من المشاكل في ابعاد القطع واقتطاعات الطرق هذا بالاضافة الى عدم اعتماد او تحديد المواقع الاثرية.

ب – مخطط 1976

وفي عام 1976م تم تعديل المخطط الهيكلي للمدينة وتوسيع الحدود الادارية الا انه لم يستكمل اجراءات المصادقة ولكن تم اعتماده والعمل به في اجراءات الترخيص والافراز ولم يكن به أي تحديد للمواقع الاثرية .

ج–مخطط 1998

تم اعداد مخطط هيكلي جديد للمدينة الا انه ايضا لم تستكمل اجراءات المصادقة عليه ومع ذلك تم الاستمرار في العمل بناء عليه واعتماده في معاملات الترخيص والافراز للمدينة ضمن الهيئة المحلية وطوال هذه المدة ايضا لم يتم تحديد المواقع الاثرية للحفاظ عليها حتى تم المصادقة عليه مع ما تم عليه من تغييرات وتعديلات عام 2011.

مخطط هيكلي 1998

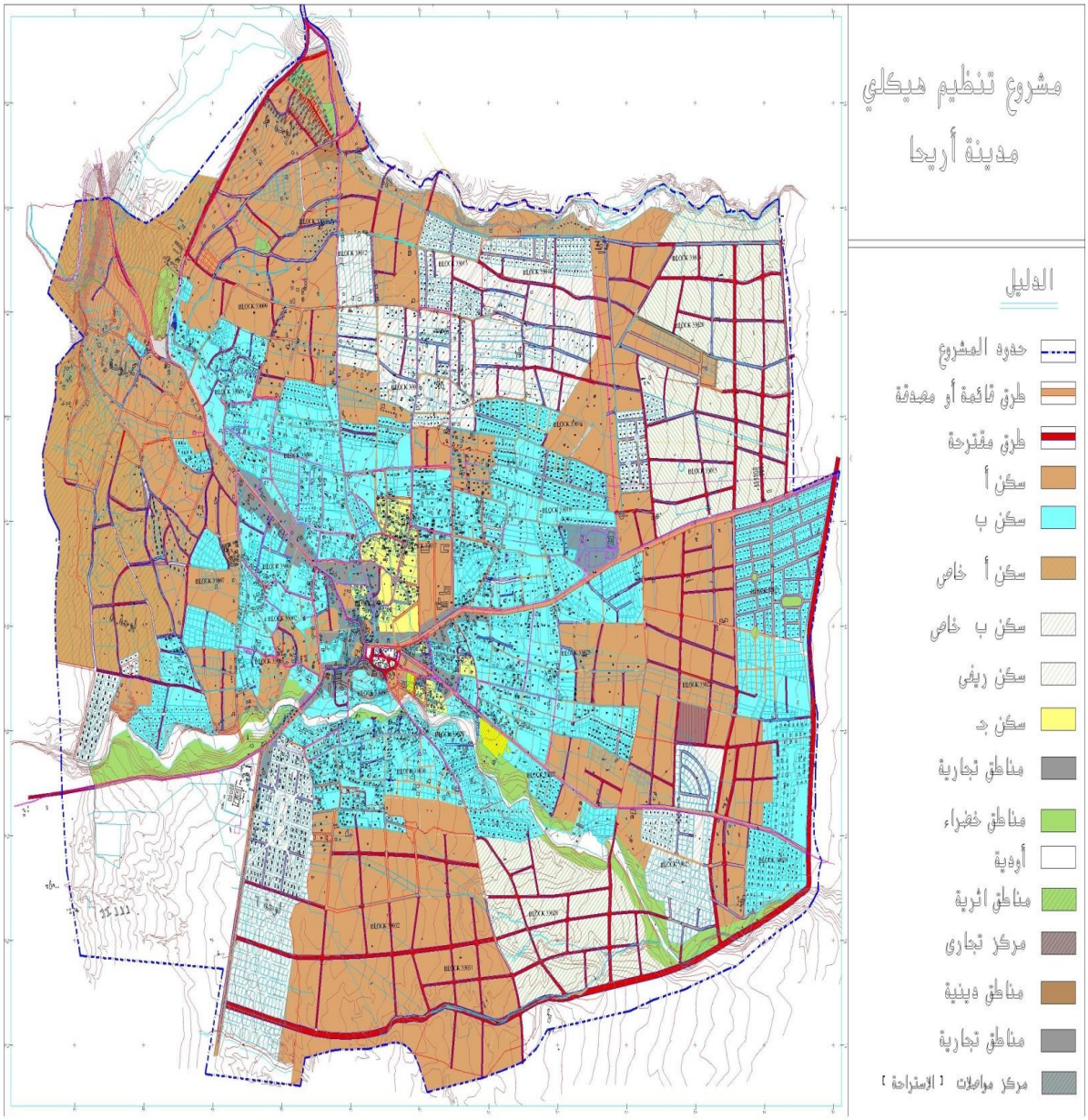

مخطط رقم (3)

د – مخطط 2011

تم المصادقة على هذا المخطط دون اعلانه للاعتراض واعتمد كمخطط طوارئ حيث تم المصادقة عليه فقط بناء على قرار وزير الحكم المحلي كمخطط مؤقت لحين اعداد مخطط هيكلي للمدينة علما ان هذا المخطط هو اول مخطط يتم فيه تحديد المواقع الاثرية داخل حدود المنطقة التنظيمية. غير انه يحافظ على المواقع الاثرية من حيث ان التصنيف للمواقع هو بتحديد المواقع الاثرية باللون الاثري بحيث لا يسمح باستخدام القطعة الارض التي يقع عليها الموقع الاثري بالبناء او الافراز او غيره ،علما انه لم يتم عمل أي منطقة حماية حول المواقع الاثرية .

وكما هو موضح في المخطط فان تصنيف الاراضي المجاورة للمواقع الاثرية في المخطط جزء منها سكن ا وسكن ب وهي تصنيفات تنظيمية تسمح بإنشاء المباني فيها لاستخدام سكني وقد يسمح به تجاري في بعض الاحيان، ارتفاعات هذا التصنيف حسب المخطط الهيكلي 2011 هو خمسة طوابق أي انه لم يتم الحفاظ على الارتفاعات المحيطة كما انه لم يتم اعطاء اية تصنيفات مجاورة للمواقع الاثرية لخدماتها أي خدمات سياحية ومعظم التصنيفات المجاورة هي سكن. علما ان الاراضي المصنفة مواقع اثرية في هذا المخطط اخذت هذا التصنيف بناء على معلومات وزارة السياحة والاثار .

مخطط هيكلي 2011

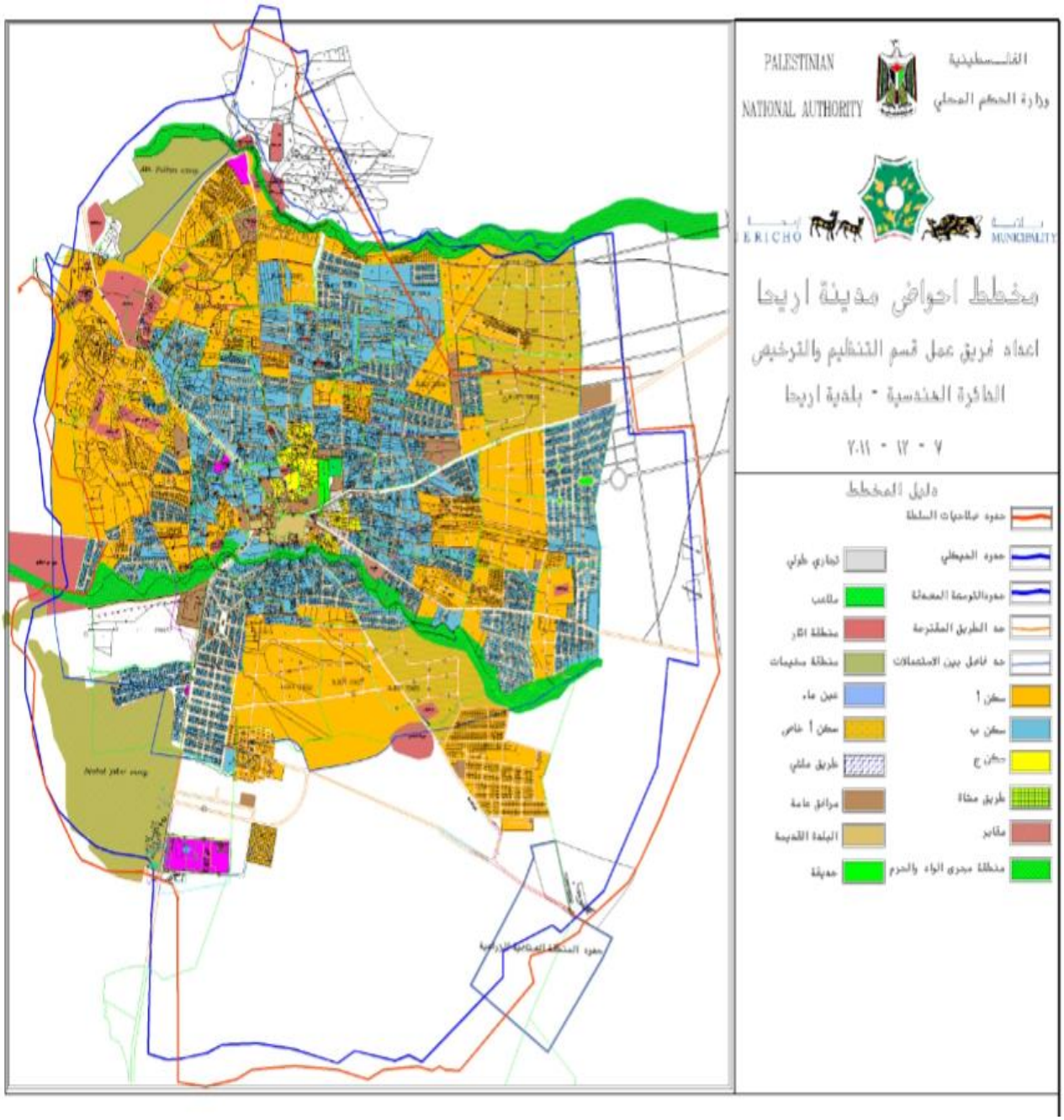

مخطط رقم (4)

هـ- مخطط هيكلي 2014

وبعد هذا التاريخ تم البدء بالعمل على مخطط هيكلي جديد حسب اجراءات وتسلسل دليل التخطيط الفيزيائي وذلك من قبل فريق تخطيط ايطالي وبالتعاون مع مكتب استشاري فلسطيني للتخطيط والدائرة الهندسية في بلدية اريحا وكانت النتيجة مخطط مثالي تم خلاله الاهتمام بالمواقع الاثرية بشكل كبير حيث تم تحديد منطقة كاملة حول المواقع الاثرية اعتمدت منطقة واحات وهي منطقة يمنع البناء فيها وذلك للحفاظ على المنطقة المحيطة بالمواقع الاثرية وذلك لحماية المواقع الاثرية والسماح باستخدام هذه المنطقة المحيطة لخدمة المواقع الاثرية ومن ثم اعطاء تصنيف مجاور لمنطقة الواحات هي تصنيف ريفي يسمح بالبناء بارتفاعات منخفضة ونسبة مئوية قليلة للبناء. وفي هذا المخطط تم الحفاظ على الارتفاعات المنخفضة في المدينة لخصوصيتها من حيث التربة والمساحة الواسعة للمدينة وهذا ساهم في ابراز جمال المدينة والحفاظ على المواقع الاثرية على حد سواء.

بالرغم من ان هذا المخطط كان مثال في التخطيط السليم واتباع جميع الخطوات المطلوبة في الدليل الفيزياء لإنجاز المخططات الهيكلية الا انه لم يراعي ملكية الاراضي من الممتلكات الخاصة حيث جميع الاراضي التي تم تحديدها منطقة واحات ومنطقة حماية للمواقع الاثرية هي ممتلكات خاصة، وهذا كان نقطة ضعف في امكانية المصادقة على المخطط وانجازه.ومن هنا بدأت التدخلات والتغييرات على التصنيفات في المخطط .

مخطط 2014

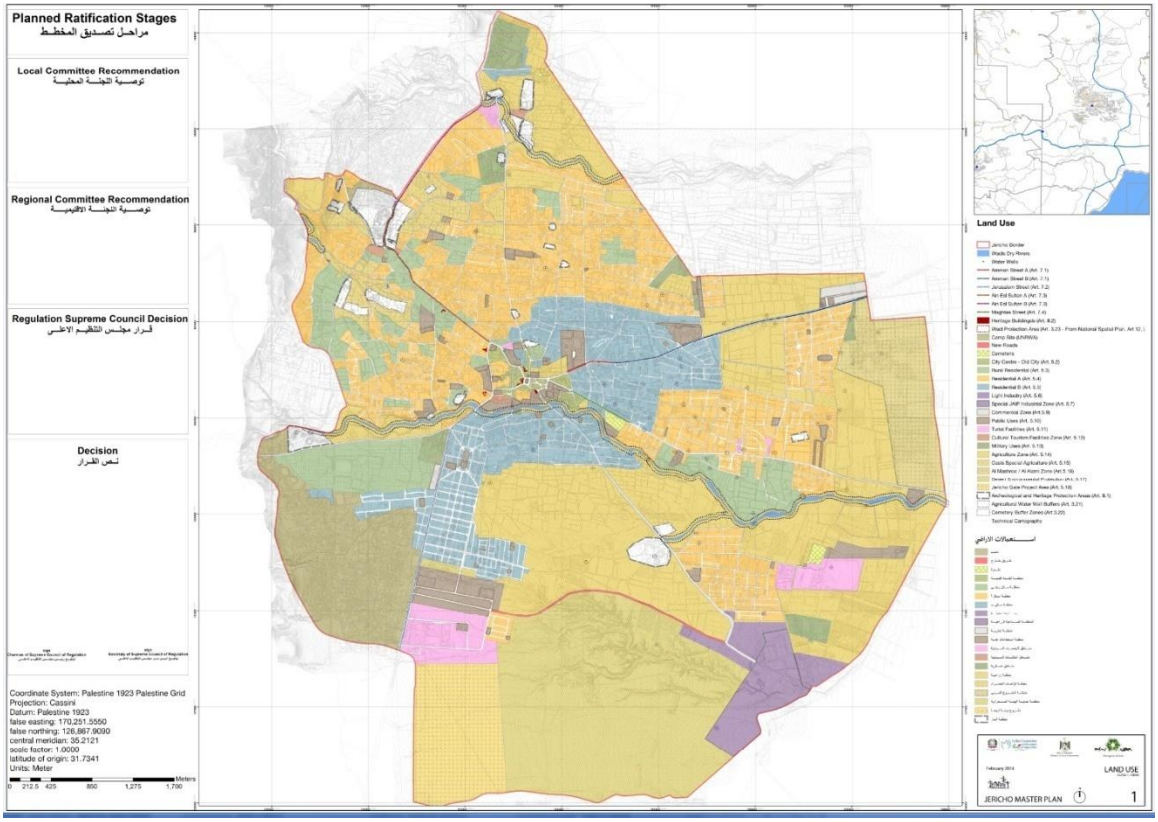

مخطط رقم(5)

و – مخطط 2016

وهنا وعند البدء في اجراءات استكمال المخطط الهيكلي تم احداث العديد من التغييرات والتعديلات الجذرية على المخطط وذلك بزيادة الارتفاعات المسموحة للمباني وتغيير التصنيف للأراضي المحيطة بالمواقع الاثرية الى تصنيفات تسمح بالإنشاءات وبارتفاعات تصل الى اربع وخمس طوابق دون اعطاء اية اهمية للمواقع الاثرية والتاريخية وما تم الحفاظ عليه في المخطط الاخير هو اعتماد التصنيف الاثري للمواقع الاثرية فقط

والتي تم تحديدها من وزارة السياحة والاثار. ذلك انه لم يتم اتخاذ اية اقتراحات او تعديلات في المخطط لربط هذه المواقع او عمل اية مسارات او اية تصنيفات لاستخدامات الاراضي المحيطة بالمواقع الاثرية.

مخطط 2016 (المخطط الهيكلي الاخير)

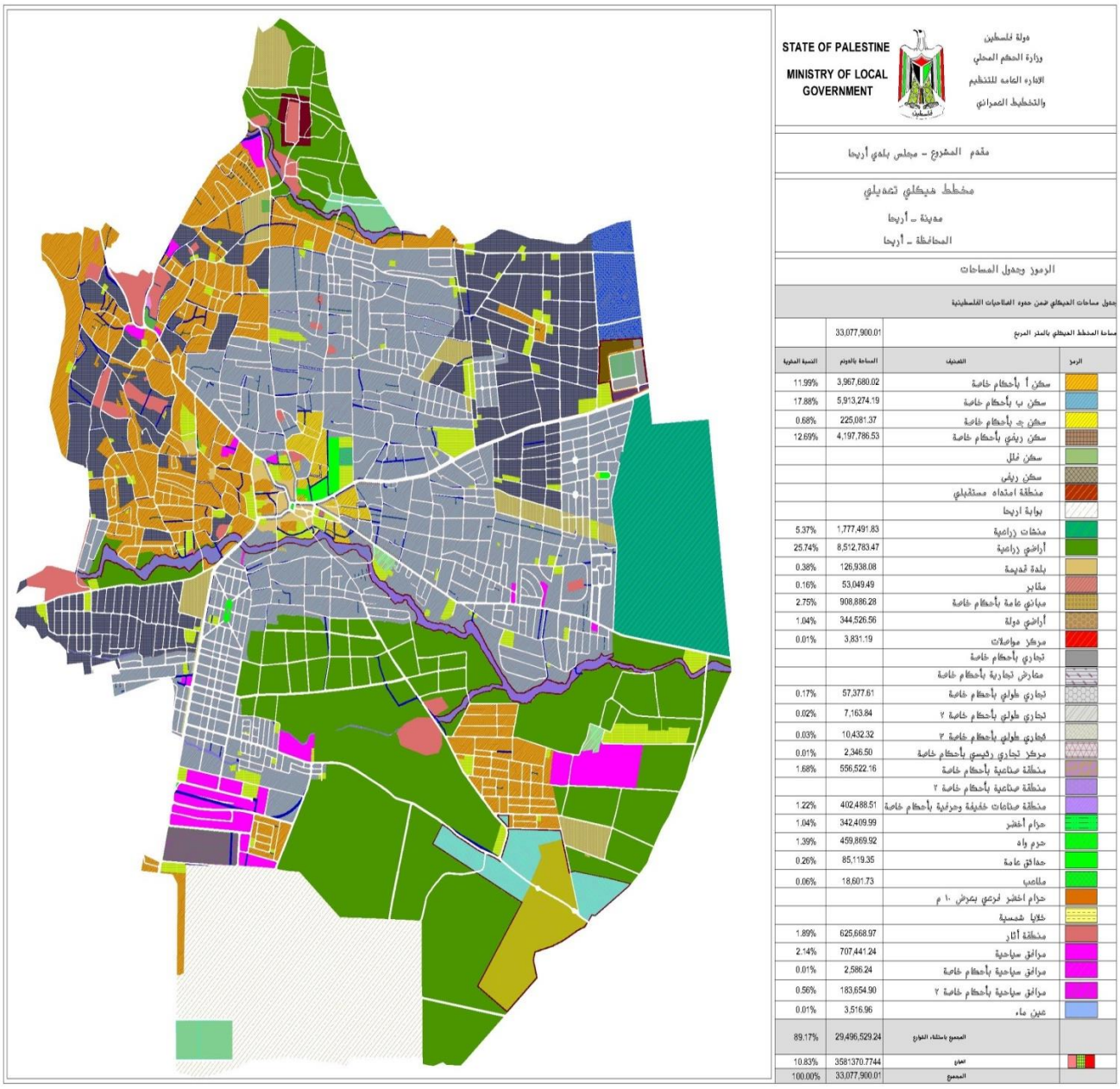

STATE OF PALESTINE
MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT

دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي
الادارة العامة للتنظيم
والتخطيط العمراني

مقدم المشروع - مجلس بلدي أريحا

مخطط هيكلي تفصيلي
مدينة - أريحا
المحافظة - أريحا

الرموز وجدول المساحات

جدول مساحات المخطط الهيكلي ضمن حدود الصلاحيات الفلسطينية

الرمز	التعديل	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
مساحة المخطط الهيكلي بالمتر المربع		33,077,900.01	
	سكن أ بأحكام خاصة	3,967,680.02	11.99%
	سكن ب بأحكام خاصة	5,913,274.19	17.88%
	سكن جـ بأحكام خاصة	225,081.37	0.68%
	سكن ريفي بأحكام خاصة	4,197,786.53	12.69%
	سكن تلل		
	سكن ريفي		
	منطقة امتداد مستقبلي		
	بوابة اريحا		
	منخات زراعية	1,777,491.83	5.37%
	أراضي زراعية	8,512,783.47	25.74%
	بلدة قديمة	126,938.08	0.38%
	مقابر	53,049.49	0.16%
	مباني عامة بأحكام خاصة	908,886.28	2.75%
	أراضي دولة	344,526.56	1.04%
	مركز مواصلات	3,831.19	0.01%
	تجاري بأحكام خاصة		
	معارض تجارية بأحكام خاصة		
	تجاري طولي بأحكام خاصة	57,377.61	0.17%
	تجاري طولي بأحكام خاصة ٢	7,163.84	0.02%
	تجاري طولي بأحكام خاصة ٣	10,432.32	0.03%
	مركز تجاري رئيسي بأحكام خاصة	2,346.50	0.01%
	منطقة صناعية بأحكام خاصة	556,522.16	1.68%
	منطقة صناعية بأحكام خاصة ٢		
	منطقة صناعات خفيفة ومرفية بأحكام خاصة	402,488.51	1.22%
	حزام أخضر	342,409.99	1.04%
	حرم واه	459,869.92	1.39%
	حدائق عامة	85,119.35	0.26%
	ملاعب	18,601.73	0.06%
	حزام اخضر فرعي بعرض ١٠ م		
	خلايا شمسية		
	منطقة آثار	625,668.97	1.89%
	مرافق سياحية	707,441.24	2.14%
	مرافق سياحية بأحكام خاصة	2,586.24	0.01%
	مرافق سياحية بأحكام خاصة ٢	183,654.90	0.56%
	عين ماء	3,516.96	0.01%
المجموع باستثناء الشوارع		29,496,529.24	89.17%
شوارع		3581370.7744	10.83%
المجموع		33,077,900.01	100.00%

مخطط رقم (6

مقارنة لتصنيفات المواقع الاثرية ومحيطها في المخططات الهيكلية للأعوام 1998 ،2011 ،2014، 2016

تم اتخاذ منطقة الديوك ليتم عمل مقارنة بين المخططات الاربعة واختيرت هذه المنطقة لتعدد المواقع الاثرية وانتشارها في هذه المنطقة والتي تتمثل في تل السلطان ،تل السمرات، تل ابو الزلف، تل الهندي، تل العريس، المقابر اليونانية وطواحين السكر.

ومن خلال المقارنة فانه تم تحديد موقع تل السلطان الاثري على مخطط 1998 فقط وباقي المواقع لم تحدد كمواقع اثرية على المخطط وصنفت باقي المواقع الاثرية وما يحيطها مناطق سكنية وهذا بالتأكيد سمح بالاعتداء على هذه المواقع وعلى محيطها

مقطع من مخطط 1998

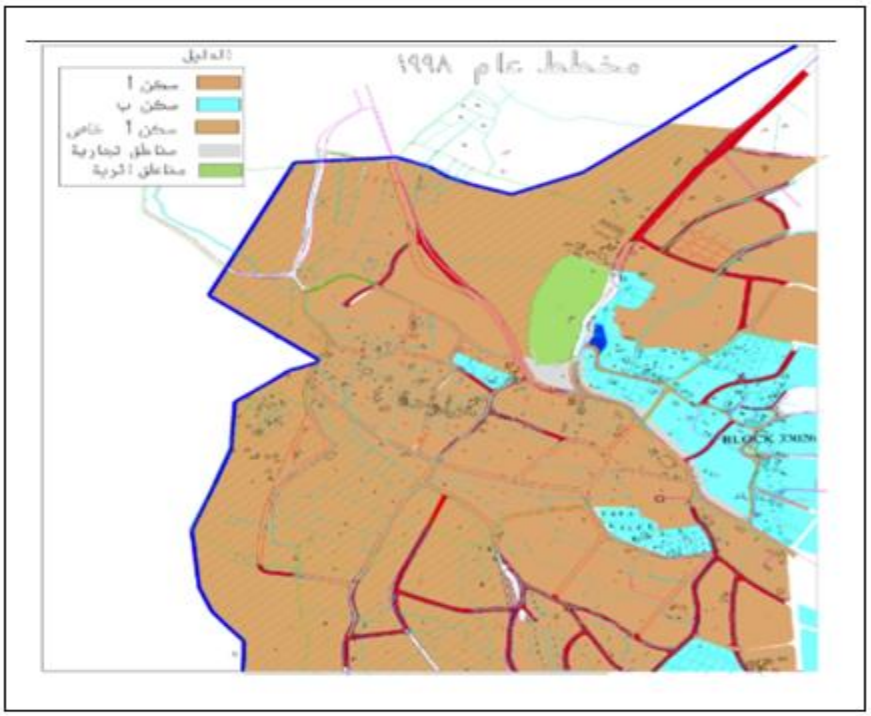

مخطط رقم (7)

وذلك لحين تم المصادق على المخطط لعام 2011 حيث تم تحديد هذه المواقع على المخطط كما هو موضح في المنطقة الموضحة علما ان جميع التصنيفات المحيطة لهذه المواقع تصنيف سكن بارتفاعات عالية تصل الى خمسة طوابق ونسبة بناء مرتفعة الى حد ما ولم يتم الاهتمام بهذه المواقع ضمن هذا المخطط سوى تصنيف هذه المواقع ضمن التصنيف الاثري .

مقطع من مخطط 2011

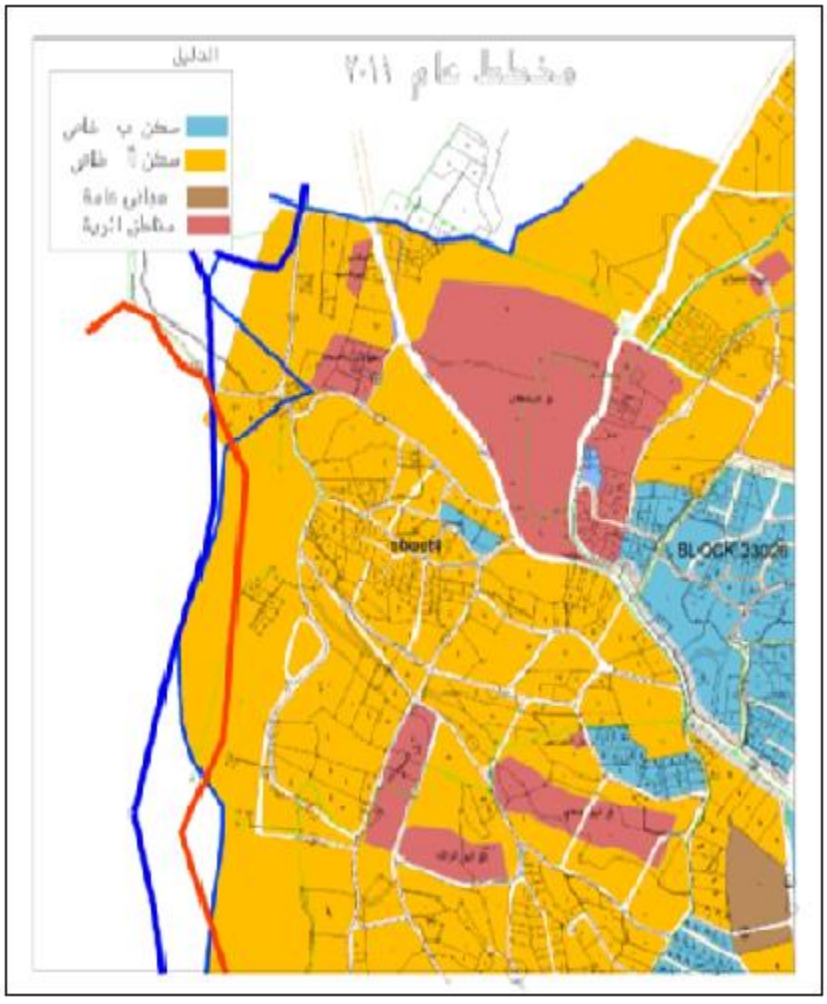

مخطط رقم(8)

وفي نقلة نوعية في الاهتمام بالمواقع الاثرية والسياحة الاثرية في المدينة تم انجاز مخطط 2014 بالتعاون مع فريق ايطالي حيث تم انجاز هذا المخطط بناء على خطوات الدليل الفيزيائي وضمن فريق عمل واسع الخبرة في هذا المجال ، ويظهر ذلك من خلال الاطلاع على المنطقة المحددة في المخطط والتي سبق وتم الشرح عنها في المخططات السابقة ، نجد هنا تصنيف المواقع الاثرية جميعا بالتصنيف الاثري بالاضافة الى اقتراح منطقة واحات تحيط بهذه المواقع كما انها تربط المواقع الاثرية معا واعتبرت منطقة حماية وتوسعة للمواقع الاثرية يمنع البناء فيها، وخارج محيط منطقة الواحات منطقة اخرى هي اتخذت التصنيف الريفي وهذا يسمح بالإنشاءات فيه ضمن نسبة بناء صغيرة جدا وارتفاعات لا تزيد عن طابقين ، نجد هنا المحافظة على المواقع الاثرية ومحيطها وحمايتها بالاضافة الى ربطها معا ومنع أي حواجز بيتها، ان هذا المخطط وبغض النظر عن صعوبة تطبيقه لعدم مراعاة الملكيات الخاصة واعتراضات المواطنين الا انه اهتم بشكل مبير بالمواقع الاثرية .

مقطع من مخطط 2014

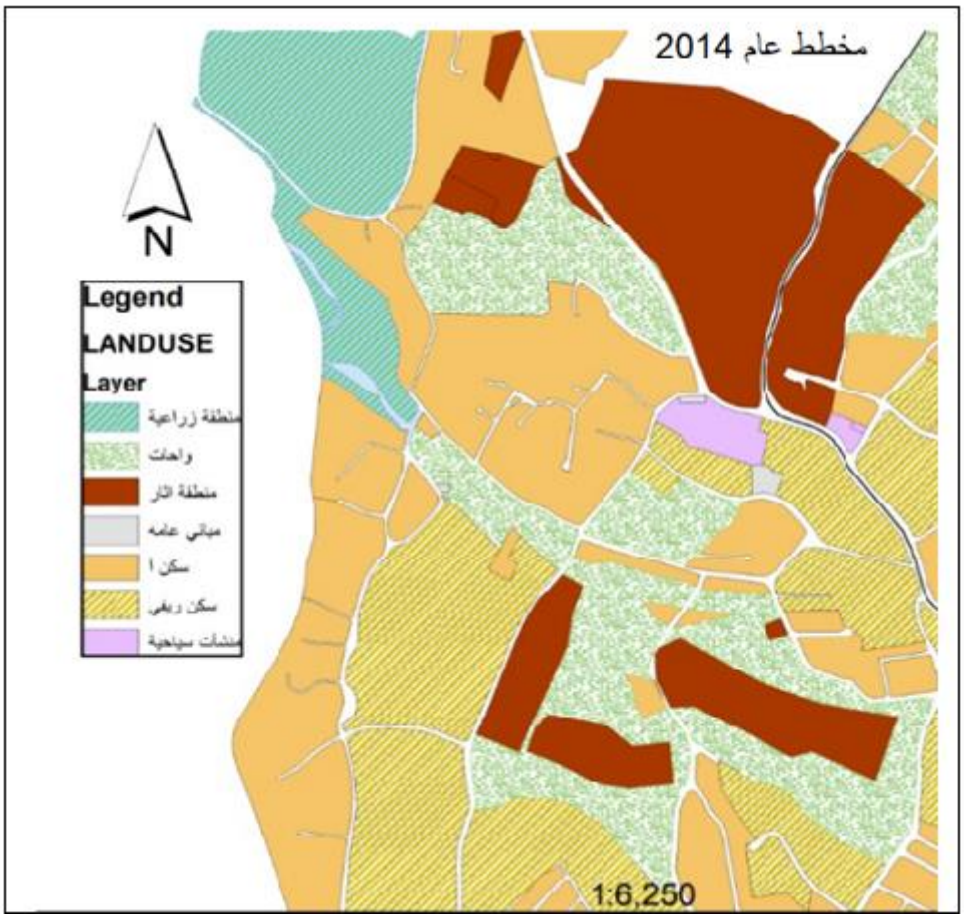

مخطط رقم (9)

الا ان الضغوطات من المجتمع المحلي ومشكلة الملكيات الخاصة ادت ال الوصول الى مخطط 2016 وهو المخط الهيكلي الاخير والموضح في الشكل والذي يشرح نفس المنطقة السابقة ولكن تم اجراء العديد من التعديلات عليه ليصل الى ما هو موضح وهو تصنيف الاراضي الاثرية مع تصنيف ريفي حول معظم المواقع بنسبة بناء منخفضة وارتفاع قليل الا انه لم يتم توصيل هذه المواقع او ربطها معا حيث انها مفصولة بأراضي سكن .

مقطع من مخطط 2016

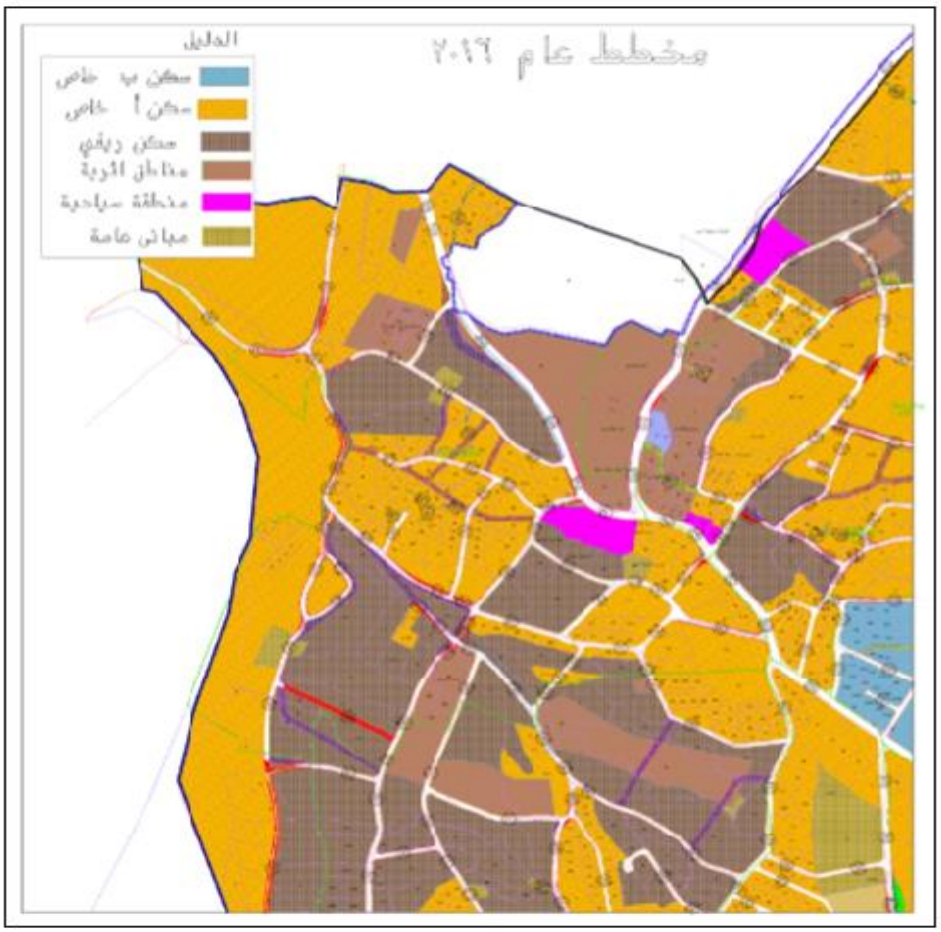

مخطط رقم (10)

من خلال السابق يتضح التسلسل لوضع المواقع الاثرية ضمن المخططات المتتالية للوصول الى المخطط الاخير

ملخص تحليل المخططات

ترى الباحثة ان المخطط الهيكلي للمدينة هو من اول واهم الخطواط التي ممكن ان تساهم في حماية المواقع الاثرية وحتى تطويرها حيث ان اعداد مخطط هيكلي يتلاءم مع خصوصية المنطقة وما فيها من مواقع مهمة يسهم في حماية هذه المواقع عن طريق استخدامات اراضي لها ولما حولها لضمان حمايتها كما ان استخدامات الاراضي للمناطق التي تصل بين هذه المواقع معا يساهم ايضا في تطوير المنطقة بأكملها مثلا اعطاء استخدام سياحي لكامل منطقة او شارع يقع بين موقعين اثريين، او ابعاد الاستخدام الصناعي عن هذه المنطقة لإبعاد الازعاج والتلوث، كما انه ومن ضمن المخطط الهيكلي ممكن ان يتم اضافة شروط تنظيمية خاصة لتتوافق وطبيعة المنطقة وخصوصيتها من حيث ارتفاعات المباني حسب المناطق واستخدامها حتى الوانها واية شروط يمكن اضافتها قد تساهم في حماية المدينة ومواردها وتطويرها.

ولكن للأسف فان المخططات الوطنية والمخططات الهيكلية في المدن الفلسطينية لم ترقى الى المستوى المطلوب في عملية الحفاظ على المواقع الاثرية ولا على اليات وخطط تطويرها علما انها اقصر الطرق للحفاظ والتطوير لهذه المواقع حيث نرى ان التدخلات لأصحاب القرار والمصالح الشخصية والملكيات الخاصة وضعف المجالس المحلية وقلة اليات التنفيذ او انعدامها جميعها ادت الى الوصول الى هذه النتيجة وهي مخططات هيكلية ضعيفة وبالتالي ضياع الموارد الطبيعية للمدينة.

التحليل الاستراتيجي (المؤثرات الايجابية والسلبية)للمواقع التراثية في مدينة اريحا

1.7 الخطة الاستراتيجية المقترحة :

مقدمة :

التخطيط الاستراتيجي هو احد اداة التخطيط ويعرف بانه عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات ممكنة عن مستقبلية هذه القرارات.(السعيدي,2010)

وبعبارة اخرى فان التخطيط الاستراتيجية هو اداة هامة لتوجيه التخطيط الحضري ، ويساعد في الحفاظ والوصول الى رؤية طويلة الاجل ، وهي اداة موسعة للتنمية الاقليمية وشكل منهجي للتحضير للتغيير (Mobarak,2014).

ومن اجل اقتراح استراتيجية جديدة لحماية المواقع الاثرية في اريحا بعد ان تم تحديد الواقع للتخطيط العمراني اتجاه حماية المواقع الاثرية قامت الباحثة بالاطلاع على مجموعة من الابحاث التي استخدمت طرق ونماذج لعمل خطة استراتيجية ، ومن هذه الابحاث بحث باسم

(Setting a Strategic Model) وهذا البحث يقوم على تطوير نموذج استراتيجي والذي يتلخص في تكوين علاقات السبب والنتيجة من خلال تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الدراسات لموضوع معين ، حيث يتم تشكيل الهيكل للخطة الاستراتيجية من خلال مجموعة من المواضيع والتي تتمثل في ، تعريف الوظائف التنظيمية ،تعريف الهيكل التنظيمي ، تحليل المتغيرات ،تحليل (SOWT) ومن ثم اعداد الخطة والميزانية .(Butuner,2012)

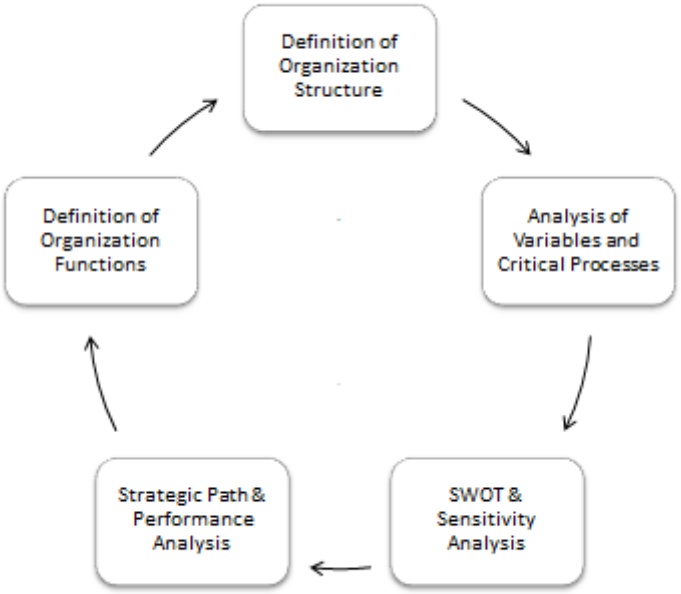

وفي دراسة اخرى اقترحت سياسة او استراتيجية جديدة لمساعدة صناع القرار في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، حيث ان هذا النموذج يساهم في رفع مستوى الوعي لاتخاذ قرارات اكثر كفاءة وفعالية ، ويستخدم هنا منهج المسح البيئي الذكي (IESA) وهو عبارة عن هيكلية تستخدم عدة انواع من التحليل حيث يتم استخدام (SWOT) وهو تحليل يحدد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات بالاضافة الى تحليل يسمى (PESTEEL) ويقصد به التحليل حسب مواضيع سياسية ، اقتصادية اجتماعية ، ثقافية ، تكنولوجية ، قانونية واخلاقية ، ولاستنباط المعرفة من خبراء المجال يستخدم تحليل (RT–Delphi) بالاضافة الى تحليلات اخرى لنصل بالنهاية الى الهيكلية الموضحة في الشكل التالي رقم () (Omran,Khorshid,2014).

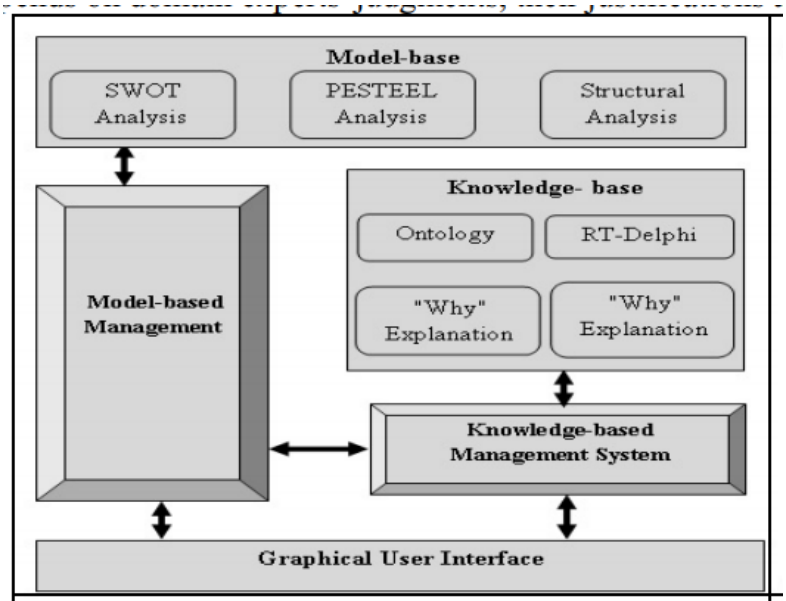

Fig.1.Conceptual framework for the IESA

ان التحليلات السابقة هي تحليلات قوية وتفصيلية وبحاجة الى اجراءات وتحليلات غير متوفرة في هذه الدراسة ، هذا بالاضافة الى ان الباحثة ترى ان المناهج الاستراتيجية السابقة قد يكون تطبيقها لخطط استراتيجية لشركات او مؤسسات محددة اكثر فاعلية من تطبيقها على موضوع هذا البحث حيث ان الاستراتيجية المقترحة يجب ان تشمل عدة مجالات ومؤسسات حيث ان مجال الخطة المطلوبة هو استراتيجية لتخطيط حضري جديد يساهم في حماية وتطوير السياحة الاثرية عن طريق حماية المواقع الاثرية في مدينة اريحا .

ومن هنا ترى الباحثة ان استخدام المنهج الاستراتيجي المستخدم في بحث (التخطيط الاستراتيجي والتنمية الحضرية عن طريق استخدام تحليل (SWOT) في مدينة ارميا وهي من اقدم المدن الايرانية ، على الرغم من كون هذه المدينة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ،فإنها تواجه صعوبات من حيث التنمة غير المستدامة ، والاستخدام غير السليم للموارد والتدهور البيئي للأراضي الزراعية .حيث تم استخدام التحليل الوصفي وتحليل (AHP), (SWOT) . (Mobaraki,2014)

ونظرا ان هناك تشابه في الاطار الخارجي لهذه الدراسة مع موضوع هذا البحث وجدت الباحثة انه يمكن استخدام تحليل (SWOT) ومن ثم استخدام مصفوفة (SWOT) للوصول الى الاستراتيجية المثلى وذلك

لتطبيق عنوان هذه الرسالة وهو نحو استراتيجية جديدة للتخطيط العمراني اتجاه السياحة الاثرية في فلسطين _اريحا كحالة دراسية .

الاستراتيجية المقترحة :

وتتلخص هذه الاستراتيجية في استخدام تحليل (SWOT) وهو اداة تحليل استراتيجي كلاسيكي اقترح لأول مرة من قبل كين اندروز عام 1971 والتي تتمثل في تحديد نقاط القوة ، نقاط الضعف ، الفرص والتهديدات .وهناك عدة انواع من الاستراتيجيات التي تعتمد على تحليل (SWOT) وتتمثل بالاتي :

- Strengthening strategy الاستراتيجية التعزيزية(SO)

والتي تتمثل في تعزيز النقاط الايجابية سواء الداخلية (نقاط القوة)او الخارجية (الفرص)حيث انه بهذه الطريقة فانه يتم تعزيز نقاط القوة للاستفادة من الفرص وبالتالي فان السلبيات تخفت وتضمر تلقائي والشكل التالي رقم () يوضح هذه الطريقة

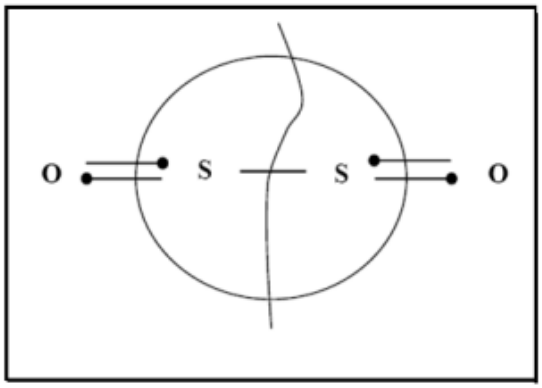

- Overcoming strategy استراتيجية التغلب على (WO)

هذه الاستراتيجية اكثر نظامية واقل توسع من الاولى وهي تطبق منطق عكسي حيث انها تعمل على الاستفادة من الفرص من خلال التغلب على نقاط الضعف .

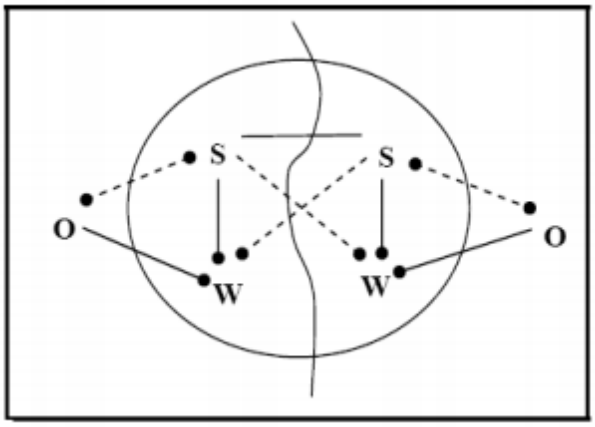

- Mobilization strategy for context control استراتيجية التحريك للتحكم بالحالة (ST)

وهي استراتيجية تستخدم للنظر الى نقاط القوة كطريقة لتجنب التهديدات .

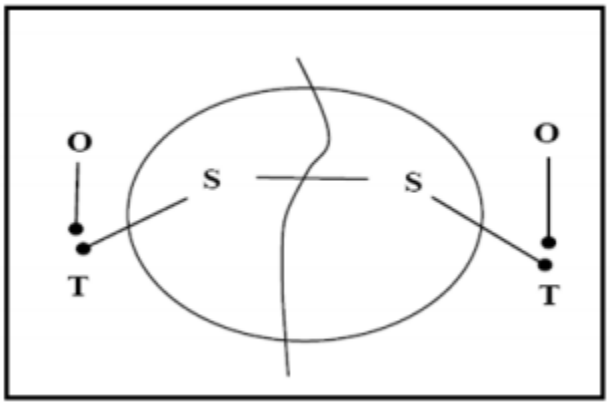

- Negatives control strategy استراتيجية السيطرة السلبية (WT)

وهي استراتيجية دفاعية لتقليل نقاط الضعف وتجنب التهديدات .

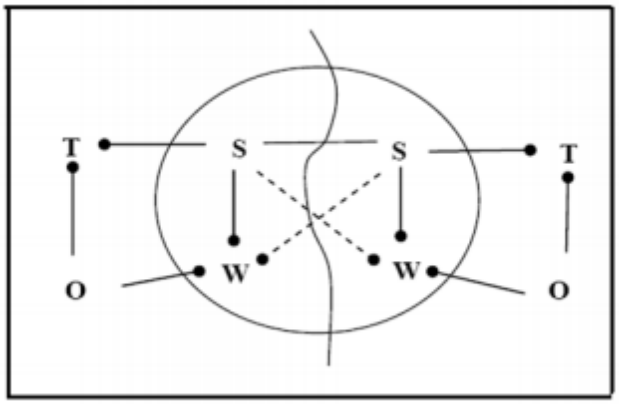

وفي موضوع هذا البحث سيتم استخدام (swot analysis) من اجل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات حول الوضع القائم للتخطيط العمراني تجاه السياحة الاثرية حيث يمكن تلخيص التالي:

نقاط القوة

1- وجود مخطط هيكلي مصادق ومحدد عليه المواقع الاثرية في المدينة .

2- توفر مكاتب للمؤسسات التي تلزم للعمل على الاستراتيجية داخل المدينة .

3- وجود قانون للآثار وقوانين لآليات الترخيص .

4- وجود السياحة الاثرية في الخطط والسياسات الوطنية .

5- توفر وزارة مسؤولة بشكل مباشر عن السياحة الاثرية .

نقاط الضعف

1- مخطط هيكلي ضعيف ولا يحمي المواقع الاثرية بالشكل الكافي .

2- الملكية الخاصة لمعظم اراضي المواقع الاثرية .

3- قلة الوعي وقلة التواصل بين مالكين الاراضي والمؤسسات المعنية .

4- عدم وجود قاعدة بيانات للمواقع الاثرية وعدم وجود تصنيف للمواقع .

5- ضعف التنسيق وعدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات للمؤسسات وتدخلات اصحاب القرار

6- عدم توفر متخصصين في التخطيط في الهيئات المحلية والمؤسسات المسؤولة عن حماية المواقع الاثرية والاعتماد على القدرات الخارجية في التخطيط .

7- ضعف القوانين وقدمها وعدم ترابطها معا وافتقارها لآليات التنفيذ .

8- ضعف الامكانيات المادية للحكومة والاعتماد على التمويل الخارجي وتدني نسبة اهتمام الحكومة بالسياحة الاثرية.

9- اهمال المواقع الاثرية في المدينة وتعرضها المستمر للتخريب والسرقة وافتقارها الى البنية التحتية .

الفرص

1- رسالة الباحثة والاستراتيجية المقترحة وفرصة وصولها الى الجهات المعنية وتبنيها .

2- وجود الباحثة في بلدية اريحا كموظفة في قسم التخطيط والتنظيم بحيث تكون فرصة لدعم هذه الاستراتيجية في البلدية والمؤسسات الشريكة .

3- وجود عدد من اتفاقيات التوأمة بين بلدية اريحا ومدن دولية .

4- ترشيح تل السلطان الاثري على القائمة التمهيدية لملف اليونسكو للتراث العالمي .

5- -تفهم الفاعلين بالتخطيط العمراني بمشكلة الدراسة

التهديدات

1- المواقع الاثرية هي موارد غير متجددة وقابلة للنضوب .

2- وقوع بعض المواقع الاثرية تحت سيطرة الاحتلال

تحديد القضايا والاولويات التنموية في مجال السياحة التراثية

ومن خلال هذا العنوان تم اختيار الاستراتيجية المتبعة من خلال مصفوفة SWOT والتي من خلالها تم ربط نقاط القوة مع الفرص ومن ثم ربطها بالتهديدات ومن جهة اخرى ربط نقاط الضعف مع الفرص ومن ثم ربطها بالتهديدات ، ومن خلال دراسة نتائج ذلك تم اقتراح استراتيجيات حسب الاتي:

SWOT MATRIX

Weaknesses (W) نقاط الضعف	(strengths)(S)نقاط القوة	عوامل داخلية Internal Factors / عوامل خارجية External Factors
W1 – مخطط هيكلي ضعيف ولا يحمي المواقع الاثرية بالشكل الكافي . W2– الملكية الخاصة لمعظم اراضي المواقع الاثرية . W3 – قلة الوعي وقلة التواصل بين مالكين الاراضي والمؤسسات المعنية . W4–عدم وجود قاعدة بيانات للمواقع الاثرية وعدم وجود تصنيف للمواقع W5– ضعف التنسيق وعدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات للمؤسسات وتدخلات اصحاب القرار W6–عدم توفر متخصصين في التخطيط في الهيئات المحلية والمؤسسات المسؤولة عن حماية المواقع الاثرية والاعتماد على القدرات الخارجية في التخطيط . W7–ضعف القوانين وقدمها وعدم ترابطها معا وافتقارها لآليات التنفيذ . W8–ضعف الامكانيات المادية للحكومة والاعتماد على التمويل الخارجي وتدني نسبة اهتمام الحكومة بالسياحة الاثرية W9–اهمال المواقع الاثرية في المدينة وتعرضها المستمر للتخريب والسرقة وافتقارها الى البنية التحتية .	S1 – وجود مخطط هيكلي مصادق ومحدد عليه المواقع الاثرية في المدينة S2–توفر مكاتب للمؤسسات التي تلزم للعمل على الاستراتيجية داخل المدينة . S3–وجود قانون للآثار وقوانين لآليات الترخيص . S4–وجود السياحة الاثرية في الخطط والسياسات الوطنية S5–توفر وزارة مسؤولة بشكل مباشر عن السياحة الاثرية	

WO Strategies	SO Strategies	Opportunities (o) الفرص
رفع مستوى المخططات وقاعدة البيانات للمواقع الاثرية W1,W4,W5,O1,O2O3 رفع مستوى الخبرات و التنسيق وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات W3,W4,W5,W6,O1.O2 تطوير القوانين وانسجامها معا وتعديلها W7,O1,O2,O5 توجيه سياسة الحكومة للاهتمام بالسياحة الاثرية W8,W9,O1,O4,O5	حماية المواقع المحددة على المخطط S1,S5,O1,O2,O3 رفع نسبة اهتمام السياسات والخطط بالأثار S2,S4,O1,O2O4	O1- رسالة الباحثة والاستراتيجية المقترحة وفرصة وصولها الى الجهات المعنية وتبنيها O2- وجود الباحثة في بلدية اريحا كموظفة بحيث تكون فرصة لدعم هذه الاستراتيجية في البلدية والمؤسسات O3- وجود عدد من اتفاقيات التوأمة بين بلدية اريحا ومدن دولية . O4-ترشيح تل السلطان الاثري على القائمة التمهيدية لملف اليونسكو للتراث العالمي O5-تفهم الفاعلين بالتخطيط العمراني بمشكلة الدراسة
WT Strategies حماية المواقع الاثرية من السرقة والتعدي W7,W8,W9,T1,T2	**ST Strategies** توجيه المؤسسات لحماية المواقع S1,S2,S3,S4,S5,T1,T2	**Threats(T) التهديدات** T1-المواقع الاثرية هي موارد غير متجددة وقابلة للنضوب . T2- وقوع بعض المواقع الاثرية تحت سيطرة الاحتلال

من خلال المصفوفة السابقة تم اقتراح استراتيجيات للتخطيط العمراني تجاه السياحة الاثرية والتي تمثلت

- Strengthening strategy الاستراتيجية التعزيزية (SO)ونتج عنها

1- حماية المواقع المحددة على المخطط

2-رفع نسبة اهتمام السياسات والخطط بالأثار

- Overcoming strategy استراتيجية التغلب على (WO) ونتج عنها

1- رفع مستوى المخططات وقاعدة البيانات للمواقع الاثرية

2-رفع مستوى الخبرات و التنسيق وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات

3-تطوير القوانين وانسجامها معا وتعديلها

4-توجيه سياسة الحكومة للاهتمام بالسياحة الاثرية

- Mobilization strategy for context control استراتيجية التحريك للتحكم بالحالة (ST)

1-توجيه المؤسسات لحماية المواقع

- Negatives control strategy استراتيجية السيطرة السلبية (WT)

1-حماية المواقع الاثرية من السرقة والتعدي

ومن خلال مراجعة الاستراتيجيات السابقة ترى الباحثة ان Overcoming strategy(استراتيجية التغلب)تعتبر هي افضل الاستراتيجيات حيث انه نتج عنها عدة استراتيجيات مهمة وقد ترفع مستوى التخطيط العمراني الى المستوى المطلوب تجاه السياحة الاثرية وحماية المواقع الاثرية .

الرؤيا والاهداف التنموية

وترى الباحثة ان الرؤيا لهذه الاستراتيجية مستمدة من عنوان الرسالة وهي

الرؤيا

(تخطيط عمراني يرقى الى مستوى المطلوب تجاه السياحة الاثرية)

الاهداف التنموية

- **حماية المواقع الاثرية من السرقة والتخريب**
- **تأهيل المواقع الاثرية وتطويرها لتصبح جزء من التنمية الاقتصادية**

ومن خلال القضايا التي نتجت عن (WO Strategy)ستقوم الباحثة بتحديد المشاريع التي تنتج عنها

جدول المشاريع

	القضايا	المشاريع المقترحة	توصيف المشاريع	الجهات المشاركة
1	1- رفع مستوى المخططات وقاعدة البيانات للمواقع الاثرية	قاعدة بيانات للمواقع الاثرية	تجهيز قاعدة بيانات للمواقع الاثرية في اريحا باستخدام GIS تشمل ارقام قطع الاراضي والمالكين ومساحات المنطقة الاثرية	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار دائرة الاراضي
		مخطط تفصيلي للمواقع الاثرية	تجهيز مخطط تفصيلي يحدد المواقع الاثرية وما يحيط بها مع توفير شروط تنظيمية للمناطق المحيطة حسب اهمية وخصوصية كل موقع	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار وزارة الحكم المحلي
2	2- رفع مستوى الخبرات و التنسيق وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات	بروتوكول تعاون بين المؤسسات المعنية	تحضير وتوقيع بروتوكول تعاون بين المؤسسات لتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات حول حماية المواقع الاثرية وتطويرها	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار دائرة الاراضي المحافظة
		ورشات عمل ودورات لمهندسين المؤسسات لرفع قدراتهم على التخطيط العمراني	ورشات عمل وتدريب للموظفين في المؤسسات المعنية لزيادة الوعي والمعرفة في اليات التخطيط العمراني	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار الجامعات الفلسطينية الدول المانحة
3	3- تطوير القوانين وانسجامها معا وتعديلها	تطوير وتعديل القوانين لحماية المواقع الاثرية	مراجعة القوانين التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على المواقع الاثرية ومقارنتها معا لتحديد تأثيرها ومن ثم العمل على تعديلها	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار وزارة الحكم المحلي مجلس الوزراء
		تطوير اليات للتعامل مع الملكية الخاصة	عمل نظام خاص يحدد اليات التعامل مع المواقع الاثرية على الملكية الخاصة والية حمايتها	بلدية اريحا وزارة السياحة والاثار وزارة الحكم المحلي مجلس الوزراء
4	4- توجيه سياسة الحكومة للاهتمام بالسياحة الاثرية	استملاك مواقع اثرية	تحديد المواقع الاثرية الاكثر اهمية وتفاصيل المساحات التي تشغلها ورفع طلبات لاستملاكها للتمكن من حمايتها	وزارة السياحة والاثار وزارة الحكم المحلي مجلس الوزراء

من خلال الجدول السابق فان المشاريع المقترحة هي التالية

- تجهيز قاعدة بيانات للمواقع الاثرية GIS بحيث تشمل معلومات كاملة عن المواقع الاثرية من حيث ارقام القطع والاحواض التي يقع عليها الموقع ومساحتها بالاضافة الى مالكينها وذلك لتسهيل العمل على موقع اذا توفر مشروع لتأهيله او دعمه او استملاكه . مع العلم ان الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع هي بلدية اريحا .
- تحضير مخطط تفصيلي للمواقع التراثية في المدينة وهو عبارة عن مخطط GIS يوضح المواقع الاثرية وتوزيعها في المدينة ومن ثم دراسة المناطق المحيطة بها بحيث يتم تحديد منطقة حماية حول المواقع الاثرية وشروط تنظيمية خاصة للمناطق المحيطة بالاضافة الى عمل ربط للمواقع الاثرية معا حسب معايير معينة وذلك بعمل مسارات سياحية محددة تربط بعض المواقع وتشجع السائح على زيارتها معا . مع العلم ان الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا المشروع ايضا هي بلدية اريحا .
- تحضير بروتوكول تعاون بين السياحة والبلدية لتحديد المهام والصلاحيات بخصوص الية حماية المواقع الاثرية بحيث يتم تحديد خطوات عملية وسريعة لحماية المواقع الاثرية من حيث وضع سياج حول الموقع والتنظيف للموقع وتعبيد الطرق المؤدية له بالاضافة الى توفير خدمات وغيرها .مع العلم ان الجهة المسؤولة عن عمل هذا البروتوكول هي وزارة الحكم المحلي بالتعاون مع السياحة وبلدية اريحا .
- تنظيم ورشات عمل لموظفين التخطيط العمراني في المدينة لرفع قدراتهم في عمليات التخطيط والمخططات الهيكلية والمشاريع التفصيلية وغيرها . والجهة المسؤولة هنا هي وزارة الحكم المحلي والبلدية .
- تعديل على القوانين التي تؤثر ولها علاقة بحماية المواقع التراثية مع ضرورة التنسيق والعمل على ان يكون هناك تنسيق بين هذه القوانين بحيث تكون تكمل بعضها ولا تتعرض معا وذلك بإضافة بنود الى قانون تنظيم المدن ونظام الابنية لتحديد شروط تنظيمية للمناطق المحيطة في المواقع

الاثرية واضافة بنود في قانون الاستملاك تسمح بتبديل اراضي الخدمات مع الاراضي الموجود بها مواقع اثرية وغيره من التعديلات على قانون الاثار لإضافة بنود تحدد شروط خاصة لمحيط المواقع التراثية .وهذا مسؤولية وزارة السياحة والاثار ووزارة الحكم المحلي .

- تطوير اليات للتعامل مع الملكية الخاصة بحيث يتم وضع نظام يسمح باستخدام الارض الملكية الخاصة في حال وجود موقع اثري مهم عليها وذلك لحماية الموقع .وهذا من مسؤولية الحكم المحلي
- عمل تصنيف للمواقع الاثرية حسب الاهمية التاريخية والقيمة التراثية التي يشكلها الموقع بحيث يتم ترتيب اولويات التعامل مع هذه المواقع لاستكمال اجراءات حمايتها وتأهيلها واستملاكها بتسلسل وذلك بسبب ضعف الامكانيات المادية .والمسؤول عن هذه المهمة هو وزارة السياحة والاثار بالتعاون مع الاثريين المتخصصين .

النتائج والتوصيات :

ونتيجة لجميع الفصول السابقة تستخلص الباحثة مجموعة من النتائج التي تم استخلاصها من هذه الدراسة بجميع مراحلها والتي تمثلت بالنتائج التالية :

1- نظام الابنية للتنظيم والبناء رقم 5 لعام 2011 والمستخدم في جميع البلديات والذي يوضح اليات الترخيص والشروط التنظيمية لا يوضح ولا يذكر اية شروط بخصوص شروط تنظيمية لترخيص الابنية المجاورة للمواقع الاثرية (مثال قطعة ارض مصنف جزء منها اثري والجزء الاخر تم السماح بالبناء عليها دون تحديد الارتفاع المسموح او الاستخدام او الارتداد ....)

2- قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 يذكر مهام المجالس المحلية والتي شملت جميع نواحي الحياة ،علما انه لم يتم اعطاء مسؤولية واضحة في القانون للهيئات المحلية حول حماية المواقع الاثرية او التاريخية او تطويرها .

3- قانون تنظيم المدن والقرى 79 لسنة 1966 يتطرق القانون الى المحافظة على الموجودات والبقايا التاريخية والاثرية الا انه لا يوجد في القانون ما يوضح اليات تطبيق للحفاظ .

4- قانون تنظيم المدن والقرى 79 لسنة 1966 في المادة 56 يمنح الحق لمجلس التنظيم الاعلى لاستملاك الاراضي للمنفعة العامة والمادة 57 تسمح باستبدال قطع اراضي بأخرى بدل الدفع النقدي

5- لا يوجد في قانون الاستملاك رقم 2 لسنة 1953 ما يمنع استملاك اراضي المواقع الاثرية .

6- يساهم قانون الاثار رقم 51 لسنة 1966 في حماية المواقع الاثرية والمادة 11 و12 في القانون توضح الشروط والعمليات الممنوعة في الارض الاثرية علما ان لم يتم تطبيق هذه الاليات على الانظمة التي تنظم عمليات البناء او انه لم يتم عكس هذه القوانين على اليات التطبيق المستخدمة .

7- بالاضافة الى ان جميع هذه القوانين والانظمة قديمة ولا تراعي التطور العمراني حيث انها بحاجة الى مراجعة وتطوير .

8- معظم القوانين والانظمة المذكورة تفتقر الى اليات التنفيذ والتطبيق.

9- ضعف اهتمام الحكومة بالسياحة الاثرية حيث يتم الاهتمام ودعم القطاعات الاخرى وذلك بناء على مراجعة قرارات مجلس الوزراء لفترة ستة سنوات .

10-اهتمام الخطط الوطنية والاستراتيجيات المقترحة بالسياحة الاثرية لكن ليس بالنسبة المطلوب بالاضافة الى عدم متابعة تطبيق هذه الخطط مما يجعلها خطط على ورق فقط .

11-التركيز في الخطط والاستراتيجيات على تطوير البنية التحتية والخدمات ولم ترقى الى مستوى الاهتمام بالمواقع التاريخية والسياحة الاثرية .

12-الاعتماد على التمويل الخارجي وضعف الامكانيات المادية للحكومة .

13-تم الاهتمام بالموروث الثقافي في الدليل الفيزيائي بشكل هامشي.

14-المخططات الوطنية بحاجة الى مراجعة وتدقيق حيث انه لم يتم تحديد المواقع الاثرية بشكل كامل على المخطط بالاضافة الى خطأ في تنزيل بعض المواقع في جزئية اريحا اضافة الى انه تم تحديد الموقع الاثري كنقطة فقط على المخطط وليس كمساحة

15-الخارطة السياحية لمدينة اريحا اهتمت في تحديد وتوضيح السياحة الترفيهية مع نسيان وعدم تحديد مواقع اثرية على الخارطة

16-المخططات الهيكلية هي من اهم واول الخطوات التي ممكن ان تحمي المواقع الاثرية اذا تم اعداده بالطريقة الصحيحة .

17-تأخير انجاز مخطط هيكلي مصادق للمدينة اثر بشكل سلبي على المواقع الاثرية وذلك حيث فتح المجال لا نشاء المباني حول هذه المواقع وقد يكون فيها في بعض الاحيان دون وضع محددات واضحة في المخططات .

18-عدم توفر المتخصصين في التخطيط في الهيئات المحلية ادى الى الاعتماد على القطاع الخاص والممولين لإنجاز المخططات الهيكلية للمدينة .

19-الخبرات الدولية في التخطيط وان كانت ذات قدرات تخطيطية عالية الا انها لا تتوافق مع الواقع الاجتماعي الخاص والذي لا يعرفه المخطط الخارجي ولا يراعيه .

20-تدخلات اصحاب القرار في المور التخطيطية والعمل على اعادة ترتيب المخططات بناء على الاهواء الشخصية والمصالح والتي بالتالي تؤدي الى هدم المخططات الهيكلية من الناحية التخطيطية والوصول الى مخططات لا ترقى الى المستوى المطلوب .

21-تم تحديد المواقع الاثرية بناء على ما تم تحديده من وزارة السياحة والاثار دون أي اضافت لمنطقة حماية حول المواقع الاثرية او أي شروط تنظيمية تحمي محيطها .

22- التخطيط العمراني الفاعل هو اهم الطرق التي تساهم في حماية المواقع الاثرية .

23-ضعف التعاون والتنسيق بين المؤسسات وعدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات ساهم في ضعف حماية المواقع .

24-ضعف وزارة السياحة والاثار حول الحفاظ والترويج للمواقع الاثرية .

25-لا يوجد تصنيف واضح للمواقع الاثرية حسب الاهمية التاريخية مما يؤدي الى صعوبة التعامل معها.

26-ضعف اليات التطبيق والتنفيذ في حماية المواقع الاثرية .

27-الملكية الخاصة لقطع الاراضي التي عليها المواقع الاثرية هي من اكبر واصعب المشاكل التي تواجه حماية المواقع الاثرية .

28-قلة الوعي للمجتمع المحلي حول اهمية المواقع الاثرية وقيمتها التاريخية.

29-عدم اهتمام الهيئات المحلية بالمواقع الاثرية وعدم اعتبارها من اولوياتها .

30-بالرغم من ضعف اللجان المحلية من الناحية التخطيطية الا انه يكون هناك تدخلات من قبلهم لعدة اسباب.

31-عدم توفر التخطيط الاقليمي والسبب الاكبر في ذلك هو وجود الاحتلال وصعوبة عمل مخططات وخطط وطنية واقليمية .

32-ضرورة التوعية والترويج للمواقع الاثرية واهميتها وسرد تاريخها وما تحكيه من قصص الماضي .

33-اراء بعض المخططين الى ضرورة الارتقاء بالمواقع الاثرية من مجرد الحماية والترميم الى اعادة الاحياء والتأهيل واعادة الاستخدام بشكل يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي .

34-ضرورة وضع اليات وانظمة تسمح للمالك بالاستثمار في ملكه تحت رعاية وحماية وزارة السياحة والاثار وقد يكون ذلك بالتعاون لاعادة تاهيل وتطوير الموقع الاثري وليس حمايته فقط .

35-ضعف السياحة التاريخية والاثرية الداخلية وقد يكون ذلك بسبب ضعف التوعية والرشاد للمجتمع المحلي حول اهمية التراث التاريخي بالنسبة للشعب الفلسطيني حيث انه الهوية والتاريخ.

36-غنى فلسطين بالمواقع الاثرية واريحا بشكل خاص حيث انها تحتوي على عدد كبير من المواقع الاثرية التاريخية والدينية .

37-افتقار قطاع السياحة الاثرية الى البنية التحتية الخاصة بالسياحة كما تفتقر الى الخدمات .

38-تعدي السياحة الترفيهية على المواقع الاثرية في اريحا ومثال عليها تعدي التل فريك ومطعم قرنطل على تل السلطان الاثري .

39-عدم وجود محفزات وعوامل الدعم والتشجيع من قبل الجهات المسؤولة وبالتالي عدم وجود تعاون من قبل المجتمع المحلي والقطاع الخاص في حماية المواقع الاثرية مما يؤدي الى السرقة والتخريب للمواقع .

40-ضرورة ان يؤخذ التراث على محمل الجد حيث انه عنصر مهم في هوية هذه البلد .

41-مطلوب تقييم واقع السياحة الاثرية في فلسطين قبل اعداد أي خطة للحماية والتطوير .

42-النسبة الاكبر من المواقع الاثرية في فلسطين تقع على ملكيات خاصة .

43-لا يوجد أي تواصل بين مالكين اراضي المواقع الاثرية والمؤسسات الحكومية التي تعنى بالسياحة والاثار مع جهل بعض اصحاب الاراضي ان ارضه عليها موقع اثري وتفاجأ بالموضوع .

44-لا يوجد أي قوائم جاهزة لأرقام قطع الاراضي واسماء المالكين للمواقع الاثرية .

45-لا يوجد ملفات للمواقع الاثرية بحيث تحتوي على معلومات مساحية او هندسية والمعلومات المتوفرة فقط معلومات تاريخية .

46-لا يوجد قاعدة بيانات للمواقع الاثرية في فلسطين بشكل عام او في مدينة اريحا بشكل خاص .

47-تذمر بعض مالكين الاراضي من وزارة السياحة والاثار بسبب تصنيف ارضه كموقع اثري لمجرد ايجاد قطعة اثرية او قطعة فخار .

48-يطلب بعض اصحاب الاراضي ايجاد حلول لحقوقهم اما بالاستملاك او بالتبديل او الاستثمار مع المالك .

49-اختلاف اراء السياحة والاثار واعطاء اكثر من اجابة بخصوص الاراضي التي عليها المواقع الاثرية

50-اهمال للمؤسسات المسؤولة عن الاثار بهذه المواقع من حيث التنظيف والحماية والرعاية لهذه المواقع

51-ضعف الهيئات المحلية لعدم توفر القوة التنفيذية لديها .

52-عدم توفر المعلومات الخاصة بالمواقع الاثرية وخصوصا ارقام القطع والاحواض التي عليها الموقع الاثري لدي المؤسسات الحكومية ومنها دائرة الاراضي وهذا يسمح بإجراءات البيع والشراء لهذه الاراضي دون معرفة انها اراضي اثرية .

53-حماية المواقع الاثرية واحاطتها بالاسوار باقصى سرعة هي من الحلول السريعة لحماية المواقع الاثرية ووقف سرقتها وتخريبها .

54-اشراك المجتمع المحلي بالتوعية حول الاهمية التاريخية ووضع الخطط لحمايتها وتطويرها يساهم بشكل كبير في حماية هذه المواقع .

55-تعرض المواقع الاثرية لعمليات تخريب وسرقة لخدمة المشروع الاستيطاني باستحواذ الموارد الاثرية وتوظيفها لخدمة هذا المشروع .

56-تعرض المواقع الاثرية التي تقع ضمن السيطرة الاسرائيلية الى التخريب والسرقة باستمرار.

57-المواقع الاثرية موارد غير متجددة وقابلة للنضوب اذا ما تعرضت للتدمير والتخريب الذي يفقدها اهميتها التاريخية بنسبة كبيرة .

58-ضرورة دراسة اثر المشاريع الكبرى على المواقع الاثرية قبل بدء تنفيذ أي مشروع .

59-المواقع الاثرية هي موارد ثقافية من المفروض ان تم الاهتمام بها ان تسهم في عملية التنمية الاقتصادية.

60-تحتوي مدينة اريحا 25 موقع اثري تقع داخل حدود المدينة .

61-المواقع المؤهلة في المدينة 16% فقط من المواقع الاثرية .

62-تدخل الملكية الخاصة في 92% من الملكيات لأراضي المواقع الاثرية .

63-المساحة المحددة على مخطط هيكلي اريحا كمواقع اثرية هي 625668م2 والتي تشكل 1.89% من مساحة المخطط الهيكلي للمدينة .

64-موقع قصر هشام الاثري هو الموقع الوحيد الذي تم تحديد منطقة حماية حوله في المخطط الهيكلي الاخير للمدينة .

65-تل السلطان الاثرية تم ترشيحه على القائمة التمهيدية لملف اليونسكو للتراث العالمي .

66-موقع طواحين السكر الاثري هو الموقع المرشح حاليا للعمل على تأهيله وحمايته حسب تصريحات وزارة السياحة والاثار .

67-موقع تلول ابو العلايق هو الموقع الوحيد داخل حدود البلدية والجزء الاكبر هو تحت سيطرة الاحتلال.

68-موقع تل ابو غنام الاثري موجود داخل حدود جامعة الاستقلال مع وجود حركة انشاءات حول الموقع مع عدم وجود أي اشارة تدل على الموقع الاثري للفت انتباه عمال البناء والمهندسين في الموقع .

69-كافة المواقع الاثرية الغير مؤهلة والتي تشكل اكثر من 84% تعاني من الاهمال حيث انها مليئة بالأشواك والنفايات ومفتوحة (غير مسيج عليها) وبعضها لا يوجد طريق للوصول لها ويوجد فقط يافطات تدل على اسم الموقع .

70-وجود عدد من اتفاقيات التوأمة بين بلدية اريحا ومدن دولية .

نتائج وتوصيات حول السياحة التراثية في فلسطين :

- **نتيجة** (1) التخطيط العمراني السليم هو الاساس في حماية المواقع الاثرية وتطويرها.

- **التوصية الى وزارة الحكم المحلي** : رفع مستوى التخطيط العمراني في فلسطين من حيث زيادة ورفع مستوى الخبرات في المؤسسات.

- **نتيجة** (2) ان القوانين والانظمة المستخدمة قديمة ولا تراعي التطور العمراني ولا تعزز السياحة الاثرية، كما انها لا تراعي القيمة الفيزيائية للمواقع الاثرية، بالاضافة الى افتقار هذه القوانين الى اليات التطبيق.

- **التوصية الى مجلس الوزراء** :العمل على اعادة دراسة القوانين والانظمة التي تتعلق بحماية المواقع التراثية مع ضرورة التنسيق الربط بين القوانين معا .

- **نتيجة** (3) هناك اهتمام بالموروث الثقافي في الخطط والسياسات الجديدة واعتباره جزء من التنمية الاقتصادية ولكن ذلك بنظرة ضيقة جدا اذا ما نظرنا الى الارث الكبير للتراث والعصور القديمة التي توالت على المنطقة، هذا اضافة الى الاهمية التاريخية والتي تمثل الهوية الفلسطينية.

- **التوصية الى مجلس الوزراء** : لرفع نسبة الموازنة السنوية الموجهة لقطاع السياحة مع تحديد نسبة كافية منه الى حماية وتطوير المواقع التراثية .

- **النتيجة** (4) المخططات الهيكلية في المدن الفلسطينية لم ترقى الى المستوى المطلوب وخصوصا في عملية الحفاظ على السياحة الاثرية والمواقع الاثرية ولا على اليات وخطط تطويرها. ويرجع ذلك الى ضعف في عملية التخطيط، الملكية الخاصة للأراضي، ضعف المجالس المحلية فضللا عن التدخلات والمصالح الشخصية اضافة الى ضعف اليات التنفيذ او انعدامها.

- **التوصية الى وزارة الحكم المحلي** : لضبط عمليات التدخلات والمصالح الشخصية اثناء انجاز المخططات الهيكلية .

- **نتيجة** (5) لا يوجد تصنيف واضح للمواقع الاثرية في فلسطين حسب القيمة والاهمية.

- **التوصية الى وزارة السياحة والاثار** : :بالعمل على تصنيف المواقع التراثية في فلسطين حسب القيمة والاهمية التاريخية وذلك لتحديد الاولويات في توفير المشاريع للحماية والتأهيل .

نتائج وتوصيات حول السياحة التراثية في مدينة اريحا

- **نتيجة** (1) معظم المواقع الاثرية في مدينة اريحا خاصة تقع على ملكيات خاصة. 8% فقط من المواقع الاثرية في منطقة الدراسة ملكيتها حكومية، و92% هي ملكية خاصة او تدخل فيها الملكية الخاصة

- **التوصية الى بلدية اريحا** : تحضير ملف للمواقع الاثرية بأرقام القطع والمساحة والمالكين لاستخدامها في تقديم طلبات الاستملاك حسب القيمة والاهمية .

- **نتيجة** (2) لا يوجد متابعة او تنسيق بين المؤسسات التي تعنى بالمواقع الاثرية مع المالكين مع تعدد المرجعيات، اضافة الى استنفار عدم الرضى من مالكين الاراضي، مع وجود طروحات من بعضهم للمشاركة في ترميم الموقع والاستثمار.

- **نتيجة** (3) 80% من المواقع الاثرية في مدينة اريحا غير مؤهلة ومتروكة ومعرضة للسرقة والتخريب وتشكل على ارض الواقع مكب للنفايات

- **التوصية الى وزارة الحكم المحلي** : بالتعاون مع بلدية اريحا : تحضير بروتوكول لتنسيق وترتيب العمل بين المؤسسات بخصوص حماية المواقع التراثية .

- **نتيجة** (4) تعرض العديد من المواقع الاثرية في منطقة الدراسة الى التدمير والاعتداء عليها وعلى محيطها.

- **التوصية الى بلدية اريحا:** تنظيم خطة عمل لتنظيف وتسييج المواقع التراثية في المدينة .

- **التوصية الى وزارة السياحة والاثار** : لعمل ورشات وندوات توعية وتثقيف للمجتمع المحلي حول الاهمية التاريخية والقيمة الوطنية للمواقع التراثية .

- **نتيجة** (5) المخطط الهيكلي الاخير لمنطقة الدراسة يحافظ على الموقع الاثري فقط دون الحفاظ على محيط هذه المواقع او تطويرها.

- **التوصية الى بلدية اريحا بالتعاون مع السياحة والاثار** : لتحضير مخطط تفصيلي للمواقع التراثية في المدينة .

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو الهيجاء، اكرام وهبي، 2008، عوامل تهديد المواقع الاثرية في الضفة الغربية (الجدار العازل دراسة تحليلية)
- ابو دقة، فوزي، 2010، التراث العمراني بالمدن القديمة العربية، المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث.
- احلام، خان وصورية، زاوي، 2010، السياحة البيئية واثرها على التنمية في المناطق الريفية، جامعة بسكرة
- احمد، اديب احمد، 2006، تحليل الأنشطة السياحية في سورية، رسالة ماجستير
- تحليل وتقييم أنماط استعمالات الأراضي في مدينة أريحا – نجوم، محمد، 2006،
- جاد الله، ابراهيم موسى، 2009، دور السياحة الفلسطينية في التنمية المستدامة الواقع وسبل التطوير، رسالة ماجستير
- الخضراوي، ريهام كامل، 2012، الحفاظ على التراث العمراني السياحية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير.
- خليفة، محمود، 2015، ورقة عمل في مؤتمر علمي "امن الاثار الفلسطينية وسلامتها " جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- د. علي شعبان عبد الحميد، 2010 سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية العمرانية المستدامة في الأراضي الفلسطينية
- رشيد، فراح و يوسف، بودلة، 2012، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من ازمات القطاع، الجزائر
- الرواضية، زياد، 2013، السياحة البيئية المفاهيم والاسس والمقومات.
- ريواق، 2006، مخطط الحفاظ على التراث الثقافي في بلدة الظاهرية.

- السخاوي، احمد السيد، 2016 دراسة اثرية وسياحية لاهم المواقع الاثرية في واحة الداخلة في العصرين اليوناني والروماني، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة.
- السعود، عنبرة خميس، 2010، دور الموارد التراثية في زيادة حجم السياحة دراسة حالة محافظة الاحساء، جامعة الملك سعود
- سعيد، جورج فوزي، 1995، التنمية السياحية للمناطق الاثرية في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- شحاتة، سلوى مصطفى، 1992، دراسة تحليلية لتأثير الامتداد العمراني الحديث على المناطق السياحية الاثرية في مدينة الاسكندرية، اطروحة ماجستير –جامعة الاسكندرية، كلية الهندسة.
- شوملي، 1999، السياحة الثقافية في فلسطين، منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
- عبد الحق، جمال عبد اللطيف، 2009، توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة اريحا، رسالة ماجستير.
- عبد القادر، حسين، 2012، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لآفاق 2025
- ميا، رولا احمد ، 2010 ، التخطيط الحضري في سورية والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد السادس والعشرون –العدد الاول–2010.
- عبد القادر، عوينان، 2013 السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية)
- عجعج، لبنى محمود محمد، 2007، تخطيط وتنمية السياحة التراثية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير
- العريشي، حياة صديق، 2007، السياحة في منطقة جازان : مقوماتها وسبل تنميتها، رسالة ماجستير

- عودة، ايمن يوسف نجيب، 2011، المقومات السياحية في محافظة بيت لحم.
- فريجات، فايز 2008" المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية "المملكة الأردنية الهاشمية / عمان ورقة بحثية
- الفلاح، بلال، 2012، السياحة في الاراضي الفلسطينية :تحليل الاهمية والاثر
- قسيمة، كباشي حسن، 2010، التخطيط السياحي واثره في مناطق ومواقع التراث الاثري، رسالة ماجستير
- قيصي، مطيع يوسف محمد، 2000، دراسة في جغرافيا السياحة في منطقة اريحا والبحر الميت، رسالة ماجستير
- المحاري، سلمان احمد، 2009، المواقع الاثرية في مملكة البحرين، الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث – عبد الحميد، 2010 جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010
- النمرة، د.نادر جواد و جعفر، د.اشرف عبد المنعم، 2007، الطرق الحديثة في التوثيق المعماري للمواقع الاثرية في فلسطين _ تجربة مركز ايوان في التوثيق المعماري للمواقع الاثرية في البلدة القديمة بغزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية المغربي، عبد الرحمن، 2011، الموروث الثقافي فلسطين والتحديات والمسؤولية المجتمعية للجامعات في مواجهتها فضح ممارسات " احتلال التاريخ"
- هرمز، نور الدين، 2006، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.
- بوعمشة،حميدة،2011،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر – جامعة فرحات عباس –الجمهورية الجزائرية

ثانياً: المراجع الاجنبية

ARCHAEOLOGICAL SITE MANAGEMENT PLANNING:Focused on A Study ofManagement Guidelines for Hwangryong Temple Historic SiteJong Hyun Lim 2005University of Pennsylvania

Archaeological Tourism Opportunity Spectrum: Experience Based Management and Design as Applied to Archaeological TourismBrian Mazzola Utah State University2015

Domsic,Lana,2011,Information Technology for Management and Promotion of Sustainable Cultural Tourism

Evrim GÜÇER,2004, Archaeology and Urban Planning – A Consensus between Conservation and Development: Aphrodisias and Geyre

Fokke,Carolina,2012,Merging Heritage Management and Urban Development – Creating Sustainable Archaeological Heritage Tourism

Lim,Jong,2005,Archeological Site Management Planning: Focused on a Study of Management Guidelines for Hwangryong Temple Historic Site

Mwanza,Binyiliu,2015,Towards Sustainable Tourism Development in Zambia: Advancing Tourism Planning and Natural Resource Management in Livingstone (Mosi-oa-Tunya) Area

Neto,Frederico,2003,A New Approach to Sustainable Tourism Development: Moving Beyond Environmental Protection
Newcastle University

Pacifico,David,2012,Archaeological sites,modern communities,and tourism

POLAT,Erkan ,2009 A 'NEW AND SOFT' URBAN PLANNING PARADIGM: THE STRATEGIC SPATIAL PLANNING

Shaheen,Lubna,2013,Rapid Urbanization and the Challenge of Sustainable Urban Development in Palestinian Cities

Sherpa,Yangji Doma,2011,PUBLIC PARTICIPATION IN TOURISM DEVELOPMENT A case study of the Himalayan Ski Village (HSV)

Site management and cultural tourism in Turkey : a case study on the Church of St Nicholas Perge,Aspendos and Alanya Castle2015

Un habitat global activities report 2015

Urban conservation in Iraq : the case for protecting the cultural heritage of Iraq with special reference to Baghdad,including a comprehensive inventory of its areas and buildings of historic or architectural interestFethi,Ihsan Abdul Wahab 1978

Setting a Strategic Model Dr. Hakan Bütüner IMECO Industrial Management and Engineering Co. Osmangazi Cad. 23/8 Y.Dudullu/İstanbul, Turkey.2012

Intelligent Environmental Scanning Approach (A Case Study: the Egyptian Wheat Crop Production) Ahmed Mohamed Omran1 , Motaz Khorshid,2014

Startegic Planning And Urban Development By Using The Swot Analysis .The Case Of Urmia City .Omid Mobaraki.2014

فهرس الاشكال

رقم الشكل	مضمون الشكل	رقم الصفحة
مخطط رقم 1	مخطط لمنطقة الدراسة	25
مخطط رقم 2	الخارطة السياحية لمدينة اريحا	44
مخطط رقم 3	المخطط الهيكلي لمدينة اريحا لعام 1998	46
مخطط رقم 4	المخطط الهيكلي لمدينة اريحا لعام 2011	48
مخطط رقم 5	المخطط الهيكلي لمدينة اريحا لعام 2014	50
مخطط رقم 6	المخطط الهيكلي لمدينة اريحا لعام 2016	51
مخطط رقم 7	مقطع لمنطقة تجمع مواقع اثرية في مخطط 1998	52
مخطط رقم 8	مقطع لمنطقة تجمع مواقع اثرية في مخطط 2011	53
مخطط رقم 9	مقطع لمنطقة تجمع مواقع اثرية في مخطط 2014	55
مخطط رقم 10	مقطع لمنطقة تجمع مواقع اثرية في مخطط 2016	56
مخطط رقم 11	توزيع المواقع الاثرية في مدينة اريحا	79
جدول رقم 1	المواقع الاثرية في مدينة اريحا	80
شكل رقم 1	صورة قصر هشام الاثري	82
شكل رقم 2	صورة الفسيفساء في قصر هشام	83
مخطط رقم 12	مخطط استخدامات الاراض في منطقة قصر هشام	84
شكل رقم 3	صورة تل السلطان الاثري	85
شكل رقم 4	صورة التل فريك في منطقة تل السلطان	86
مخطط رقم 13	مخطط استخدامات الاراضي في منطقة تل السلطان	87
شكل رقم 5	صورة طواحين السكر الاثري	88
شكل رقم 6	صورة الطريق الى طواحين السكر	89
شكل رقم 7	صورة تراكم الاشواك في طواحين السكر	90
شكل رقم 8	صورة تلول ابو العلايق	92
مخطط رقم 14	مخطط استخدامات الاراضي في منطقة تلول ابو العلايق	93
شكل رقم 9	صورة شجرة الجميزة	94
شكل رقم 10	صورة تل السمرات	96
شكل رقم 11	صورة تل العرايس	97
مخطط رقم 15	مخطط استخدامات الاراضي لمنطقة الديوك	98
شكل رقم 12	صورة تل المطلب الصغير	99
شكل رقم 13	صورة تل ابو خرس	100
مخطط رقم 16	مخطط استخدامات الاراضي لمنطقة شارع فلسطين	101
شكل رقم 14	صورة خربة النتلة	102
مخطط رقم 17	مخطط استخدامات الاراضي لمنطقة السيح	103
شكل رقم 15	صورة بيت شهوان	104
شكل رقم 16	صورة تل المفجر	106

شكل رقم 17	صورة قناطر	106
شكل رقم 18	صورة تل درب الحابس	108
شكل رقم 19	صورة جسر ابو غوش	109
شكل رقم 20	صورة تل ابو غنام	110
شكل رقم 21	المقابر اليونانية	111
شكل رقم 22	صورة تل حسان	113
شكل رقم 23	صورة تل حاسن	114
شكل رقم 24	صورة تل مغيفر	115

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الاقرار	أ
الملخص بالعربية	ب
الملخص بالانجليزية	ج
الفصل الاول : المقدمة	1
2.1مشكلة الدراسة	2
3.1 اهداف الدراسة	3
4.1 دراسات سابقة	3
5.1 محتويات الدراسة	5
الفصل الثاني :الاطار النظري	7
1.2التخطيط العمراني	7
2.2 التخطيط العمراني في فلسطين	10
3.2 تحديات ومعوقات التخطيط العمراني في فلسطين	11
4.2 السياحة مفهومها وانواعها	13
3.4.2السياحة الاثرية	17
5.2التخطيط السياحي	21
1.5.2العلاقة بين السياحة الاثرية والتخطيط العمراني	22
الفصل الثالث : منهجية الدراسة	26
الفصل الرابع: دور التخطيط العمراني في حماية وتطوير المواقع الاثرية في فلسطين	32
1.4 تحليل القوانين	32
2.4 تحليل الخطط والسياسات	37
3.4 تحليل المخططات	43
الفصل الخامس: توجهات الفاعلين في حماية وتطوير المواقع الاثرية	58
1.5 توجهات المخططين العمرانيين نحو حماية المواقع الاثرية:	58

2.5 حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر اصحاب مالكين قطع اراضي المواقع الاثرية	**69**
3.5 دور التخطيط العمراني في حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر اصحاب القرار	**73**
4.5 حماية المواقع الاثرية من وجهة نظر الاثريين	**76**
الفصل السادس: التحليل المكاني للمواقع الاثرية في مدينة اريحا	**78**
الفصل السابع : نحو استراتيجية جديدة للتخطيط العمراني تجاه السياحة الاثرية في فلسطين –اريحا كحالة دراسية	**117**
1.7 الاستراتيجية المقترحة	**124**
الفصل الثامن :النتائج والتوصيات	**134**
المصادر والمراجع	**137**